الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
العمادة

العلاقات الروسية الاسرائيلية في ظل الأزمة السورية (2019-2011)

رسالة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

حسين محمد جواد

لجنة المناقشة

د. عادل خليفة	الأستاذ المشرف	رئيساً
د. علي شكر	أستاذ	عضواً
د. منى الباشا	أستاذ مساعد	عضواً

2020

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط

الأهداء

إلى من تسكن القلب والروح..

إلى الحاضرة دوماً.. رغم رحيلها..

إلى الحبيبة الغالية.. أمي

الله يرحمك

الشكر

إلى كل من ساندني ودعمني أكاديمياً ومعنوياً في إتمام هذه الدراسة، وبالأخص الدكتور عادل خليفة

كل الشكر والتقدير..

المقدمة

لم تسر العلاقات الروسية الإسرائيلية على وتيرة واحدة، فشهدت تقلبات عدة منذ بدايتها مع اعتراف الاتحاد السوفياتي بدولة إسرائيل بعد إعلان قيامها عام 1948. ليكون بذلك الدولة الأولى التي تتخذ هذه الخطوة وبالتالي تمنحها اعترافاً قانونياً كاملاً. فأقيمت العلاقات بين الطرفين، وليبدأ بذلك الدعم السوفياتي لإسرائيل، الذي لم يقتصر على الاعتراف فقط، بل تعدى ذلك الى إدانة دخول الجيوش العربية الى فلسطين في حرب 1948، وتقديم مختلف أشكال الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري لإسرائيل، وبقي موقفه مسانداً للموقف الإسرائيلي طوال فترة الحرب. لكن هذا الموقف إختلف بعد الحرب نتيجة لارتباط إسرائيل بالغرب وخاصة بالولايات المتحدة الامريكية، مما دفع بالاتحاد السوفياتي إلى تقييم سياساته السابقة وإعادة النظر بمواقفه تجاه إسرائيل. لتدخل بعدها العلاقات بفترات من التأزم والقطيعة، وليبدأ الموقف السوفياتي يبتعد عن تأييد إسرائيل وليقترب أكثر من الدول العربية مما أدى الى توتر العلاقات بين الطرفين لتصل الى قطع العلاقات الدبلوماسية عام 1953 بعد انفجار قنبلة في مبنى البعثة السوفياتية في تل أبيب. أما التدهور الأبرز في العلاقات فكان عام 1956 بعد العدوان الثلاثي من قبل إسرائيل وفرنسا وبريطانيا على مصر، حيث اتخذ الاتحاد السوفياتي موقفاً الى جانب مصر، ولتتطور الأحداث الى قطع العلاقات الدبلوماسية على أثر رفض إسرائيل قرار الامم المتحدة رقم 242 بشأن وقف إطلاق النار. أما الفترة الأكبر من انقطاع العلاقات كانت على أثر حرب حزيران عام 1967 بعدما رفضت إسرائيل وقف إطلاق النار مع الدول العربية، لتعلن موسكو قطع العلاقات رسمياً معها، واستمر ذلك حتى انهيار الاتحاد السوفياتي.

وقد ساد التوتر بين الطرفين لعقدين من الزمن، إلا أن ذلك لم يؤدِ إلى المواجهة المباشرة، لتستأنف العلاقات عام 1991 وتعود بقوة وزخم ما زالت حتى الآن. حيث يرتبط البلدان بعلاقات في المجالات السياسية الاقتصادية والتجارية كافة، تدعمها العديد من العوامل، أبرزها وجود أكثر من مليون يهودي من أصل روسي من إجمالي سكان إسرائيل، وبحسب دبلوماسيين إسرائيليين فإن الرئيس الروسي فلادمير بوتين وفي اجتماعات مع الجانب الاسرائيلي، صرّح أن لروسيا مليون شخص في إسرائيل، وأنه لن يفعل أبداً ما يمكن إن يتسبب لهم بالأذى.

ومنذ توليه السلطة في أذار 2000، عمل بوتين على إعادة روسيا كلاعب بارز في الشرق الاوسط، فاتبع سياسة تقوم على نسج العلاقات والعمل مع جميع الأطراف في المنطقة، سواء كانوا أصدقاء أم خصوماً تقلديين، في سعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح والنفوذ، فتحسنت العلاقات مع العديد من دول المنطقة مثل سوريا وإيران وكذلك إسرائيل، فكان على روسيا التوازن في علاقاتها مع أطراف يسود العداء بينهم، في ظل علاقات دولية تسودها البراغماتية والواقعية، والتي تحتاج إلى التحدي في لعبة يسودها الربح والخسارة.

وفي ظل العديد من الأزمات الدولية التي تعني الطرفين، كان هناك تحدٍ في عدم تأثيرها على العلاقة بينهما، حيث أن تضارب المصالح تجاه هذه الأزمات شكل في الوقت نفسة مصلحة لكل منهما مع أطراف آخرى. فكان أبرزها في الأزمة السورية التي اندلعت عام 2011 والتي سرعان ما تشابكت فيها المصالح الإقليمية والدولية لتتحول بذلك إلى صراع دولي على الأرض السورية، ساعد على ذلك العديد من العوامل التي تتمتع بها سوريا على المستوى الجغرافي والسياسي في المنطقة.

وشكلت الأزمة السورية حالة فريدة، فتشابكت علاقات الصداقة والعداء، إضافة الى تشابك المصالح بين العديد من الأطراف الفاعلة فيها ومنها روسيا وإسرائيل. فمن أجل الحفاظ على علاقات وصلت الى حد كبير من الأهمية والتقدم والترابط بين البلدين، كان لا بد من إتباع طريقة لإدارة الأزمة تضمن المصالح الاستراتيجية لكلا الطرفين، ولا تؤدي إلى المواجهة المباشرة بينهما. فشكلت هذه الازمة سمة بارزة في قراءة العلاقة بينهما، أبرز ملامحها الزيارات المتتالية للقادة الإسرائيليين إلى روسيا خلالها، وخاصة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي زارها عدة مرات، منها أربع مرات فقط عام 2016، فشكلت هذه الزيارات محط إهتمام وسائل الإعلام والسياسيين والباحثيين، خاصة بالنسبة لتوقيتها وتكرارها غير المألوف والذي وضع علامات استفهام حول طبيعة العلاقة والتنسيق بينهما بالنسبة للأزمة السورية.

1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من المكانة التي تشغلها كل من روسيا وإسرائيل على الساحة الإقليمية والدولية، ومن العلاقات وحجم المصالح المشتركة بينهما، وكيفية المحافظة عليها والتنسيق لعدم الوصول إلى مواجهة مباشرة ضمن رؤية تضمن مصالح وأهداف الطرفين في سوريا، وكيفية تعامل كل منهما مع الأزمة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

كما تبرز الأهمية من خلال دراسة تداعيات الأزمة السورية على العلاقات الروسية الإسرائيلية في ظل التناقض والتضارب في الأهداف والمصالح والنظرة المختلفة تجاه سوريا. فبالنسبة لروسيا، سوريا هي حليف تقليدي تربطها بها العديد من المصالح الحيوية، لذلك عند إشتعال الأزمة عملت على دعمها بالوسائل السياسة والاقتصادية والعسكرية كافة منعاً لإسقاطها، خوفاً من أن يؤثر ذلك على مصالحها ونفوذها في حال حدوثه، أما بالنسبة لإسرائيل فسوريا عدو تاريخي موجود على حدودها، لا ترتبط معها بمعاهدة سلام، ولا يوجد حتى أي اتصال مباشر بينهما، وتعد في حالة حرب معها، إضافة الى اعتبارها الداعم الأساسي للعديد من القوى المعادية لإسرائيل في المنطقة مثل حزب الله وحركة حماس، وبالتالي فإنها تشكل تهديداً لأمن إسرائيل، وأي تغيرات ممكن أن تحدث فيها ستؤثر بالضرورة على الوضع الداخلي الإسرائيلي.

وسط هذه النظرة المختلفة، كان لا بد من التعمق في تدخل كل من الطرفين في سوريا، والذي لا بد وأن يُحدث خلافاً بينهما بسبب اختلاف الرؤى والأهداف، فيأتي السؤال: لماذا لم يؤد ذلك إلى الصدام المباشر أو إلى قطع العلاقات كما حدث بينهما في السابق، في ظل وجود أهداف ومصالح متشابكة احياناً على الساحة السورية، إضافة الى وجود عدد من الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة السورية والذي يعتبر بعضها حليفاً لروسيا وفي الوقت نفسة عدواً لإسرائيل.

كذلك تبرز أهمية هذه الدراسة باعتبارها تشكل نموذجاً تطبيقياً للنظرية الواقعية والسياسة البراغماتية، والتي تظهر بوضوح من خلال السياسة التي اتبعتها كل من روسيا وإسرائيل تجاه الأزمة السورية والتي وصلت لحد استخدام القوة العسكرية من أجل الحفاظ على مصالح كل منهما.

2- أهداف الدراسة :

لهذه الدراسة أهداف عديدة منها:

-معرفة أسباب تحوّل الأزمة السورية من أزمة داخلية الى أزمة دولية.

-معرفة دوافع روسيا وإسرائيل ودورهما، وكيفية تعامل كل منهما في الأزمة السورية.

-معرفة تأثير الأزمة السورية على العلاقات الروسية الإسرائيلية.

-معرفة تأثير وأهمية سوريا بالنسبة للدول المتداخلة في الأزمة.

-معرفة التغير الذي أحدثته الأزمة السورية على الصعيد الإقليمي والدولي.

-معرفة الدوافع والادوار للعديد من الأطراف الاقليمية والدولية التي تدخلت في الأزمة السورية.

3- مبررات اختيار الموضوع:

أ- مبررات ذاتية: من الاعتبارات الذاتية لاختيارالموضوع هو الرغبة في التعمق في دراسة الأزمة السورية وأسبابها، وكيفية صمود النظام كل هذه السنوات، وكيفية إدارتها باعتبار أنها من الأزمات القليلة التي تدخّل فيها هذا العدد من القوى الخارجية، وشهدت إنتشاراً واسعاً للأرهاب، وأدت إلى تغيير في المشهد الدولي وخاصة من خلال الدور الذي لعبته روسيا خلالها.

ب- مبررات موضوعية: الأهمية العلمية لهذا الموضوع تكمن في اعتباره أحد المواضيع الأساسية في الدراسات المعاصرة، خاصة لدراسة أزمة تتصارع فيها قوى عالمية، أدت الى تغيير في وجه المنطقة والنظام العالمي، وتم عندها توقف للربيع العربي، الذي شهد تدحرجاً للأنظمة الحاكمة على طريقة تساقط أحجار الدومينو من تونس إلى مصر إلى ليبيا، فمن خلال الدور الذي لعبته روسيا، إن كان في مجلس الأمن الى جانب الصين، أو من خلال تدخلها العسكري الذي غير موازين القوة على الارض، استطاعت بذلك استعادت مكانتها كقوة عظمى، إضافة الى الدور الإسرائيلي وتأثيره على الأزمة، والرغبة في معرفة أسباب الحرية التي تمتلكها إسرائيل للقيام بشن غارات شبه يومية على مواقع في سوريا في ظل وجود قوة عظمى كروسيا فوق الأراضي السورية، كذلك عدم وجود رد حقيقي من قبل القوى المستهدفة على هذه الغارات، يشكل ذلك حافزاً لمعرفة أشكال وكيفية التنسيق بين روسيا وإسرائيل في سوريا.

لعل هذه الأسباب تشكل دافعاً أساسياً لتناول هذا الموضوع والغوص في تفاصيله قدر الإمكان عبر بحث علمي تسوده الموضوعية والحيادية أملاً في الوصول الى إجابات وافية.

4- الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع:

هناك عدة من الأدبيات السابقة التي عالجت موضوع العلاقات الروسية الإسرائيلية منها:

-دراسة بعنوان "العلاقات الروسية الإسرائيلية فى عهد بوتين فى الفترة من 2000– 2016" صادرة عن المركز الديمقراطي العربي للباحثة مي ياسر حمام التي تناولت هذه العلاقات في فترة

حكم بوتين، فتناولت المحددات الداخلية للعلاقة، والمحددات الخارجية كالمحدد السوري والملف النووي الإيراني والملف الجورجي إضافة الى التكلم عن بعض القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط وتأثيرها على العلاقة كالقضية الفلسطينية والقضية السورية، عارضة لموقف كل طرف على حده دون الخوض في التفاصيل، فكان تناول الأزمة السورية وتأثيرها على العلاقات في إطار تناول عدة قضايا، فلم يتم التركيز على تفاصيل هذه الأزمة، كذلك لم تتطرق إلى إنعكاس هذه العلاقات على مسارها أو على الموقف الروسي والإسرائيلي منها.

-دراسة بعنوان "نضوج العلاقات الإسرائيلية –الروسية" صادرة عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى للباحثة آنا بورشفسكايا، تسرد الدراسة شكل العلاقات بين البلدين منذ اعتراف الاتحاد السوفياتى بدولة إسرائيل الى 2016 وتتوقف عند الدلالات المهمة فى علاقة البلدين وكيفية تتطورها لتصل الى ذروتها فى ظل وجود تفاهمات مشتركة وقضايا يسعى الطرفان الى العمل معاً من خلالها كقضية مكافحة الأرهاب، كما تناولت الدراسة ثقل العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين.

-دراسة بعنوان "سيناريوهات العلاقات الروسية الاسرائيلية فى ضوء الصراع الاقليمى" صادرة عن مؤسسة الأهرام للدكتور أحمد فؤاد أنور، تناولت الصراع السوري وتشكيله لأمكانيات التقارب بين الدولتين فى ضوء المصالح المشتركة، ومحاولة الدولتين توثيق العلاقات بينهما فعلى الرغم من التزام إسرائيل بدايةً بعدم التدخل فى الصراع السوري إلا أنها استطاعت تحقيق مكاسب من وراء ذلك الصراع، وبالنسبة لروسيا فهى بتدخلها فى الصراع السوري تحقق المكاسب وأهمها التطلع بدور إقليمى ودولى مؤثر، كما يضمن لها مكانة تؤثر في الصراع بالشكل الذى يخدم مصالحها.

-دراسة بعنوان "العلاقات الروسية الاسرائيلية" صادرة عن مركز حرمون للدراسات المعاصرة للباحث سمير رمان، تناولت الدراسة تاريخ العلاقات الروسية الاسرائيلية وتأثيرها على المصالح الروسية في المنطقة، وأشكال التعاون الاقتصادي بين الدولتين، إضافة لذلك تطرقت الدراسة بشكل مقتضب للأزمة السورية والتنسيق الذي حصل خلالها بين الدولتين إضافة الى إظهار دوافع الدولتين للتقارب في قضايا ذات الاهتمام المشترك.

إن معظم الأدبيات تتناول الدور الروسي والدور الاسرائيلي بشكل عام، ولكن دون التعرض للتأثير المتبادل بين الأزمة السورية والعلاقات الروسية الاسرائيلية، إن قصور الأدبيات السابقة التي لم

تتطرق إلى هذا الجانب حين عالجت موضوع العلاقات الروسية الإسرائيلية، استيقت منها التساؤلات التي بني عليها معالجة هذا البحث.

5- الإشكالية:

تتمحور المشكلة الدراسة حول التوجهات والسياسات المتبعة من قبل روسيا واسرائيل، وتحليل أوجه التشابه بين مصالح البلدين والتفاهمات المشتركة حول الأزمة السورية، فالدور الجديد الذي تلعبه روسيا وموقفها تجاه ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط وبالأخص الموقف البارز تجاه الأزمة السورية، التي أصبحت من أولويات الاستراتيجية الروسية في المنطقة، إضافة الى الدور الاسرائيلي الذي يعمل على التوفيق بين مصالحه وبين المحافظة على العلاقة الجيدة والمصالح المشتركة مع قطب دولي مهم متمثل بروسيا، يتم طرح الإشكالية التالية :

-هل تأثرت العلاقات الروسية الإسرائيلية في ظل الأزمة السورية ؟

هذه الإشكالية تطرح عدة تساؤلات هي:

- هل الحرب السورية هي حرب كونية ؟

- ما هو حجم التدخلات، والأبعاد الاقليمية والدولية للأزمة السورية ؟

- كيف يظهر صراع المصالح الدولية في الأزمة السورية ؟

- ما هي الامتدادات على الصعيد الإقليمي والدولي للأزمة السورية ؟

- ما هي مصالح وأهداف كل من روسا واسرائيل في سوريا ؟

- هل شكل حجم المصالح المشتركة بين روسيا واسرائيل دافعاً للتنسيق في سوريا ؟

- كيف أثرت الأزمة السورية على وضع روسيا واسرائيل على المستوى الإقليمي والدولي ؟

-ما هي النقاط التي شكلت تحدياً للعلاقات خلال الأزمة ؟

-هل استطاعت اسرائيل التأثير على علاقة روسيا بكل من إيران والنظام السوري ؟

-أين التقى الطرفان، وأين اختلفا خلال الأزمة ؟

6- حدود الدراسة:

- الحد الزماني: ترتبط ببدء الأزمة السورية في أذار 2011 وحتى 2019.

-الحد المكاني: تنحصر حدود الدارسة المكانية في سوريا، ضمن منطقة الشرق الأوسط، الذي شهدت مجموعة من التحولات وكان لها دور مؤثر في التفاعلات الاقليمية والدولية.

7-الفرضيات :

-تغيّر في نمط العلاقات بين البلدين في الأزمة السورية.

-التنسيق بين البلدين لعدم الوصول للمواجهة، ومن أجل الحفاظ على مصالح كل منهما.

-استغلال روسيا تراجع الدور الأميركي في المنطقة.

-تقارب اسرائيل من روسيا لضمان دور لها في تسوية الأزمة السورية بما يحافظ على أمنها ومصالحها الحيوية.

-توثيق روسيا العلاقات مع إسرائيل باعتبارها قوة مهمة في الشرق الاوسط.

8- منهج الدراسة:

اعتمدت الدارسة على مناهج أساسية وهي المنهج التاريخي والوصفي التحليلي.

-المنهج التاريخي: يساعد هذا المنهج على تناول الوقائع التاريخية والشواهد والأحداث التي حدثت خلال فترة زمنية في فهم الظروف والأحداث السياسية المعاصرة، فمن خلاله نعود الى الجزور التاريخية التي كانت سبباً في اندلاع الأزمة السورية، واظهار مدى تأثيرها على النظام الاقليمي والدولي، كذلك معرفة تاريخ وبداية العلاقات الروسية الاسرائيلية والمراحل التي مرّت بها وصولاً للأزمة السورية والشكل التي وصلت اليه، فهذا المنهج يشكل ضرورة في معرض الرجوع الى التطور التاريخي ودلالاته لأي حدث أو علاقة.

-المنهج الوصفي التحليلي: الاعتماد الأساسي سيكون على هذا المنهج، وهو الذي يعتمد على الوصف المنظم للحقائق وعلى تفسير الوضع القائم وتحديد العلاقات بين المتغيرات، فهو يعتمد على جمع

المعلومات ثم تحليلها فربطها وتسيرها وصولا إلى استخراج النتائج، سيتم توظيف إمكانات هذا المنهج في الوصف والتحليل والإستشراف.

9- الصعوبات:

من الصعوبات في البحث، صعوبة الوصول إلى مراجع من فئة الكتب التي تتناول العلاقات الروسية الاسرائيلية، حيث تقل الكتب حول هذا الموضوع، وكان التطرق إليها يتم بشكل مقتضب في بعض الكتب التي تناولت السياسة الخارجية الروسية أو الاسرائيلية أو التي تتناول الأزمة السورية والتدخلات الخارجية فيها، لذلك كان اعتمادنا اكثر على الدراسات والمقالات الصحفية والتقارير الإخبارية فيما يخص هذا الموضوع، خاصة أن القضايا التي يتناولها البحث حديثة وما زالت أحداثها جارية حتى الان وبالتالي فإن التقارير الإخبارية والمقالات هي الأوفر في نقل المعلومات والآراء والتصريحات. كذلك هناك صعوبة بسبب تشعب موضوع البحث وكثرة القضايا المهمة التي ممكن التكلم عنها مطولاً، إلّا أن المجال لا يتسع هنا لذلك تجنباً لتخطي الحدّ المسموح، فكان التركيز على أهمها وأكثرها ترابطاً مع موضوع البحث.

10- خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى قسمين، تناول القسم الأول الأزمة السورية وامتدادها الإقليمي والدولي، وذلك عبر فصلين، ينطوي الفصل الأول على أسباب الأزمة ومعرفة أطرافها وتداعياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة الى مبادرات الحلّ التي تمت لإيجاد حل لها. أما الفصل الثاني فيتناول البعد الإقليمي والدولي والتدخلات الخارجية والدور الذي قامت به العديد من الأطراف الإقليمية والدولية والتي كان لها التأثير الأكبر على مسار الأزمة واستمرارها ومجرى الأحداث والتحولات التي أحدثتها على صعيد المنطقة والعالم.

أما القسم الثاني فيتناول بشكل مباشر العلاقات الروسية الاسرائيلية وكيفية استمرارها في ظل الأزمة، وذلك عبر فصلين، يتضمن الفصل الأول لمحة تاريخية عن العلاقات إضافة الى عرض المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية المشتركة بين البلدين. أما الفصل الثاني فيتناول العلاقات الروسية الاسرائيلية في ظل الأزمة السورية، والدور الذي لعبه كل منهما فيها، ومدى تأثر هذه العلاقات وتطورها في ظل الأزمة.

القسم الأول:

الأزمة السورية وامتدادها الإقليمي والدولي

شهد العالم العربي أواخر العام 2010 ومطلع 2011 موجة من التحركات والاحتجاجات الشعبية سميت بالربيع العربي، فخرجت شرائح كبير من الشعوب في عدة دول عربية مطالبة بإحداث تغيرات واصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

كانت الشرارة الأولى لهذه الاحداث في تونس، لتمتد بعدها الى عدة بلدان عربية، فبدأت بالمطالبة بالإصلاح والحرية ومحاربة الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، بعدها تحولت الى المطالبة بإسقاط الأنظمة الحاكمة، ليصبح شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" الشعار الأشهر لهذه المرحلة. نجحت هذه التحركات في الاطاحة وفي وقت قصير بأنظمة الحكم في بعض الدول مثل تونس ومصر، لكن في سوريا اختلف الأمر فلم تؤدِ الى إسقاط النظام الحاكم، فمسار الأحداث اختلف هنا، وتطورت الأمور بسرعة لتتحول من احتجاجات شعبية إلى صراع مسلح، فتح الباب أمام تدخلات خارجية أدت إلى تحول الأحداث الى أزمة دولية، ولتتحول سوريا إلى ساحة للصراع الدولي.

سنتناول في هذا القسم الأسباب التي أدت الى قيام الأزمة السورية وتفاقمها، إضافة إلى التداعيات التي أحدثتها ومبادرات الحلّ التي طرحت لحلها، كذلك التدخلات الخارجية من خلال البعد الإقليمي والدولي للأزمة. وللتعرف إلى هذه النقاط سيتضمن هذا القسم العناوين التالية:

الفصل الأول: الأزمة السورية وتداعياتها

الفقرة الأولى: أسباب الأزمة وأطرافها

الفقرة الثانية: تداعيات الأزمة ومبادرات الحلّ

الفصل الثاني:التدخلات الخارجية، البعد الإقليمي والدولي

الفقرة الاولى: البعد الإقليمي للأزمة السورية

الفقرة الثانية: البعد الدولي للأزمة السورية

الفصل الأول:

الأزمة السورية وتداعياتها

لم تستغرق كثيراً من الوقت لتتحول الاحتجاجات التي بدأت في سوريا في أذار 2011 إلى صراع مسلح تدخلت فيه أطراف داخلية وخارجية، ولتتحول إلى أزمة دولية ومكاناً للتنافس بين القوى الكبرى في العالم.

يعتبر التأثر بموجة الاحتجاجات خلال مرحلة الربيع العربي التي حدثت في عدة بلدان عربية الدافع الأساسي لبداية الاحتجاجات في سوريا، إلا أن هناك العديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت عبر عقود من الزمن شكلت اساس في إندلاع الازمة.

الفقرة الأولى: أسباب الأزمة وأطرافها

انطلقت الاحتجاجات في سوريا من مدينة درعا، لتبدء بشكل سلمي فكانت أهدافها المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير بيئة مناسبة للمشاركة السياسية وتداول السلطة، الأمر الذي قوّبل بالعنف الشديد من قبل القوات الأمنية، لتتطور بعدها الاحتجاجات بشكل سريع نحو صراع مسلح، فعلى الرغم من من إبداء النظام بعض التساهل والاستجابة عبر طرح عدد من الاصلاحات إلا أن ذلك لم ينفع في التهدئة، فالحلّ الأمني إضافة الى أهمية سوريا الاستراتيجية في المنطقة أدت الى تحول الأزمة سريعاً نحو التدويل، بعدما فشل الوصول الى حل داخلي وبعدما فشلت المحاولات العربية على إيجاد حل عبر الجامعة العربية، لتبدأ بذلك أزمة ما زالت قائمة حتى الان شاركت فيها العديد من الأطراف الداخلية والخارجية.

إذ يعود قيام الأزمة السورية إلى العديد من الأسباب التي عانى منها المجتمع السوري، ويمكن حصرها عبر ثلاثة مستويات : سياسية اقتصادية واجتماعية.

1-الأسباب السياسية:

أدى وصول حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970، إلى دخول سوريا بمرحلة من الحكم القائم على القبضة الحديدية، فقام باحتكار ومصادرة الحياة السياسية بالكامل بالاعتماد على الأجهزة الأمنية والاستخبارات، فنتج عن هذا الواقع انتشار للفساد والمحسوبيات على نطاق واسع، لذلك اعتبر ما

جرى في سوريا منذ 2011 بأنه زلزال بكل ما للكلمة من معنى، في بلدٍ بقي 30 عاماً يتحرك بعقل رجل واحد هو حافظ الاسد، وبعقلية التشدد التي حجبت الكثير من الحريات.[1]

بعد وفاته عام 2000 تسلم نجله بشار السلطة، فعمل بداية حكمه على التخفيف من وطأة الأجهزة الأمنية على الحياة العامة في محاولة لتحديث بنية النظام السياسي، فبدأت التجمعات السياسية بالانتشار، فيما عرف ب "ربيع دمشق" بين عامي 2000 و2002، وهو الاسم الذي أُطلق على الفترة التي شهدت فيها سوريا انفتاحاً سياسياً وفكرياً واجتماعياً، فلم يقتصر ذلك على المنتديات والندوات الفكرية والسياسية، ولكنه كان مناسبة لاكتشاف السوريين ثقافة حقوق الانسان والمجتمع المدني وتكوين الجمعيات ومشاريع الأحزاب، وكسر جدران العزلة التي فُرضت على المجتمع السوري، وملاقاة العالم الحديث والتفاعل معه فكرياً وانسانياً.[2] فظهر بشار الأسد كرجل اصلاح قادم لتغيير المرحلة التي عاشتها سوريا في عهد والده.

هذه الفترة من الانفتاح لم تدم طويلاً فتم تجميد المنتديات السياسية والثقافية، ليتحول حكم الابن شبيهاً لحكم الأب من خلال اعتماد استراتيجية تقوم على إختزال الدولة في النظام الحاكم، على مبدأ قيادة حزب البعث للدولة والمجتمع، والتي كرسها حافظ الأسد في دستور 1973، ولم تتغير هذه الهيمنة دستورياً الا بعد إلغائها في الدستور الجديد عام 2011، والذي أتى نتيجة الإصلاحات التي أقرها النظام كمحاولة لتهدئة الاحتجاجات الناتجة عن العديد من الأسباب السياسية والممارسات التي إعتُمدت في سوريا على مدى سنوات، من هذه الاسباب:

أ-توريث السلطة: كان حافظ الأسد قد عمل على تحضير نجله الأكبر باسل لخلافته، فشرع بداية التسعينيات بتسليمه بعض الملفات الرئيسية في الحكم لكنه توفي في حادث سيارة بداية العام 1994، فكان على الاسد الأب أن يحضّر نجله بشار لخلافته.[3] فخلفه بعد وفاته في العام 2000، ويعود الفضل حينها في انتقال السلطة بإسلوب غير صدامي إلى دعم ترشحه من قبل الجيش والنخبة الحزبية في

---

[1]- سامي كليب، الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج الحرب السورية بالوثائق السرية، ط10، دار الفارابي، بيروت، 2018، ص14.

[2]- برهان غليون، عطب الذات وقائع ثورة لم تكتمل سورية 2011-2012، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2019، ص41.

[3]- جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا الابعاد الجيو-سياسية، ط4، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2018، ص208.

البلاد،[1] ليكمل بذلك حكم عائلة الأسد لسوريا. وقد كان مطلب إلغاء التوريث أحد المطالب الأساسية للمعارضين عند قيام الاحتجاجات.

ب-هيمنة السلطة التنفيذية وغياب التوازن بين السلطات: يظهر ذلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في ظل الظروف العادية والاستثنائية، حيث يسيطرعلى السلطتين التنفيذية والتشريعية إضافة لصلاحياته القضائية، وذلك بحكم رئاسته لحزب البعث العربي الاشتراكي، هذا الحزب الذي يعد أيضاً من أهم الأسباب لانفجار الأزمة بسبب احتكاره لممارسة العمل السياسي في بعض قطاعات المجتمع بموجب المادة الثامنة من الدستور، حيث وضعت خطوط حمراء أمام باقي الأحزاب أثناء ممارستها للعمل السياسي، فهذه الشمولية التي اتبعها النظام كانت دافعاً أيضاً للانتفاض عليه.

ج-قانون الطوارىء: تم فرض قانون الطوارىء بعد تولي حزب البعث السلطة عام 1963، فتم من خلاله التفرد بالسلطة والسيطرة المطلقة على مؤسسات الدولة، فالمادة الرابعة منه تجيز للحاكم وضع قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع والإقامة والتنقل والمرور في أوقات معينة، إضافة الى مراقبة الصحف والنشرات والمؤلفات وغيرها، وإحالة المخالفين إلى المحاكم العسكرية، فشكل هذا القانون أداة للتفرد بالسلطة وإقصاء المعارضين واختفاء الحياة الحزبية، وبالتالي إغلاق المجال السياسي وجعله حكراً على فئة معينة في المجتمع السوري. وقد استمر العمل بهذا القانون حتى نيسان 2011 أي بعد شهر من بدء الأزمة، حيث أصدر الرئيس الأسد المرسوم رقم 161 القاضي بإنهاء العمل به.

د-الوضع المؤسساتي: تشهد المؤسسات حالة غياب التجديد في النخب السياسية والإدارية، فالمنصب يشغله شخص معين لفترة طويلة تعتمد على ولائه للسلطة، إضافة الى ذلك توجد حالة من الاختناق المؤسساتي، التي همّشت قطاعات كبيرة من المجتمع حارمة إياها من المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تجلى ذلك في فقدان المؤسسات السياسية والاقتصادية قدرتها عبر الزمن لتعبّر عن التطلعات والمصالح والإمكانيات الجديدة للمجتمع.[2]

---

[1]- ماريا خودينسكايا-غولينيشيفا، الجانب الصحيح من التاريخ الأزمة السورية، ترجمة عياد عيد، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2016، ص25.

[2]- ربيع نصر وآخرون، الازمة السورية والاثار الاقتصادية والاجتماعية الجذور التنموية للأزمة، المركز السوري لبحوث السياسات، بيروت، 2013، ص7.

إضافة لذلك فإن انتشار الفساد وغياب أو تجاهل القيام بمشاريع إصلاحية، وغياب قوانين للأحزاب وتنظيم الحياة السياسية، كذلك غياب قانون للانتخابات التشريعية والاعتماد على مبدأ الاستفتاء في الحياة السياسية، وغياب الديمقراطية والحريات، والتوغل الأمني في تفاصيل حياة المواطن السوري. كل ذلك لعب دوراً مباشراً في تحرك فئات كبيرة من الشعب السوري للمطالبة بالتغيير والحرية.

2-الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

على الرغم من أن العنوان الأبرز للأزمة السورية هو المطالبة بالحرية والكرامة، إلا أن هناك العديد من الأسباب الاقتصادية العميقة التي شكلت دافعاً للتحرك الشعبي. فالاقتصاد السوري اقتصاد نامٍ يقتصر على الثروات الطبيعية والمواد الأولية الزراعية، وقد تركز تطوره على مجموعة من العناصر أدت إلى خلل، وبقي الميزان التجاري لسوريا تقليدياً في حالة عجز، فمنذ 1970 كانت سوريا مستورداً خالصاً للمواد الغذائية على الرغم من الطابع الزراعي لاقتصادها.[1] وقد أدى توسيع مؤسسات الدولة في سوريا إلى تعميق سيطرة الدولةعلى الاقتصاد، وهو ما ترافق مع نتائج سلبية لأسباب بنيوية ومؤسساتية.[2]

في حقبة التسعينيات شهدت سوريا موجة جفاف أصابت المحاصيل الزراعية مما أدى الى كساد اقتصادي وتراجع في مستوى المعيشة. ومع وصول بشار الأسد الى السلطة أعلن عن نيته إطلاق عملية لبرلة اقتصادية اجتماعية، مشدداً على أن البلاد تواجه مهمات تحقيق تحولات ديمقراطية مع أولوية الاصلاحات الاقتصادية.[3] وقد واجه بداية عهده وضعاً اقتصادياً معقداً اتسم بالركود وارتفاع معدلات البطالة وانحدار معدلات النمو الاقتصادي، فقررت الحكومة حينها اتباع خطوط تنموية لمكافحة البطالة وتطوير القطاع العام، هذا الوضع جعل هناك ضرورة لإقامة تحولات واسعة النطاق في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وذلك فقد سادت عمليات اللبرلة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد في ظروف غير عادية، يحكمها الاستقرار الهش في السياسة الداخلية والاضطرابات الخارجية، والطابع الانتقالي لسلطة النخب الحاكمة واستمرار النزاعات العسكرية في المنطقة. فبدأت سلسلة نقاشات حول الطريقة الأنسب لتكيف الاقتصاد السوري مع الاقتصاديات العربية والعالمية، فتم انتهاج

---

[1]- فولكر بيرتس، الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، ترجمة عبد الكريم محفوظ، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2012، ص69.

[2]- ستيفن هايدمان، التسلطية في سورية صراع المجتمع والدولة، ترجمة عباس عباس، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2011،ص 123.

[3]- ماريا خودينسكايا-غولينيشيفا، الجانب الصحيح...، مرجع سابق، ص25-26.

ما يسمى الاقتصاد الاجتماعي على اعتبار أنه يتلاقى مع الاقتصاد اللبيرالي، إذ يمتاز بالانفتاح النسبي وتغير الأهداف الاستراتيجية لعملية إدارة السوق مقارنة بالادارة الاشتراكية واعتبر كبديل لاستراتيجية السوق المركزي.

تشعبت مصالح أجهزة الأمن مع طبقة جديدة من رجال الأعمال واستفادت من لبرلة الاقتصاد السوري التي أخذت منحى متسارعاًعقب 2005، خصوصاً بعد التغيرات التي أطاحت بعدد من أركان النظام القديم كعبد الحليم خدام وغازي كنعان، لتنطلق عملية اللبرلة الاقتصادية من دون ضوابط، وكان وزير الاقتصاد حينها عبدالله الدردري المتأثر بالتجربة الاقتصادية التونسية خلال عهد الرئيس التونسي زين العابدين بن علي من شجع على اتباع هذه السياسة،[1] فعمل على اتخاذ قرارات برفع الدعم عن الخبز والمحروقات والكهرباء والسماح بافتتاح بنوك خاصة وشركات تأمين وبورصة وجامعات ووسائل اعلام خاصة، وتم الترويج لهذه القرارات على أنها جزء من مسيرة الإصلاح التي يقودها الرئيس الاسد، إلا أن تأثيرها كان سلبياً على المستوى الشعبي، فارتفعت أسعار كل شيء مما أدى الى تدهور الأمور المعيشية وخاصة مع مطلع العام 2006، ثم جاءت مواسم الجفاف بين عامي 2007 و2009 وليرافقها ارتفاع في أسعار المحروقات ومنها المازوت عام 2008 الأمر الذي أثر بشكل خاص على القطاع الزراعي.

كذلك أثرت هذه التحولات الاقتصادية على الصناعات المتوسطة والحرفية خاصة أنها شجعت سياسة الاستيراد مما أدى الى إغراق السوق السوري بالبضائع الأجنبية وإلى إفلاس الكثير من الصناعات المحلية، وإلى إزدياد معدلات التضخم، وقد فاقمها هجرة أعداد كبيرة من العراقيين نتيجة انعدام الاستقرار في بلادهم، كذلك تضخمت أسعار العقارات بوتيرة مضاعفة، فساد غلاء المعيشة في الدرجة الأولى في الطبقات الوسطى والفقيرة، ترافق ذلك مع نزوح كبير من ريف الحسكة والقامشلي ودرعا إلى دمشق، كل ذلك أدى لانتشار الفساد إلى حد تصنيف سوريا في المرتبة 51 في سلم انتشاره عالمياً.[2]

مرّ الاقتصاد السوري بالعديد من التحديات خلال الفترة التي سبقت بداية الأزمة، فقد شهد معدل التضخم ارتفاعاً قياسياً، عندما حررت الحكومة أسعار الوقود، وكان قد بقي منخفضاً حتى 2008

[1]- جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا...، مرجع سابق، ص209.
[2]- المرجع نفسه، ص210.

جراء الدعم الكبير للوقود. أما معدل البطالة والذي يقع دون المعدل الوسطي للمنطقة العربية، على مستوى مستقر يبلغ ما يقارب 8% خلال الفترة الواقعة بين 2003 و2010، بالمقابل اختل معدل البطالة بين الإناث في العام 2010 والذي كان بحدود 22%، المرتبة الثانية بين أعلى المستويات في الدول العربية كما بين تقرير التحديات التنموية في الدول العربية 2011. غير أن البطالة المستقرة ترافقت بانخفاض هام في معدلات المشاركة في قوة العمل، وبضعف في معدلات خلق فرص عمل جديدة.[1]

كذلك ارتفعت نسبة الفقر، فحسب تقرير عام 2010 فإن حوالي 7 مليون نسمة من إجمالي سكان سوريا تحت خط الفقر، يُرجع السبب لاختلال عدالة التوزيع، كذلك انخفضت القدرة الشرائية بحوالي 28% خلال الأعوام العشرة التي سبقت الأزمة.

أما بالنسبة للقطاع الصحي فكان في وضع أصعب، فالإنفاق العام على الرعاية الصحية لايتجاوز 2% من إجمالي الناتج المحلي، كما أن نوعية خدمات الرعاية الصحية تدهورت خلال العقد الماضي وبالتالي لم تشهد المؤشرات الصحية أي تحسن كبير بين العامين 2001 و2009 بحسب المسوح الصحية السكانية.[2]

ولم يكن الحال في سوريا على ما يرام قبل بداية الأزمة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، فكان ذلك أمراً طبيعياً ليكون دافعاً للعديد من فئات الشعب السوري لاستغلال موجة الربيع العربي والانتفاض على نظام الحكم القائم.

بالاضافة الى هذه الأسباب، هناك أسباب آخرى تتعلق بالأهمية الجيوبولتيكية والسياسية التي تملكها سوريا في المنطقة باعتبارها دولة من دول الشرق الأوسط الذي لطلما لعب دوراً مهما في تاريخ السياسات الدولية، ولا يزال يتمتع بأهمية كبيرة في التاريخ الحديث، وذلك بسبب موقعه الاستراتيجي باعتباره نقطة وصل بين دول وقارات العالم، إضافة الى غناه بالنفط والغاز، فهناك علاقة وطيدة للنفط مع الأزمات والصراعات، فالسيطرة على مصادره تشكل ضمانة لاستمرارية الآلة الصناعية مما يجعله محور الصراع بين الرأسماليات والشركات والدول. فهذا الموقع الاستراتيجي يتحكم بمجموعة من البحار والممرات المائية والاستراتيجية التي تعد المعبر الرئيسي لتدفق النفط من دول

[1]- ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية الجذور والآثار...، مرجع سابق، ص21.
[2]- المرجع نفسه، ص27.

المنطقة إلى معظم الدول الصناعية، أي أن من يسيطر على هذه الممرات يتحكم بالشريان الحيوي لحركة الاقتصاد العالمي، فالتنافس بين الدول في سوريا يعتبر جزءاً من التنافس في منطقة الشرق الاوسط. فسوريا تعتبر من المراكز الجيوسياسية والاقتصادية بالنسبة لأطراف المعادلة الدولية الرئيسية، فموقعها يجعلها بوابة ساحلية للقارة الآسيوية،[1] إضافة الى وجودها على تقاطع خطوط التبادل والتجارة بين آسيا وافريقيا وأوروبا، كذلك غناها بالثروات الطبيعية والحضارية مما يجعلها مطمعاً للعديد من القوى، وبالتالي لم تكن الأزمة السورية بعيدة عن الصراع العالمي على موارد الطاقة. حيث يقول السفير الفرنسي السابق ميشال رامبو أنه خلال البحث في ملف النفط، اكتشف الجيولوجيون فجأة الموقع المفتاح لسوريا، ذلك أنه لتمرير النفط من الخليج وإيران وقطر الى أوروبا يجب المرور حكماً بالأراضي السورية. وقد اكتشف معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، أنّ الأرضي السورية تضم احتياطيات نفطية وغازية هائلة وكذلك دول الجوار، وبدأت رحى الحرب تدور لأجل ذلك.[2] وفي شرحه لأهداف الحرب على سوريا، يتوقف الكاتب الفرنسي جان بيار إستيفال عند مسألة الطاقة "فسوريا وبعد أن تكون قد تخلصت من النظام المعادي لأمريكا وتقوم مكانه حكومة صديقة ستشكل الفريسة الفضلى . إنّ الوضع الجغرافي لسوريا مثالي، ذلك أنها المنفذ الأرضي الوحيد إلى ثروة الطاقة في عراقٍ ضعيف وممزق بالحرب الطائفية وأيضاً باب الدخول إلى ثروات إيران المعادية والتي ينبغي إخضاعها سريعاً بحسب أمريكا".[3] كما أنّ وجودها على حدود فلسطين المحتلة وحالة العداء التي تشكلها تجاه اسرائيل بإعتبارها داعماً مهماً لحراكات المقاومة وحليفة إيران، كلها أسباب أدت الى تحوّل الأزمة الى أزمة إقليمية ودولية ونقطة اشتباك بين العديد من القوى التي عملت على تصفية حساباتها بشكل مباشر أو عبر وكلاء على الاراضي السورية كلٌ حسب مصالحه. ما جعل هذه الأزمة تتميز عن غيرها بأبعادها الإقليمية والدولية.

---

[1]- أحمد خضور، سوريا في قلب العالم! أهمية جيوسياسية واقتصادية في المعادلة الدولية، موقع خاتون الإلكتروني، 26 ايلول 2016.
https://www.geopolitica.ru/ar/article/swry-fy-qlb-llm-hmy-jywsysy-wqtsdy-fy-lmdl-ldwly

[2]- Michel Raimbaud, Tempete sur le Grand moyen-orient, Ellipse, Paris, février 2015, p.415.

[3]- Jean pierre Estival, La tragedie syrienne revolte populaire ou complot international?, Le Harmattan, Paris, Mars 2013, p752.

-أطراف الأزمة السورية:

شهدت الأزمة السورية تدخل العديد من الأطراف الإقليمية والدولية بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر تقديم الدعم أو حتى القتال الى جانب إحدى طرفي النزاع الأساسيين وهما الدولة السورية أو النظام من جهة، وقوى المعارضة من جهة آخرى، وهكذا توزعت هذه الأطراف بين من دعم النظام وبين من دعم المعارضة.

أما العناصر التي شكلت مكونات كل من الطرفين فهي:

1-الدولة السورية: أو النظام السوري الذي يحكم سوريا منذ عام 1970، والذي اعتبر الاحتجاجات والاحداث بأنها مؤامرة على سوريا واستهداف لها بسبب موقفها القومي والعروبي ودعمها للمقاومة، ومشروعها للتنمية المستقلة إضافة الى موقعها الجغرافي والسياسي واتصالها المباشر بفلسطين.[1] فسوريا من الداعمين الأساسيين لحركات المقاومة في المنطقة وحليف إيران ايضاً، كل ذلك اعتبره النظام سبباً ليكون ما يجري في سوريا بمثابة مؤامرة تحركها قوى خارجية على رأسها الولايات المتحدة، فكانت ردة فعله عنيقة تجاه ذلك من خلال الاستعمال المفرط للقوة ضد المحتجين على الرغم من سلمية الاحتجاج بدايةً، وبالرغم من قيامه ببعض الإصلاحات إلا أن ذلك لم يؤدِ الى تهدئة الحراك، فوجود تقاطع بين استمرار الاحتجاجات ومصالح بعض القوى الإقليمية والدولية أدى الى نقل الحراك من حالة السلمية الى صراع مسلح، لتتكون بذلك جبهة النظام في مواجهة المعارضة من القوى التالية:

-الجيش السوري: شكلت المؤسسة العسكرية في سوريا صمام أمان للنظام، فالتزاوج بين السلطة والجيش كان من عوامل القوة لديه، فتركيبة الجيش السوري مستنسخة من جيوش المنظومة الاشتراكية حيث يدين العسكر فيها للقائد الرمز، إضافة الى التكامل بين الجيش والحزب الحاكم عبر إضفاء الصفة والتعبئة البعثيتين.[2] عمل الجيش في مواجهة المعارضة المسلحة بالاعتماد على استراتيجية لا تعتمد على قوات كبيرة، فبعد القصف المتواصل والغارات المتفرقة غالباً ما يتم نشر أفراد قوات الدفاع الوطني للسيطروة على الأرض وطرد المتمردين المتبقين وفي الغالب يتم هدم المناطق المسيطر عليها، وقد تمكن من القيام بدور فعال منذ بداية الازمة على الرغم من حركات الانشقاق

[1]- نجاح العطار وآخرون، سوريا في مواجهة الحرب الكونية حقائق ووثائق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2017، ص22.

[2]- سمير الحسن، الحرب السورية القوى الاستراتيجيات الخطط المفاهيم العسكرية الجديدة، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2017، ص115.

التي حدثت داخل صفوفه، الا أنها لم تؤدِ الى تشتته وبقي متماسكاً طوال سنوات الأزمة، هذا التماسك في المؤسسة العسكرية انعكس إيجاباً على المؤسسات كافة، وخاصة السياسية منها، ما سهّل على النظام إدارة الأزمة.[1]

-اللجان الشعبية: منذ بداية الأزمة إستحدث الجيش قوات رديفة للقتال الى جانبه تحت عباءة الدفاع عن الدولة السورية، فاعتبرت هذه اللجان أو (الشبيحة) كما يطلق عليها إحدى أدوات النظام لتنفيذ استراتيجيته الأمنية التي اتبعها لمواجهة التظاهرات منذ بدايتها، فمارست هذه اللجان القمع للمتظاهرين في معظم المدن السورية، وخاصة في حمص وبانياس،[2] ومع تطور الأزمة، تطور دورها فأصبحت تقاتل الى جانب الأجهزة الأمنية التابعة للنظام.

أما بالنسبة للدعم الخارجي للنظام فتدخلت العديد من الأطراف الخارجية، فعلى صعيد التنظيمات الإقليمية تدخل العديد منها أبرزها فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، حيث لعب دوراً فاعلاً في الأزمة من خلال تدريب المجموعات العسكرية السورية، ومساعدة الأجهزة الاستخباراتية في مجال جمع المعلومات، إضافة الى حزب الله اللبناني الذي لعب دوراً مهماً في العمليات العسكرية إلى جانب النظام، كذلك هناك تواجد للعديد من الميلشيات الشيعية من عدة بلدان كالعراق وأفغانستان.

أما بالنسبة للدول التي دعمت النظام كان أبرزها روسيا التي لعبت دوراً مهماً في دعم النظام إن كان من خلال الفيتو في مجلس الامن أو من خلال التدخل العسكري إلى جانبه والدعم اللوجستي المتواصل، إضافة إلى الصين التي برز دورها من خلال الفيتو في مجلس الامن إلى جانب روسيا ضد أي قرار يدين النظام أو ممكن أن يؤدي الى تدخل دولي. كذلك يبرز دور إيران حيث يوجد حلف استراتيجي بينها وبين سوريا، فقامت بتقديم الدعم على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة.

2-المعارضة:

[1]- سمير الحسن، إدارة الأزمة السورية: الجيش بيضة القبان، جريدة الاخبار، بيروت، العدد 164، 20 أذار 2012.
https://al-akhbar.com/Opinion/67120/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D8%A7

[2]- عزمي بشارة، سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص267.

تعددت الأطراف المعارضة للنظام، فبعضها اعتمد العمل السياسي وبعضها الآخر اعتمد العمل العسكري، ومع تطور الأزمة ظهرت التنظيمات الجهادية والتي ضمت في صفوفها جنسيات من مختلف الدول تجمعت في سوريا لقتال النظام لأسباب عقائدية أكثر منها سياسية.

على الصعيد السياسي أفرز "ربيع دمشق" الذي سبق الانتفاضة بعقد من الزمن مجموعة من المثقفين والناشطين، الذين أثاروا من خلال نشاطاتهم في منظمات المجتمع المدني وكتاباتهم النقدية انتباه قطاعات مهمة من الرأي العام في المدن وحتى في كثير من البلدان والقرى السورية، وخلقوا وسطاً فكرياً سياسياً جديداً أكثر حيوية وغنىً وتفتحاً من الوسط السياسي والفكري الذي طبع مجتمع الأحزاب السياسية التقليدية.[1] فأتت أحداث 2011 فرصة لهولاء للخروج وإبداء الرأي وإقامت المنتديات والأحزاب، فكشفت الأزمة عن الكثير من المتغيرات على الساحة السورية، وعادت السياسة للمجتمع السوري من خلال إنشاء الأحزاب السياسية والتنسيقيات والشبكات الإعلامية في مختلف المدن والقرى بعد أن غُيبت لسنوات عديدة، فتمثلت فيها القوى المعارضة، كذلك اتضحت خارطة التشكيلات العسكرية والدبلوماسية للمعارضة، وعلى الرغم من أن معظمها كانت تفتقر الى بنية متماسكة إلا أنها تتفق على هدف واضح محدد ألا وهو التخلص من النظام. وقد كشفت هذه الأزمة عن بروز العديد من القوى السياسية التي مثلت المعارضة أبرزها:

-المجلس الوطني السوري: أُعلن عن تشكيله في تشرين الثاني 2011، وأتُخذ من تركيا مقراً له، أُنتخب برهان غليون رئيساً له، وضم العديد من الأطياف السياسية، فاعتُبر واجهة التمثيل للقوى المعارضة أمام العالم. هدف الى دعم الحراك الشعبي، وإسقاط النظام والعمل على إدارة المرحلة الانتقالية بعد اسقاطه، والعمل على بناء الدولة المدنية والديمقراطية، فاعترفت به العديد من الدول كممثل شرعي للشعب السوري ومنها الولايات المتحدة، لكن عمله تعطل بسبب الخلافات والتباين المستمر بين كتله خاصة فيما يتعلق بانتخاب قادته، والتعامل مع المبادرات السياسية والتنسيق مع أطياف المعارضة الآخرى.[2]

-هيئة التنسيق الوطنية: تشكلت في تشرين الأول 2011 برئاسة هيثم مناع، ضمت حوالي 15حزباً سياسياً، يغلب عليها الطابع اليساري، تهدف الى إسقاط النظام وبناء نظام ديمقراطي، وتعارض أي

[1]- برهان غليون، عطب الذات...، مرجع سابق، ص69.
[2]- عزمي بشارة، سورية درب الآلام...، مرجع سابق، ص404-405.

شكل من أشكال التدخل الخارجي وتؤكد على سلمية الاحتجاجات، ويعد الشرخ بينها وبين المجلس الوطني السوري إحدى العوائق أمام توحيد المعارضة.

-الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية: تشكل في تشرين الثاني 2012 في قطر، وانتخب معاذ الخطيب رئيساً له، من أهدافه الرئيسية تنظيم الثورة ودعمها والعمل على اسقاط النظام وإقامة دولة مدنية ديمقراطية لا تقصي أحد، إضافة إلى هدفه في توحيد المعارضة حيث ضم العديد من التشكيلات والكيانات المعارضة من بينها المجلس الوطني السوري والهيئة العامة للثورة ولجان التنسيق، والجيش السوري الحرّ والحراك الثوري والمجلس الثوري لعشائر سوريا وغيرها العديد من التشكيلات السياسية والعسكرية المعارضة.

أما بالنسبة للمعارضة العسكرية فإن بوادر التسلح بدأت تظهر منذ الاشهر الأولى للأزمة، لتتظم بعد ذلك في تشكيلات عسكرية، اتخذ بعضها طابع ليبرالي وبعضها الآخر طابع ديني متطرف حتى صُنف البعض من هذه التنظيمات على لوائح الإرهاب.

من أبرز التنظيمات العسكرية المعارضة للنظام:

-الجيش السوري الحر: تشكل في تموز 2011 من قبل عدد من الضباط المنشقين عن الجيش السوري، ليكون الجناح العسكري للمعاضة السورية وإطار تنظيمي للقيام بالعمل العسكري ضد النظام، الا أن أسباب عديدة كعدم الانضباط والاقتتال بين فصائل المعارضة الآخرى ونقص التمويل، أدت الى إضعافه مقابل زيادة هيمنة الجماعات ذات الطابع الاسلامي داخل المعارضة المسلحة، الى أن تلاشى هيكله تدرجياً بحلول آواخر 2012، ومنذ ذلك الحين استخدمت مختلف مجموعات المعارضة هوية الجيش الحر، وبعد تدخل تركيا عسكرياً في سوريا عام 2016، أنشئت مجموعات من العرب والتركمان تحت اسم الجيش السوري الحر بدعم منها وتعاون وثيق من قبل هذه المجموعات معها.

الى جانب هذه القوى برز العديد من القوى والتيارات ذات الطابع الاسلامي المتطرف أبرزها:

-جبهة النصرة: هي حركة جهادية دعت للجهاد وحمل السلاح في وجه النظام السوري وترى أن إسقاطه يعد الخطوة الاولى نحو إقامة الخلافة الاسلامية، تأسست عام 2012 يترأسها أبو محمد الجولاني الذي أعلن البيعة لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، وقد ضمت مقاتلين من جنسيات مختلفة، برز نشاطها العسكري في العديد من المدن السورية خاصة في حلب ودير الزور وإدلب التي

تعتبر أكبر معقل لها ما زال حتى الآن، قامت عام 2016 بفك ارتباطها بتنظيم القاعدة وتشكيل جماعة جديدة باسم "جبهة فتح الشام" ويمكن القول إنها قبل اقدامها على هذه الخطوة، وبصفتها فصيل قائد في الجماعات الاسلامية المسلحة ذات الطابع الأممي لعبت أدواراً محورية، وتركت بصماتها في التكتيكات العسكرية، وتمكنت من خوض معارك تكتيكية نجحت في انتزاع النصر فيها كمعركة السيطرة على ريف دمشق وأرياف حلب وحماة وحمص، والسيطرة على محافظة إدلب.[1]

-الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش): شُكلت عام 2013 بقيادة أبو بكر البغدادي زعيم تنظيم القاعدة في العراق، فتم الإعلان عن اندماج مجموعتة مع تنظيم القاعدة في سوريا ليعلن تأسيس الدولة الاسلامية في العراق والشام. استطاع التنظيم السيطرة على مساحات واسعة في العراق وسوريا فخاض معارك ضد النظام وضد الجماعات المعارضة كافة حتى التي تتشابه معه بالفكر الجهادي كجبهة النصرة، فسيطرعلى المشهد السياسي في سوريا والعراق وبات يشكل تهديداً واضحاً لدول آخرى، فقام بالعديد من الهجمات في عدة دول، وجاءت فرنسا في مقدمة الدول التي طالتها عمليات التنظيم، فشهدت باريس في 13 تشرين الثاني 2013 سلسلة من الهجمات الدموية، لحقها هجمات آخرى طالت تركيا وبلجيكا.[2] ونتيجة لزيادة خطر التنظيم تم في أيلول 2014 تتأسيس تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة من أجل محاربته والقضاء عليه، وهذا ما حصل عام 2019 فتم إنهاء ولاية داعش حيث أعلن الرئيس الاميركي دونالد ترامب مقتل البغدادي في عملية عسكرية شمال غرب سوريا. قد يكون تم القضاء على الدولة التي أسسها داعش وجعل عاصمتها الرقة إلا أن ذلك لا يعني انه تم القضاء بشكل نهائي على التنظيم فما زال لديه جيوب ومجموعات تظهر كل فترة في عدة أماكن وخاصة في العراق وسوريا.

وقد تأسست في سوريا الكثير من الفصائل التي حملت السلاح ضد النظام، وتعد الخلافات بين هذه الفصائل سبباً أساسياً في عدم نجاح الثورة في الوصول الى أهدافها وأولها إسقاط النظام.

أما بالنسبة للدول فقد قامت العديد منها بدعم المعارضة بالوسائل السياسية والدبلوماسية والعسكرية واللوجستية كافة مثل الدول الخليجية كالسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، وبعض الدول

---

[1]- ميخائيل عوض، سورية صناعة النصر جيوش وحروب القرن الواحد والعشرين، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2017، ص161.

[2]- معتز الخطيب وآخرون، تنظيم الدولة الاسلامية النشأة التأثير المستقبل، الدار العربية للعلوم والنشر، الدوحة، 2016، ص15.

الأوروبية والولايات المتحدة وتركيا والتي وصل دعمهم إلى حد التدخل العسكري ولو بشكل محدود في بعض المناطق خاصة في الشمال السوري، فمعظم مصادر تمويل المعارضة وخاصة العسكرية منها هي من تلك الدول، حيث عملت على صنع أدوات ونفوذ لها في الصراع من خلال هذا الدعم، كما كان هناك تمويل ذاتي، فقد عملت بعض الجماعات المسلحة على استثمار كل ما يقع تحت أيديها من معامل ومنشآت اقتصادية سواء كانت ملكيتها خاصة أو عامة.[1]

هذه أبرز الأطراف الداعمة لطرفي النزاع أي النظام والمعارضة في الصراع السوري الذي لا يزال قائماً حتى الان، والذي أدى إلى الكثير من التداعيات على مختلف مفاصل الحياة في سوريا.

الفقرة الثانية: تداعيات الأزمة ومبادرات الحلّ

أ) أدت الأزمة السورية الى تداعيات كثيرة يمكن رصد تأثيرها على مختلف جوانب الحياة في سوريا وعلى المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والأنسانية كافة:

1-التداعيات على المستوى السياسي والأمني:

تحول الأزمة في سوريا إلى صراع مسلح كان له أثر كبير على المستوى السياسي والأمني، فكانت الصورة كالتالي:

-انعدام الأمن: مع بداية المعارك بين النظام والمعارضة المسلحة انعدم الأمن في العديد من المدن السورية، فانحسرت سلطة الدولة وغاب دورالحكومة المركزية عن أجزاء واسعة من البلاد، وسيطرت الجماعات المسلحة على عدد من المدن الأساسية كحلب وإدلب وأخضعتها لسيطرتها، وأنهت أي وجود للسلطة المركزية في هذه المناطق أثناء سيطرتها عليها.

-انتهاك السيادة السورية: ظهر ذلك من خلال تدخل العديد من الأطراف الخارجية في الأزمة سواء كانت دول أو تنظيمات، فبالنسبة للدول ومهما كانت الحجج التي اعتمدتها لشرعنة تدخلها، يبقى أن

[1]- مروان قبلان، المعارضة المسلحة السوريّة، وضوح الهدف وغياب الرؤية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد2، أيار 2013.
https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue002/Pages/art04.aspx

هذا الامر أدى إلى الانتقاص من السيادة السورية وانتهاكها وجعل القرار السوري، سواء كان قرار النظام أو المعارضة بيد الأطراف الخارجية المتدخلة في الأزمة.

-الإرتباك داخل المؤسسات: حدثت حالة من الارتباك والتضعضع داخل مؤسسات الدولة نتيجة للعديد من حالات الانشقاق التي حدثت داخلها، وكان أبرزها تلك التي حدثت داخل الجيش السوري، حيث إنشق عدد كبير من أفراده وتم على أثر ذلك إنشاء الجيس السوري الحر، وشملت الانشقاقات رتباً عسكرية رفيعة كان بعضها مهماً مؤثراً في القرار السوري، وبعضها الآخر قريباً من الرئيس الاسد وتجمعه به صداقة مثل العميد مناف طلاس الذي انشق في تموز 2012 ليكون أول قائد ينشق في الحرس الجمهوري. وحدثت أيضاً انشقاقات على مستوى المؤسسات الدبلوماسية كأنشقاق سفير سوريا لدى العراق نواف الفارس عام 2012، أما أبرز الانشقاقات فكانت على مستوى المؤسسات السياسية كأنشقاق رئيس الوزراء رياض حجاب في آب 2012. وعلى الرغم من حجم هذه الانشقاقات والمراكز المهمة لبعض أصحابها، إلا أنها لم تؤدِ إلى انهيار تلك المؤسسات بشكل كامل، فبقيت متماسكة وبقي النظام يسيطرعلى المراكز الأساسية والوزارات، أدت الانشقاقات إلى الارباك فقط وربما تكون قد أضعفت النظام في حينها إلا أنها لم تؤدِ الى سقوطه، وكان تأثيرها إعلامياً وعلى الرأي العام أكبر بكثير من تأثيرها على بنية النظام، وقد لعبت وسائل الإعلام دوراً كبيراً في الأزمة، فمارست كل منها دورها حسب تأييدها أو معارضتها، حتى كانت الحقيقة مبهمة وغير واضحة خاصة بداية الأحداث، فكل طرف نقل وجهة نظره وليس الحقيقة كاملة، ففي الحرب عادة ما تكون الحقيقة هي الضحية الأولى، ففي الأزمة السورية تعرضت الحقيقة للأغتيال منذ أيامها الاولى بواسطة أحدث الوسائل الاعلامية من فضائيات والإذاعات وتكنولوجيا التواصل الاجتماعي والأنترنت والأقمار الاصطناعية.[1]

-عزل سوريا: من خلال سحب العديد من سفراء الدول العربية والأجنبية من دمشق في محاولة واضحة لعزل النظام وافقاده للشرعية، كذلك قامت جامعة الدول العربية بتعليق عضوية سوريا في 12 تشرين الثاني 2011، كل ذلك من أجل عزل النظام عربياً ودولياً، والجدير بالذكر أنها لم تمنح مقعد سوريا في الجامعة للمعارضة. لكن في السنوات الأخيرة نجد بعض الدول التي تحاول كسرعزلة

[1]- كمال ديب، أزمة في سورية انفجار الداخل وعودة الصراع الدولي 2011-2013، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 2013، ص91.

سوريا عربياّ مثل دولة الإمارات العربية المتحدة التي أعادت فتح سفارتها في دمشق في كانون الأول 2018، والتي يظهر أنه إشارة واضحة بتغيير الموقف تجاه النظام السوري بشكل تدريجي.

-سيطرة التطرف: يعتبر فشل المعارضة في بناء قيادة موحدة سبب أساسي في تفاقم الأزمة وفي وقوع الخلافات بين أطيافها والتي وصلت الى حد الاقتتال وانتشار التطرف، حيث بدأت كل مجموعة تسيطر على منطقة من المناطق التي أصبحت خارج سلطة الحكومة المركزية، فتعلن فيها إمارة أو دولة وتعمل على إلغاء أي وجود لأي معارض لها داخلها، كل ذلك أدى إلى انقسام بنيوي وتفريغ بعض المدن من سكانها من خلال سياسات التطهير التي اعتمدتها الأطراف المتقاتلة، فأخطر ما حدث في الأزمة السورية هو القتال الطائفي والمذهبي، فكان التجيش الطائفي من الجميع وساعدت على ذلك الاختلالات الأمنية فانتشر التطرف بعد أن وجد الأرضية المناسبة والدعم من بعض الدول. أما أبرز هذه الفصائل فهي جبهة النصرة وداعش، والتي خاضت معارك ضد الفصائل المعارضة وضد بعضها البعض وضد النظام وحزب الله المعروف بايديولوجيته الاسلامية ليتخذ القتال هنا الطابع المذهبي والطائفي. اعتمدت النصرة وداعش أساليب الترويع من خلال ارتكاب الجرائم وقطع الرؤوس، فبالنسبة لداعش فقد استخدمت الاساليب الوحشية كافة في جميع الاماكن التي سيطرة عليها، وقامت بالاعدامات العلنية وقطع الرؤوس والصلب والاتجار بالبشر والاسترقاق واستخدام الأطفال في حربها وفي عمليلتها الانتحارية، وعملت بنشاط بين الأطفال، وأجبرتهم على المشاركة في عمليات التنكيل الجماعي ملقنة إياهم القسوة، وفرضت في المدارس برامج تعليمية تهدف إلى ترسيخ كراهية البشر في رؤوس المراهقين.[1] إن موجة التطرف التي شهدتها سوريا تأثرت فيها العديد من دول المنطقة والدول المحيطة بسوريا، وخاصة التي يوجد فيها تنوع ديني مذهبي.

2-التداعيات على المستوى الاجتماعي والانساني:

كان للأزمة السورية أثر كبير على المجتمع السوري، من انتشار التطرف إلى انعدام الأمن إلى تغيير كبير في توزيع السكان نتيجة تزايد أعداد النازحيين في مناطق النزاع مثل حمص ودير الزور ودمشق وريفها، حيث تم اعادت توزيعهم في مناطق ضمن محافظاتهم،[2] فالصراع أجبر أكثر من نصف سكان سوريا إلى ترك منازلهم والنزوح داخل سوريا أو اللجوء إلى دول آخرى، فوصفت الأزمة بأنها أسوء

[1]- ماريا خودينسكايا-غولينيشيفا، الجانب الصحيح...، مرجع سابق، ص87.
[2]- ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية الجذور والآثار...، مرجع سابق، ص55.

الكوارث الانسانية في العصر الحالي، وقد أدت إلى احتياج حوالي 13 مليون شخص إلى الإغاثة، إضافة الى وجود 3.9 مليون شخص في أماكن محاصرة ومناطق يصعب الوصول إليها، وحتى أذار 2018 قدر عدد اللاجئين ب 5.6 مليون شخص الى دول آخرى و 6.1 مليون داخل سوريا. كما وأدت الأزمة إلى كارثة على مستوى التعليم ، حيث تعمل اليونسف وشركاءها لتسجيل 2.2 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 سنة في التعليم الرسمي عام 2018.[1]

كذلك ازدادت الهجرة غير الشرعية وخاصة إلى اوروبا، فزادت أعداد النازحين الذين إنتشروا في العديد من الدول. فواقع النازح السوري يعتبر مأساوياً على الأصعدة القانونية والاغاثية والصحية كافة فهم بحاجة إلى أي مساعدة لتحسين ظروفهم وحمايتهم، إضافة لذلك فقد شكلت حركة اللآجئيين تحدياً في البلدان المضيفة وأحدثت تغييراً في التركيبة الديمغرافية وكذلك على البيئة الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول وخاصة في العراق والاردن ولبنان، حيث شكلت الزيادة الهائلة في اعدادهم ضغوطاً على البنية التحتية القائمة في البلدان المضيفة خاصة في لبنان والاردن وتسببت في حدوث توترات بين الوافدين وبين سكان تلك البلدان، بسبب النقص في الخدمات والمنافسة في سوق العمل.[2]

كما أن الخسائر البشرية كانت الأكثر مأساوية نتيجة الأزمة، فبلغ عدد الضحايا حوالي 222 ألف شخص منذ أذار 2011 وحتى بداية أذار 2020 حسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حين تقول منظمة هيومن رايتش ووتش أن أكثر من 400 ألف شخص قتلوا في سوريا منذ 2011. وكان ذلك بسبب مباشر أو غير مباشر بسبب اشتداد العنف المسلح واستخدام أسلحة ثقيلة وتجاهل الوصول الى الرعاية الطبية للحفاظ على الحياة، وانتهاكات حقوق الإنسان ونقص الأمن والقيود على التحرك وعدم احترام العمل الطبي.[3] كذلك لحق ضرر كبير بالأرث الثقافي السوري، حيث تحدث المدير العام للآثار والمتاحف مآمون عبد الكريم في لقاء صحفي عن تدمير كبير للآثار بما فيها الكنائس إضافة الى إزدياد التنقيبات غير المشروعة ومعسكرات التدريب التي يقيمها الجهاديون في الأديرة مثل ما

---

[1]- فيرجينيا غامبا، نبذة عن الأزمة السورية، موقع أخبار الامم المتحدة الالكتروني، 27 تموز 2018. https://news.un.org/ar/focus/syria

[2]- مهى يحّي، اللآجئون وصناعة الفوضى الاقليمية والعربية، مركز كارينغي للشرق الاوسط، بيروت، 9 تشرين الثاني 2015. https://carnegie-mec.org/2015/11/09/ar-pub-62393

[3]- ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية الجذوروالآثار...، مرجع سابق، ص55.

فعلوا بدير سمعان العمودي السابق في حلب بتحويله الى معسكرات كهذه، وقد تضرر أكثر من 290 موقعاً من مواقع التراث الثقافي.[1]

3-التداعيات على المستوى الاقتصادي:

أدت الأزمة الى انعكاسات كارثية على الوضع الاقتصادي ، فشهد الاقتصاد السوري تراجعاً كبير في المؤشرات الاقتصادية والمالية كافة، وتعرضت معظم القطاعات الى خسائر كبيرة قدَرت بحوالي 300 مليار دولار منذ بداية الأزمة وحتى أذار 2020. وأحدث ذلك إنكماشاً في الناتج المحلي من 60 مليار دولار عام 2011 الى نحو 10 مليار دولار عام 2019، وانخفض حجم الموازنة العامة للدولة من 18.1 مليار دولار في 2011 إلى 8 مليار دولار في 2020، وسقط سعر صرف العملة السورية من 47 ليرة مقابل الدولار الواحد عام 2011 الى نحو 1050 ليرة بداية 2020 وتعود أسباب إنخفاض سعر الصرف الى تراجع الإنتاج وتراجع معدل الصادرات، كذلك زادت نسبة البطالة عن 80% ونسبة الفقرعن 90% بعد ارتفاع الأسعار بنحو 15 ضعفاً عما كانت عليه عام 2011، فغالبية السوريين يعيشون تحت خط الفقر بأجر لا يزيد عن 50 الف ليرة سورية ومعدل إنفاق شهري للاسرة يزيد عن 250 الف ليرة سورية، وقد تحدث البنك الدولي عن تقديات تفيد أن 6 من كل 10 سوريين يعيشون في فقر مدقع.[2]

إن مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة وزراعة وسياحة وغيرها تأثرت سلباً وتعرضت لخسائر، فهناك إحصائية رسمية سورية تحدثت بأن 67% من قدرة سوريا الصناعية دمرت بشكل كامل، فتعرض القطاع الصناعي الذي يتركز حول دمشق وحلب لضربة قاسية فتوقفت 75% من المنشآت

[1]- ماريا خودينسكايا-غولينيشيفا، الجانب الصحيح...، مرجع سابق، ص86.
[2]- بالأرقام.. تكلفة الحرب الاقتصادية بسوريا،الجزيرة نت، 16 أذار 2020.

https://www.aljazeera.net/videos/2020/03/16/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

المنتجة عن العمل في مدينة حلب التي تمثل العاصمة الاقتصادية لسوريا وذلك نتيجة التدمير الذي طال البنى التحتية وأدى إلى توقف عملية الإنتاج.

كما تراجع الإنتاج الغذائي بسبب تلف المحاصيل الزراعية وصعوبة نقلها من بعض المناطق إضافة إلى فرار العمال بسبب الأوضاع الأمنية مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي فقدرت خسائر هذا القطاع نحو 25 مليار دولار، وبلغت خسائر قطاع الغاز والنفط حوالي 60 مليار دولار ويعود سبب ذلك إلى فقدان النظام السيطرة على عدة مناطق غنية بحقول النفط وخضوعها للجماعات المعارضة وقد أدى ذلك إلى تراجع البنية التحتية لقطاع الطاقة وتراجع إنتاج النفط الخام الذي كان يبلغ 380 ألف برميل قبل الأزمة، كما انخفض معدل إنتاج الغاز بمعدل الثلث بعد إندلاع الأزمة، فزادت أسعار الوقود وزادت كلفة الإنتاج وأرتفعت الأسعار مما أدى الى انتشار ثقافة الغلاء. وتأثر أيضاً قطاع النقل نتيجة المخاطر الأمنية التي تعرضت لها وسائل النقل المختلفة، وأيضاً قطاع السياحة بانخفاض الايرادات نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية، وتراجعت السياحة الداخلية وبالتالي تأثرت جميع المناطق التي تعتمد على السياحة في نشاطها الاقتصادي.[1]

تعرض الاقتصاد السوري للاضرار في مختلف جوانبه حتى في الصناعات الاستخراجية والتجارة الخارجية والاستهلاك الخاص والعام في ظل زيادة الأسعار فاعتبرت القطاعات الأكثر تضرراً هي التجارة الخارجية والنقل والاتصالات والصناعة الاستخراجية والتحويلية.

إضافة الى أثار الحرب فإن فرض العقوبات الاقتصادية ساهمت في تفاقم الوضع سلباً، فكان من نتائجها هجرة رؤوس الأموال والخبرات البشرية إلى الخارج، فقدر خروج 29 مليار دولار من رؤوس الأموال إلى الخارج الأمر الذي أدى إلى الانكماش الاقتصادي وخروج ما يزيد عن 60 %من رجال الأعمال من سوريا.

صحيح أن العقوبات الاقتصادية الغربية لعبت دوراً مهماً في مفاقمة أزمة الاقتصاد السوري، لكن العقوبات التي فرضتها واشنطن على طهران لعبت دوراً أكثر أهمية، فقد كان النظام السوري مطمئناً للدعم الإيراني ومعتمداً عليه لتخفيف مصاعبه الاقتصادية، لكن بعد أن رزحت طهران في العامين

[1]- ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية الجذور والآثار...، مرجع سابق، ص38.

الأخيرين تحت وطأة حصار اقتصادي دولي كبير، لم تعد تستطيع تحمل تكاليف هذا الدعم، فاقتصرت مساعداتها على إمدادات النفط وبعض التوريدات العسكرية.[1]

تسببت الحرب والعقوبات بتراجع كبير في الاقتصاد السوري وخلقت تداعيات اقتصادية كبيرة، فأصبح معدل النمو الاقتصادي سلبياً وارتفع معدل التضخم وازدادت البطالة وتعرضت معظم البنى التحتية الاقتصادية للدمار بشكل كلي أو جزئي افقدها قدرتها على الإنتاج.

ب) مبادرات الحل:

منذ بداية الأزمة ظهرت العديد من مبادرات الحل أبرزها:

1-المبادرات العربية:

عملت الجامعة العربية على مساعي الحل بداية الأزمة، فتكررت زيارات أمينها العام حينها نبيل العربي الى دمشق، وكانت أول مبادرة عربية أعلنتها الجامعة في 2 تشرين الثاني 2011 تضمنت اتفاق مع دمشق يقضي بوقف اطلاق النار وسحب الجيش من المدن والإفراج عن المعتقلين وإرسال بعثة مراقبة عربية مستقلة للمراقبة على الأرض، إلا إن هذه المبادرة فشلت بسبب عدم احترام طرفي النزاع لها، بعد شهرين من ذلك تبنى مجلس وزراء الخارجية العرب مبادرة جديدة في كانون الثاني 2012 تنص على نقل الرئيس الاسد صلاحياته إلى نائبه وتشكيل حكومة وحدة وطنية، لكنها رُفضت من قبل النظام ليغلق الباب على أي حلول عربية، وقد عرضت هذه المبادرة على التصويت في مجلس الامن لتبنيها، الا أنّ الفيتو الروسي الصيني في 4 شباط 2012 حال دون تبني قرار بدعمها، وقد اعتبرت هذه المبادرة إقليمية تمت بغطاء خليجي تركي، لتدخل بعدها الأزمة في مرحلة تدويل الصراع الذي لم يعد نزاعاً داخلياً محضاً بعد الفيتو الروسي الصيني،[2] ولتبدأ بعد ذلك مراحل التدويل من خلال

---

[1]- أكرم البني، تدهور الاقتصاد السوري... أسباب ونتائج، جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد 14967، 29 تشرين الثاني 2019.
https://aawsat.com/home/article/2012801/%D8%A3%D9%83%D8%B1%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A/%D8%AA%D8%AF%D9%87%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC

[2]-عايدة العلي سري الدين، البوابة السورية والعودة الروسية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016، ص202.

إرسال عدد من المبعوثين الدوليين من قبل الأمم المتحدة لطرح المبادرات لتسوية الأزمة ومحاولة حلّها.

2-خطة كوفي آنان: تم تعيين الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان مبعوثاً مشتركاً للامم المتحدة والجامعة العربية، فدعى أطراف الأزمة إلى التعاون معه في مهمته، مؤكداً تصميمه إنهاء العنف وتجاوزات حقوق الإنسان في سوريا، وقد رحبت كل من روسيا والصين بتعينه وأكدتا التعاون الوثيق معه.[1]

وضع أنان خطة سلام من ستة بنود، تتضمن وقف إطلاق النار وبدء حوار سياسي وكذلك إعادة الاستقرار باشراف الأمم المتحدة، بعده تبنى مجلس الأمن ببيان رئاسي المبادرة في أذار 2012، ودعم مهمة أنان لوضع حد للعنف في سوريا من خلال استصدار القرار رقم 2042 في نيسان 2012 والذي قضى بإنشاء بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة من أجل رصد وقف العنف المسلح من كل الأطراف على الساحة السورية. وافقت الحكومة السورية على الخطة، بينما صرّح الجيش الحرعلناً بأنّه لا ينوي تنفيذها، وكذلك اعتبرتها عدة دول داعمة للمعارضة أنها لن تنجح، فقد شكك الغرب في امكانية تنفيذها إلا أنّه لم يقف في وجه أنان، وهو ما ظهر من خلال إصدار القرار 2042 في مجلس الأمن.

تم بموجب هذه الخطة اتفاق لوقف إطلاق النار في 12 نيسان 2012، لكنه لم يصمد أكثر من ساعات، فتصاعدت الأزمة وضعف المظلة الدولية والتناقض بين أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بتنفيذ الخطة، كلها أسباب أدت إلى تعثر جهود أنان، فلم يتغير شيء على أرض الواقع مما دفعه إلى تقديم استقالته في 2 أب 2012.

3-جنيف 1:

كان كوفي أنان قد دعا في 30 حزيران2012 إلى اجتماع مجموعة العمل من أجل سوريا والتي تضم كلاً من الولايات المتحد، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا، المانيا، تركيا، والجامعة العربية، من أجل وضع حد لتفاقم الأزمة السورية، سمي هذا الاجتماع لاحقاً بمؤتمر جنيف 1، فاعتبر البيان الصادر

[1]- منى مطر، الأنتفاضة السورية من الألف الى الياء مواكبة توثيقية لأحداث الانتفاضة السورية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص370.

عن هذا الاجتماع الحجر الأساسي لأي مفاضات لاحقة،[1] وتم تبنيه من كل الأعضاء الدائميين في مجلس الأمن، وقد دعا إلى خطة مرحلية لنقل السلطة وتشكيل حكومة وحدة وطنية وعدم عسكرة النزاع، والزمت المعارضة بتسمية ممثلين فعليين لها للعمل على تنفيذ الخطة الانتقالية والبدء بحوار وطني شامل.

عمل جنيف 1 على إيجاد حلّ جذري للأزمة، لكنه لم يأتِ على ذكر إذا كان الرئيس الأسد سيضطلع بدور في الحلّ أم لا، وكانت روسيا قد رفضت إضافة بند يدعو الأسد إلى التنحي، وعقد سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي مؤتمراً صحفياً، شدد بعده أن "خطة جنيف لا تنص على تنحي الأسد".[2]

اختلفت الأطراف المعنية بالنزاع على تفسير هذه المبادىء، فاعتبرت واشنطن أن الاتفاق يفسح المجال أمام مرحلة ما بعد الأسد، في حين أكدت موسكو وبكين أن مصير الأسد يعود للسوريين، وهو ما تتمسك فيه الحكومة السورية حتى الأن.

جرى بعد هذا الاجتماع تعيين وزير خارجية الجزائر السابق الأخضر الابراهيمي مبعوثاً جديداً للامم المتحدة في سوريا خلفاً لكوفي انان، فعمل في تعاون بينه وبين روسيا والولايات المتحدة لبدء التحضير لمؤتمر دولي جديد، وهذه المرة سيشارك فيه وفدان يمثلان الحكومة والمعارضة، وهو مؤتمر جنيف 2.[3]

4-جنيف 2:

استغرقت التحضيرات عاماً ونصف قبل بدء هذه المؤتمر، لتنطلق إشارة البدء لمفاوضات سورية-سورية، حيث دعت له كل من روسيا والولايات المتحدة بهدف إطلاق الحوار بين النظام والمعارضة، وقد طُرحت هذه المبادرة في موسكو في 7 أيار 2013، غير أن العملية السياسية احتاجت كي تنطلق الى عام ونصف منذ إقرار "مجموعة العمل حول سوريا" بيان جنيف 1 في 30 حزيران 2012.[4]

---

[1]- نيقولا فان دام، تدمير وطن الحرب الأهلية السورية، ترجمة لمى بوادي أحمد بشارة وآخرون، جنى تامر للدراسات والنشر، بيروت، 2018، ص257.

[2]- كمال ديب، أزمة في سورية...، مرجع سابق، ص291.

[3]- نيقولا فان دام، تدمير وطن...، مرجع سابق، ص 258.

[4]- ماريا خودينسكايا-غولينيشيفا،الجانب الصحيح...، مرجع سابق، ص211.

عقد هذا المؤتمر في مدينة مونترو الروسية على جولتين، الأولى في كانون الثاني وفي شباط من عام 2014، وضم وفدان من النظام والمعارضة، ولم يجر التوصل إلى نتائج ملموسة، ليعلن الأخضر الإبراهيمي وصول النقاش إلى طريق مسدود ويستقيل من مهامه في أيار 2014 ويحل مكانه ستيفان دي مستورا كمبعوث للأمم المتحدة في تموز من العام نفسه. ويرجع فشل المؤتمر إلى الاختلاف حول مصير الأسد، في تناقض واضح بين أهداف كل من النظام والمعارضة، فقد أكد النظام أن تنحي الاسد غير قابل للتفاوض، بينما اكدت المعارضة على وجوب أن لا يكون للأسد أي دور في هيئة الحكم الانتقالي التي نص عليها بيان جنيف 1.

5-محادثات فينا: بدأت هذه المفاوضات في العاصمة النمساوية فينا في تشرين الثاني 2015، بعد شهرين من التدخل العسكري الروسي، فتم تشكيل مجموعة دولية تضم 23 قوة دولية واقليمية ومنظمات متعددة الأطراف بينها الولايات المتحدة وروسيا والسعودية وتركيا والاتحاد الاوروبي وايران التي شاركت لأول مرة في محادثات بشأن سوريا، وتمت هذه المحادثات بغياب ممثلين عن النظام والمعارضة. نتج عنها التوصل في 14 تشرين إلى خارطة طريق تنص على تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات وعقد مباحثات بين النظام والمعرضة بحلول كانون الثاني، دون الاتفاق على مصير الأسد، وفي 18 كانون الأول 2015 تبنى مجلس الأمن بالاجماع منذ بدء النزاع قراراً حمل رقم 2254، يحدد خطة طريق تبدأ بمفاوضات بين النظام والمعارضة، ووقف إطلاق النار وتشكيل حكومة انتقالية في غضون ستة أشهر وتنظيم انتخابات خلال 18 شهر.

تمت محادثات فينا على تسع جولات من المفاوضات بين عامي 2015 و 2018، وانتهت في 26 كانون الثاني 2018 الجولة التاسعة بخيبة ولم تؤدِ إلى نتيجة، فاصطدمت هذه المفاوضات بعدة نقاط خلافية أبرزها التطورات على الأرض إضافة الى الخلاف على مصير الرئيس الأسد وهي نقطة الخلاف الاساسية بين النظام والمعرضة.

6-محادثات أستانة: انعقدت في 23 كانون الثاني 2017 بين النظام والمعارضة بتنظيم ورعاية روسيا وإيران وتركيا، تم عقد 14 جولة من المفاوضات، كان أبرز انجازاتها التوصل إلى توافقات حول وقف إطلاق النار، وإنشاء مناطق خفض التصعيد، واتفاق إدلب، واطلاق اللجنة الدستورية. إلا أن هذا التقدم التي حققته المحادثات وصف بالمحدود في ظل انتهاك وقف إطلاق النار من مختلف الأطراف، علاوة على ذلك فشل هذا المسار في تحقيق تقدم حقيقي في مسائل مهمة مثل الآسرى

واللاّجئيين والنازحيين، وتجنب الخوض كذلك تماماً في قضايا الحل النهائي الأساسية مثل الانتقال السياسي ومصير الأسد وإعادة الاعمار.[1]

7-مؤتمر سوتشي:

سعت روسيا إلى خلق مسار جديد للأزمة السورية عبر إطلاق مؤتمر سوتشي، فتم عقده في كانون الثاني 2018 في مدينة سوتشي الروسية، بحضور ما يقارب1600 شخصية سورية، يمثلون المجتمع السياسي والمدني السوري ، بينما قاطعته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إضافة الى الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية التي تمثل مجموعات المعارضة الرئيسية، في حين شاركت شخصيات محسوبة على المعارضة قادمة من القاهرة ودمشق، وشارك فيه مبعوث الامم المتحدة ستيفان دي مستورة.

خلص المؤتمر الى إصدار بيان عام، أهم ما جاء فيه تأليف لجنة دستورية تتشكل من وفد الحكومة السورية ووفد معارض واسع التمثيل، وذلك بفرض صياغة اصلاح دستوري يساهم في التسوية السياسية التى ترعاها الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254 ، كما دعا الى إجراء انتخابات ديمقراطية، وأكد على الالتزام الكامل بسيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها أرضاً وشعباً، ولم يتطرق البيان إلى مصير الاسد بما يعكس عموماً موقف وفود النظام التي لطالما رفضت بحث هذا الامر.

منذ اندلاع الأزمة في 2011 تم طرح العديد من المبادرات في محاولة لإيجاد تسوية لها، لكن جميعها فشلت ولم تستطع إيقاف النزاع بشكل نهائي، كان دائماً هناك اختلاف على المرحلة الانتقالية ومصير الرئيس الاسد وهو الأمر الذي تطالب به المعارضة دائماً في حين يرفض النظام النقاش فيه، إضافة لذلك فإن تشتت المعارضة وعدم توحدها جعل هناك صعوبة في إيجاد تسوية ترضي كل الأطراف المعارضة، مع وجود أطراف تصنّف على لوائح الإرهاب وتسيطر على مناطق واسعة، وليس لديها أي استعداد للتفاوض، فالوضع على الأرض كان أساسياً في التفاوض وعامل قوة لكل طرف حسب سير المعارك، كذلك تحول الأزمة الى أزمة دولية وتدخل العديد من الأطراف فيها جعل عملية

[1]- علي حسين باكير، مسار أستانة الدول الضامنة ومسارات التسوية السورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 1 آب 2019، ص1. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/08/190801080648502.html

التفاوض وحتى الوضع الميداني على الارض في يد هذه الأطراف التي تعاملت مع الأزمة على انها ورقة في الصراع الدائر بينها على أكثر من جبهة في العالم. فاهمية سوريا جعلت منها محط اهتمام العديد من الدول التي عملت على التدخل في الأزمة التي ما زالت مستمرة حتى اليوم والتي خلّفت تداعيات على مختلف جوانت المجتمع السوري.

الفصل الثاني:

التدخلات الخارجية، البعد الإقليمي والدولي

ساهمت التدخلات الخارجية في الشأن السوري في استمرار الأزمة وتفاقمها، فتداخلت المصالح للدول المعنية بالشأن السوري وأثرت سلباً على سلمية التحركات الشعبية وحولت مسارها تدريجياً نحو العمل المسلح، فمع عسكرة الأزمة تطور الوضع لمصلحة الحلول الدولية والتدخلات الإقليمية التي لا تكون عادة مصالح الشعوب ضمن أولوياتها، فتسارعت التطورات وجعلت الوضع في سوريا يخرج عن سيطرة السوريين، وليتحول في جانب منه صراعاً اميركيا-روسياً، وصراعاً إيرانياً-خليجياً، وخليجياً-خليجياً، وصراعاً تركياً-إيرانياً في مراحل منه وتركياً-كردياً في مراحل آخرى.[1]

انقسمت هذه الجهات بين من دعم المعاضة السورية سعياً لتغيير النظام، في حين ساندت جهات آخرى النظام السوري، لتتحول بذلك الأزمة الى نقطة اشتباك، ولتتخذ أبعاد إقليمية ودولية وفق الدور الذي لعبته كل دولة فيها.

الفقرة الأولى: البعد الإقليمي للأزمة السورية

اختلفت مواقف الدول الإقليمية تجاه الأزمة، فالبعض اعتبرها مؤامرة للنيل من نظام معاد لاميركا وإسرائيل، في حين اعتبرتها دول آخرى ثورة، وفرصة للتخلص من النظام الحاكم والحصول على مكاسب في دولة آيلة الى السقوط.

انعكس هذا التناقض في المواقف على مسار الأزمة لتتحول إلى صراع مفتوح دخلت فيه العديد من الدول الإقليمية، بعضها عسكرياً والبعض الآخر من خلال الدعم الذي قدمته لأطراف النزاع سواء للنظام أم المعارضة، من مال وسلاح وحتى من خلال الحملات الإعلامية، فأصبح الواقع الذي تعيشه كل الفئات السورية ويعيشه محيطها الإقليمي عبارة عن اقتتال داخلي وحرب أهلية امتدت على كل بقاع سوريا، وحرب مذهبية قسمت المنطقة بين سنة وشيعة.

من خلال ما تقدم سنحاول اظهار الأبعاد الإقليمية وتأثيرها على الأزمة من خلال الدور والمواقف وكيفية التدخل التي اعتمده كل طرف من الأطراف الإقليمية التي تدخلت في سوريا.

---

[1]- شفيق ناظم الغبرا، الثورات العربية وأعداؤها، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2018، ص129.

1-الدور الإيراني:

ظهر التأييد الإيراني للنظام منذ بداية الاحتجاجات في أذار 2011، فاعتبرت إيران أن ما يجري مؤامرة تستهدف صمود ومقاومة سوريا من قبل الغرب واسرائيل، جاء الموقف الإيراني من سوريا مختلفاً لموقفها من الربيع العربي، حيث تباينت مواقفها تجاهه، من تحفظ تجاه الثورة الليبية الى تأييد الثورة المصرية ودعم كلي للثورة البحرينية، إلى حال من التماهي مع النظام السوري وتبني طروحاته والدفاع عنه ودعمه اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.[1]

هذا الموقف لم يكن مفاجئاً بسبب طبيعة العلاقات الاستراتيجية التي تجمع البلدين والتي تعود الى زمن الثورة الاسلامية الإيرانية عام 1979، فبالرغم من الاختلاف الايديولوجي بين الدولتين، في ظل وجود نظام علماني في سوريا ونظام ديني في إيران، إلا أن المصالح السياسية والاقتصادية إضافة الى المواقف من الولايات المتحدة وإسرائيل جمعتهما وحوّلت العلاقة بينهما إلى تحالف استراتيجي.

تطورت العلاقات في عهد الرئيس بشار الأسد عما كانت عليه قبل ذلك، فباتت أشد عمقاً وإحكاماً، ساهم في تقويتها العديد من القضايا إضافة إلى المواجهة المشتركة مقابل الضغوط الإقليمية. فإيران التي كانت زمن الشاه مجرد شرطي أميركي في المنطقة، وعنصراً مهماً في تنفيذ الاستراتيجية الأميركية، تحولت بعد الثورة الى عدو للمصالح الغربية وشكلت مع سوريا وحركات المقاومة في المنطقة ما يعرف بمحور الممانعة المعادي للسياسات الأميركية وإسرائيل، فكان موقف هذا المحور بأن ما يحدث في سوريا ما هو إلا مؤامرة خارجية بالتعاون مع عناصر سورية، ليس لإسقاط النظام فحسب ولكن لتغيير المعادلات والتوازنات السياسية والأمنية في المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحلفائها.[2]

رأت إيران أن استهداف سوريا وإسقاط النظام يمكن أن يضعف الدور الإيراني في المنطقة، ويقطع الجسر الذي تتواصل من خلاله مع حركات المقاومة في لبنان وفلسطين، الأمر الذي يؤدي الى تزايد عزلتها وتعرضها للضغوط الخارجية، لذلك عملت على مساندة النظام بكل الوسائل، فمادياً ضخت عشرات المليارات من الدولارات من أجل دعمه وحمايته من السقوط، كما ضمنت استمرار ضخ

[1]- عزمي بشارة، سوريا درب الآلام...، مرجع سابق، ص551.

[2]- علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الأمم المتحدة في تسوية الازمة السورية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2018، ص34.

النفط الى سوريا بكميات كبيرة، أما سياسياً فسخرت كل علاقاتها الدبلوماسية وإمكانياتها الإعلامية للدفاع عنه،[1] أما بالنسبة للدعم العسكري فقد جاء بشكل مباشر من خلال الإمداد بالأسلحة والذخائر والخبراء العسكريين، والمشاركة في المعارك من خلال فيلق القدس والعديد من المنظمات الشيعية الموالية لها والتي تتلقى الدعم المباشر منها مثل حزب الله الذي لعب وما زال دوراً مهماً على الصعيد الميداني في المعارك خاصة في منطقة القصير والزبداني، إضافة الى فصائل وتنظيمات من جنسيات عراقية وأفغانية.

أبرز ما يظهر الموقف والدعم الإيراني لسوريا هو موقف المرشد الأعلى الإيراني السيد علي الخامنئي الذي حسم الأمر من البداية ولم يتردد معلناً: "أن سوريا معراجنا الى السماء" ولن نتركها تسقط ولن يسقط الرئيس مهما كانت الكلفة والثمن[2]. ليأتي الدعم بالمال والغذاء والسلاح، وليساهم التدخل الإيراني في تقوية النظام وجعل محاولات إسقاطه أكثر صعوبة، فساهمت إيران مع حلفائها في استعادة العديد من المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة، ولعبت دوراً محورياً في فك الحصار عن دمشق وفي معارك الغوطة والقلمون والقصير، كذلك في حماية المزارات الدينية. كل ذلك أظهر أن إيران لاعب أساسي ومؤثر في الأزمة السورية، فتحكّمت بسياق الاحداث، فعملت أيضاً على صعيد آخر بمبادرات الحل، وشاركت لأول مرة في محادثات فينا عام 2015، وكان لها دور مع روسيا وتركيا في إقامة محادثات الأستانة.

جاءت الأزمة السورية لتثبت قدرة إيران ودورها الاقليمي وتأثيرها على الأحداث في المنطقة كلاعب أساسي لا يمكن تخطيه، ظهر ذلك من خلال الدور العسكري والسياسي التي لعبته في سوريا والتي يجمعها بها حلف ستراتيجي، شكل ذاك نقاط قوة تضاف إلى نقاط القوة التي تملكها إيران من خلال موقعها الاستراتيجي وثرواتها ومساحتها وعدد سكانها التي جعلت منها قوة إقليمية مهمة لا يمكن التهاون بها، أو تجاهل مصالحها في أي مشروع إقليمي سياسي أو أمني أو أقتصادي استراتيجي، لان بمقدورها على الأقل أن تعرقل أي مشروع لا تشعر من خلاله بالأطمئنان الى مصالحها وأمنها واستقرار نظامها.[3]

---

[1]- علاء عبد الحميد عبد الكريم، دورالأمم المتحدة...، مرجع سابق، ص36.

[2]- مخائيل عوض، سورية صناعة النصر...، مرجع سابق، ص195.

[3]- بشيرنافع، طلال عتريسي، إيران..الدولة والأزمة، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008، ص78.

2-الدور التركي:

عبر تاريخها شهدت العلاقات التركية السورية فترات طويلة من الخلافات والتوتر إلا أنها لم تصل لحد النزاع العسكري، يعود ذلك لوجود عدة قضايا خلافية بينهما، كطبيعة الجوار الجغرافي، والشكاوى السورية من السياسات التركية التي أضرت بها منذ ضم لواء الإسكندرون عام 1939، لكن هذه القضية بقيت كامنة في معظم الاحيان ونادراً ما تجلّت كموضوع خلافي مباشر على المستوى الرسمي، لكن الطرفين يدركان أنها تكمن دوماً في خلفية أي توتر أو تأزم بينهما،[1] كما يوجد قضية المياه العابرة للحدود والتي تحولت الى أداة للتنافس وتوتر العلاقات أحياناً، الا أن أكثر قضية شكلت أكبر تهديد للعلاقات هي القضية الكردية وكان لها تطور كبير عام 1998 وصل لحد إرسال تركيا قوات عسكرية الى الحدود السورية لحل هذه المسألة، وذلك بعد اتهام تركيا لسوريا والعراق بدعم وبتدريب عناصر حزب العمال الكردستاني المعادي لها على أراضيهما، شكل ذلك أزمة انتهت بوساطة مصرية إيرانية، نتج عنها اتفاق أضنة، تعهدت سوريا بموجبه وقف جميع أشكال الدعم لحزب العمال الكردستاني وطرد زعيمه عبدالله أوجولان من أرضيها، وقد اعتُبرت هذه الاتفاقية تحولاً مهماً في العلاقات فبددت المخاوف بينهما.

مع وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا عام 2002 أدى ذلك الى حدوث تغير استراتيجي في الأجندة التركية الداخلية والخارجية، فسعت تركيا الى لعب دور مؤثر وسيادي إقليمياً، فأعتمدت سياسة وزير خارجيتها السابق أحمد داوود أوغلو "صفر مشاكل مع دول الجوار"، ولعل ذلك ما شجع الرئيس الأسد إلى التقرب أكثر من تركيا،[2] وقام بزيارة أنقرة في كانون الثاني 2004 وتوالت الزيارات بين البلدين وتم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والصناعية والثقافية والعسكرية، كما لعبت تركيا دوراً محورياً في استئناف اللقاءات التفاوضية غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل عام 2008 في أنقرة.[3]

مع اندلاع أحداث الربيع العربي وجدت تركيا في ذلك فرصة لتعزيز دورها كلاعب إقليمي في أحداث المنطقة، فتخلت عن دورها الحيادي وتحولت الى طرف في تلك الأزمات التي قامت بهدف تغيير

[1]- عقيل محفوض، سوريا وتركيا والوضع الراهن وإحتمالات المستقبل، مركزة دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019، ص314.
[2]- سامي كليب، الأسد بين الرحيل...، مرجع سابق، ص212.
[3]- المرجع نفسه، ص207.

الأنظمة في عدة دول عربية، وكانت في طليعة الضاغطين على تلك الأنظمة، فتحركت جهراً ضد نظام القذافي في ليبيا[1]، وشاركت في عمليات الإطاحة به، لتحول سياستها إلى التقرب أكثر من حلف الأطلسي، وخاصة بعد أن وافقت على نشر رادارات منظومة الدرع الصاروخي في آب 2011 والذي اعتُبر خطوة عدائية تجاه إيران وروسيا وضمانة إضافية لأمن إسرائيل. أما في سوريا فعند وصول موجة الربيع العربي إليها كانت تركيا من أكثر المتأثرين بالأحداث، فهي تشارك معها ب 850 كلم من الحدود، وتشكل منطقة الأنضول فيها امتداداً جيو-سياسياً طبيعياً لسوريا، فكان هناك قلق تركي من إنتقال الأحداث الأمنية إليها، لذلك أبدت تخوفاً في البداية، ودعت القيادة السورية الى إعتماد سياسة اصلاحية، وسارع وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو الى زيارة سوريا معرباً عن استعداد بلاده للمساعدة في عملية الاصلاح.[2] حاولت تركيا دفع القيادة السورية نحو إجراء اصلاحات وعملت على تقديم النصائح للأسد، وأبدت دعمها الكامل واستعدادها لتوفير كل الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك، ومع تطور الأحداث تخلت عن سياستها المطالبة والمشجعة على الإصلاح والتي كانت تمتنع بموجبها عن الانضمام للعقوبات التي يقرها المجتمع الدولي بشأن الأزمة، ولتتحول إلى ضغط سياسي ودبلوماسي ومطالبة برحيل الأسد والوقوف العلني مع المعارضة السورية ودعمها بالوسائل كافة وعلى مختلف المستويات السياسية واللوجستية والإعلامية وحتى العسكرية.

تجلت الصورة الأولى للتدخل التركي في الأزمة السورية من خلال عدة خطوات قامت بها الحكومة التركية فعملت على اتباع سياسة "الباب المفتوح" تجاه اللآجئين السوريين وقامت باستقبالهم، بما فيهم المعارضين السياسيين والمسلحين، وفتحت حدودها لدخول كل من يريد الالتحاق بالمعارضة واستضافت قادتها ومؤتمراتها وسمحت لها بتأسيس مكاتبها السياسية في اسطنبول، مثال مكتب المجلس الوطني السوري، ومن ثم الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية، كما عملت على المستوى الإعلامي بتركيز حملات إعلامية ضد النظام والمهاجمة الاعلامية الحادة لشخص الرئيس الأسد، وقد تجلت هذه المهاجمة في خطابات رئيس الوزراء السابق رجب طيب أردوغان، أما على المستوى الساسي والدبلوماسي عملت على تكثيف جهودها حول تجميع القوى الدولية ضد الدولة السورية، وعلى المستوى العسكري عملت على دعم وتمويل وتسليح مقاتلين لمحاربة الجيش

[1]- كمال ديب، أزمة في سورية...، مرجع سابق، ص125.
[2]- جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا...، مرجع سابق، ص212.

السوري،[1] فدعمت الجيش الحر وأنشأت علاقات قوية مع العديد من الجماعات المسلحة الآخرى مثل احرار الشام ونور الدين الزنكي والسلطان مراد وغيرها.

بعد مرور خمس سنوات على بدء الصراع قررت تركيا الدخول العسكري المباشر في سوريا، فقامت في 24 آب 2016 بعملية عسكرية أُطلق عليها اسم درع الفرات، دخل بموجبها الجيش التركي إلى الاراضي السورية وذلك لدعم فصائل المعارضة في سعيها لطرد داعش من منطقة ريف حلب الشمالي والشرقي، ومن جرابلس، بعدها توسعت العملية لتشمل إبعاد المقاتلين الأكراد إلى شرق الفرات إذ تعتبر تركيا وحدات حماية الشعب الكردي المكون الرئيسي لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) جماعة إرهابية وعلى صلة بحزب العمال الكردستاني(PPK) الذي بقي يقاتل تركيا على مدى أربع عقود تقريباً. وكانت تركيا قد أعلنت مراراً إنها ستتدخل في سوريا عند الحاجة وظهر ذلك خلال تصريحات المسؤولين الأتراك، فحسب تصريحات أوردغان، فإن تركيا مصممة في الحفاظ على وحدة الاراضي السورية وستتولى الأمر بنفسها عند الاقتضاء، أما رئيس الوزراء بن علي يلدرم فقال إن تركيا لن تسمح بقيام دولة مصطنعة في شمال سوريا في إشارة إلى المقاتلين الأكراد المدعومين من الولايات المتحدة أي قوات سوريا الديمقراطية.[2]

انتهت عملية درع الفرات في 29 أذار 2017، وتمكنت تركيا من خلالها القضاء على تواجد داعش في ريف حلب وابعادها عن الحدود التركية، كما منعت تواجد قوات حماية الشعب الكردي غرب

---

[1]- نور الشربجي وعلاء منصور، الدور التركي في الأزمة السورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2017، ص10.
http://www.dcrs.sy/slider/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D9%86%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A8%D8%AC%D9%8A-%D9%88%D8%B9%D9%84%D8%A7-%D9%85%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B1

[2]- أسامة أبو رشيد، التدخل العسكري التركي في سوريا:حصاد الفشل الاميركي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الاول 2016، ص4.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art765.aspx

الفرات، ووصل كل من مدينة عين العرب بمدينة عفرين، والأهم أنها استطاعت فرض منطقة آمنة من غارات الطيران الروسي والسوري ووفرت ملاذاً أمناً لآلاف المدنيين النازحيين وتشجيع عودتهم الى مناطقهم.

أما التدخل الثاني المباشر فجرى من خلال عملية (غصن الزيتون) في 20 كانون الثاني 2018 بهدف السيطرة على مدينة عفرين وتخليتها من مسلحي حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردي، انتهت هذه العملية بعد 4 أشهر من بدئها بعد إعلان تركيا تحقيق أهدافها بالسيطرة عليها في 23 أذار 2018. بعد ذلك قامت بعملية (نبع السلام) في تشرين الأول 2019 بالتعاون مع قوات المعارضة شمالي سوريا من أجل إبعاد الوحدات الكردية عن الشريط الحدودي، انتهت هذه العملية بعد أن تمكنت تركيا من عقد اتفاقين، كلٌ على حده، مع الولايات المتحدة وروسيا في تشرين الأول 2019، ضمنت لها إبعاد الوحدات الكردية عن حدودها وسحب أسلحتها وإقامة منطقة آمنة. جرى بعد ذلك الاعلان عن اتفاق مع روسيا في 5 أذار 2020 في إدلب يقضي بشكل كبير في ترسيخ دائم لوقف اطلاق النار إنشاء مراكز تنسيق مشترك مع موسكو لإدارة العمليات الثنائية في إدلب ومراقبة وقف إطلاق النار تماشياً للاتفاق على إنهاء الأزمة السورية بعملية سياسية يقودها السوريون، وجاء هذا الاتفاق بعد أن كانت تركيا قد أطلقت أول أذار 2020 عملية عسكرية في إدلب ضد القوات السورية رداً على استهداف الجيش السوري لمواقع المعارضة أدت الى مقتل 36 عنصراً من القوات التركية.

إضافة الى العمل العسكري عملت تركيا على خط الحلول السياسية ومبادرات حل الأزمة وخاصة في محادثات أستانة التي أسستها مع روسيا وإيران، وكان لها مشاركة في العديد من مؤتمرات الحل، نظراً لموقعها ودورها الإقليمي والتأثير االذي تملكه على العديد من الأطراف المعارضة في سوريا.

راهنت تركيا على سقوط سريع للنظام، إلا أن التطورات خلال سنوات الأزمة أدت الى تخليها عن موقفها بالمطالبة في اسقاط الاسد، فبدأت تتجه نحو القبول باقتراح الحل السياسي المتمثل بمرحلة انتقالية بجدول زمني وفقاً للاتفاق الروسي الأميركي في فينا.

ظلت تركيا تطالب باسقاط الأسد حتى تغير الموقف مع التطورات التي حدثت أثناء الأزمة، كحادثة اسقاط الطائرة الروسية في تشرين الثاني 2016 والتي أحدثت أزمة بينها وبين روسيا، ومن ثم عجزها عن كسب الدعم الأميركي لخطتها المنشودة وتجاوز قوات الحماية الكردية الخطوط الحمراء دون

الأخذ بعين الاعتبار التحذيرات التركية بحماية أمنها واستقرارها القومين، من خلال سعي القوات الكردية لتشييد حزام يفصل بين الأراضي التركية والسورية، فلم يعد أمام تركيا سوى الانصياع والتخلي عن المطالبة باسقاط نظام الأسد والتوجه نحو حل واقعي يلمس تأمين أمن حدودها القومية.[1] فالمسألة الكردية من أهم الاهداف القومية لتركيا، حيث وجدت أن الأزمة السورية وتفكك سوريا ممكن أن يكون فرصة لإعادة فتح وتقوية هذه المسألة، فشكلت تحدياً من أكبر التحديات التي عملت على مواجهتها، لذلك نرى أن معظم الحملات العسكرية التي قامت بها تركيا داخل الاراضي السورية كان من أهدافها مواجهة التجمعات الكردية من (قسد) وحزب العمال الكردستاني التي تعتبرهما منظمات إرهابية. وكانت مجلة "ذا اتلانتك" الأميركية قد أظهرت في 24 تشرين الأول 2012 بحسب تقرير جاء فيه: إن الأكثر أهمية بالنسبة لتركيا هو مصير الجيوب الكردية في سوريا حيث تتراوح نسبة الكرد هناك بين 10 و 20% من مجموع سكانها مما يعطي مبرراً قوياً لإقامة منطقة سيطرة كردية واسعة وحكماً ذاتياً كما حدث مع أشقائهم في العراق.[2]

لعبت تركيا وما زالت دوراً مهماً وأساسياً في الأزمة السورية، تدرج بدايةً من خلال إبداء نوع من الحيادية وتغليب الحل السلمي، إلى التحول والوقوف علناً مع المعارضة ومساندتها، وصولاً الى التدخل العسكري وإقامة مناطق آمنة ، يلاحظ أن الرؤية لصانع القرار التركي تتجه لتحقيق المصالح القومية التركية والقضاء على أي محاولة ممكن أن تؤثر على الأمن القومي التركي إضافة لذلك فإن تحقيق المصالح السياسية لتركيا هي ما يدفع إدارة اوردغان للتدخل في أي أزمة تجد فيها هدف في المحافظة على مصالحها، سواء في سوريا أو كما يجري من خلال تدخلها في الأزمة الليبية وفي أزمة حصار قطر.

3-الدور السعودي:

اتمست العلاقات السعودية السورية عبر تاريخها بالتعاون أحياناً وبالقطيعة أحياناً آخرى، فلم تسر على نسق واحد. ففي عهد حافظ الأسد تميزت العلاقات بالتفاهم والتعاون على العديد من الملفات الإقليمية، وبقيت المصالح الاستراتيجية وثيقة وقوية حتى في بعض المراحل التي تميزت بالخلاف السياسي الواضح كما جرى اتجاه الحرب العراقية الإيرانية حيث كانا على طرفي نقيض، فاختلفت

[1]- جلال سلمي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011-2017، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 23 حزيران 2017، ص28.
[2]- سامي كليب، الاسد بين الرحيل والتدمير...، مرجع سابق، ص220.

الرؤية والمصلحة تجاه هذه الحرب إلا أن ذلك لم يؤدِ الى صدام ولم يؤثر على العلاقات، فقد استطاع حافظ الاسد من تحقيق التوازن في علاقاته مع إيران وتحقيق مصالحه مع السعودية وبالتالي فإن العلاقات لم تتزعزع وتصل لحد التوتر العلني.

في عهد بشار الأسد جرى انفتاح سعودي على سوريا خاصة بعد تأيدها المبادرة العربية للسلام التي طرحتها السعودية في القمة العربية في بيروت عام 2002، ولكن لم يبق طويلاً دون توترات، يعود ذلك الى طبيعة وحجم الأحداث والتطورات التي حصلت في تلك الفترة مما وضع العلاقات أمام تحدٍ لم تعرفه من قبل، من الاحتلال الأميركي للعراق والحرب على الإرهاب، والانقسامات الفلسطينية إلى الحرب الاسرائيلية على لبنان 2006، كلها أحداث كان من الصعب أمامها تفادي الانقسام في الرؤية وافتراق في المصلحة بين البلدين،[1] كذلك شكل اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري والخروج السوري من لبنان عام 2005 عاملاً إضافياً لمزيد من الاختلاف بينهما، وخاصة بعد وقوف السعودية الى جانب إنشاء المحكمة الدولية للنظر في الاغتيال، فاختلف موقفها مع الموقف السوري والتي كانت أصابع الاتهام حينها تشير الى تورط الأجهزة الأمنية والمخابراتية السورية في عملية الاغتيال، لتبدأ منذ تلك المرحلة سلسلة من الخلافات بين البلدين توّجت بأحداث الربيع العربي والتي إرتدت رداءً مذهبياً في سوريا نتيجة الواقع المجتمعي السوري الذي يشكل التنوع المذهبي سمته الاساسية.[2]

عارضت السعودية تغيير الأنظمة الحاكمة بالثورات، هذا الموقف وصل لحد التدخل المباشر من خلال المشاركة في قوات درع الجزيرة لإنهاء الاحتجاجات في البحرين، أما في سوريا فقد اكتفت بدايةً بالدعوة للحوار والسعي لإيجاد حل للخروج من الأزمة من خلال تقديم المشورة للرئيس الاسد، تجلى ذلك من خلال اتصالات بينه وبين الملك عبدالله، بعد ذلك وجه الملك رسالة الى الشعب السوري

[1]- خالد الدخيل، الخلاف السعودي السوري كيف نشأ ولماذا، جريدة الاتحاد، الامارات العربية المتحدة، 12 أذار 2008.
https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/35188/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A:-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%86%D8%B4%D8%A3-%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D8%9F

[2]- علاء عبد الرازق، العلاقات السورية السعودية: الماضي والحاضر والمآل، مجلة أراء خليجية، جدة، العدد 91، 1 نيسان 2012.

في آب 2011 أكد فيها أن المملكة لا تقبل ما يحدث في سوريا ويمكن للقيادة السورية تفعيل اصلاحات شاملة وسريعة، فقامت بدعم الجهود العربية عبر إرسال مراقبين الى دمشق في إطار مبادرة الجامعة العربية لحل الأزمة، لتعود بداية 2012 وتسحب بعثتها من لجنة المراقبين، وليعلن بعدها وزير الخارجية سعود الفيصل أن بلاده لن تكون شاهد زور أو أن تُستخدم لتبرير الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وليدعُ على هامش المنتدى الأميركي في 30 أذار 2012 إلى تسليح المعارضة، لتبدأ بذلك مرحلة دعم المعارضة السورية والعمل على تنظيمها وتوازن القيادة فيها من خلال مجموعة متنوعة من الوسطاء الإقليمين، فعملت على تهميش الفصائل المرتبطة بتنظيم القاعدة وتخفيف الاقتتال بين حلفائها، وتحسين أدائها من خلال التدريب وشحن الأسلحة، وأنشئت لهذه الغاية غرفة عمليات سعودية قطرية تركية مشتركة في اسطنبول، ونقلت الأموال إلى المعارضة، ونسقت عمليات التدريب العسكري مع الأردن، وتوسطت تأمين شحنات الأسلحة من كرواتيا، وغالباً ما يصعب تمييز دعم الرياض وسط مجموعة هائلة من الفصائل على الارض نظراً إلى الطبيعة المتغيرة لتلك المساعدات وغموض السياسة الخارجية السعودية.[1]

كذلك عملت على الدعم الدبلوماسي من خلال استضافة مؤتمرات لأطياف المعارضة، مثل مؤتمر الرياض 1 والرياض 2، كما شاركت في معظم المؤتمرات الدولية للحل بأعتبارها دولة فاعلة ومن الاطراف الاساسية المعنية بالأزمة السورية إضاقة الى الأهمية والدور الإقليمي التي تلعبه في المنطقة.

مع وصول الملك سلمان الى الحكم في السعودية تغيرت لهجة المملكة تجاه الرئيس الاسد ومصيره، وقد بدأ ذلك في أب 2017 حيث دار جدال حول إذا ما كانت المملكة مارست ضغطاً على المعارضة أثناء اجتماعها مع وزير الخارجية السعودي عادل الجبير الذي طلب حسب تسريبات المعارضة التنازل عن الثوابت الاساسية المتعلقة بضرورة رحيل الاسد قبل أي عملية انتقالية، وهذا ما بدا عكس النبرة الحادة التي تحدثت بها الرياض مراراً وتكراراً بأنه لا مكان للأسد في مستقبل سوريا.[2]

---

[1]- فردريك ويري، الحسابات الخليجية في الصراع السوري، مركز كارينغي للشرق الاوسط، بيروت، 12 حزيران 2014، ص2. https://carnegie-mec.org/2014/06/12/ar-pub-55905

[2]- منتصر أبو نبوت، مواقف أبرز الدول المعنية بالملف السوري منذ انطلاق الثورة، الجزيرة نت، 14 أذار 2020.

https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/14/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-

تحولت المملكة من داعم غير محدود لفصائل المعارضة منذ 2012 وحتى نهاية 2016 الى مانع الدعم في 2017 وهوالعام الذي حمل الكثير من المفاجآت للثورة السورية حيث تفكك الحلف الذي دعم الثورة المكون من السعودية وقطر وتركيا، وتفككت الرؤية السعورية لخريطة المنطقة التي كانت تدعم الثورة السورية وترى وجوب رحيل الاسد لإخراج سورية من الهيمنة الإيرانية وقطع الطريق أمام الهلال الشيعي وتكوين رؤية آخرى ترى الحرب على الإرهاب هي الاولوية الأولى كرؤية جديدة للمنطقة بأكملها تقودها الإمارات بدعم من الولايات المتحدة وتحدد أجندتها.[1]

لعبت السعودية دوراً مهماً منذ بداية الأزمة، ليتحول مع تطور الأحداث الى حالة من اللامبالاة وتخفيف الدعم للفصائل المعارضة، من أسبابه عدم وجود قيادة موحدة للمعارضة إضافة الى الخلافات بين أطرافها، كذلك فإن انشغال السعودية في حرب اليمن جعلها تنشغل وتغض النظر عن سوريا. كانت السعودية ترى في اسقاط نظامها اسقاطاً للنفوذ الإيراني في المنطقة ومحاولاتها التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، فوجدت في أحداث سوريا فرصة لتصحيح موازين القوى في المنطقة، إضافة الى تثبيت طموحها بزعامة العالم الإسلامي. كما استخدمت الحرب لتعزيز تفوقها في مجلس التعاون الخليجي ولجم جرأة قطر المتزايدة، إضافة لذلك فإن انخراطها ينضوي على رهانات كبرى لمكانتها الاقليمية وأمنها الداخلي. فالساحة السورية هي إحدى ساحات الصراع بين الاستراتيجية السعودية والمشروع الإيراني في المنطقة، القائم بين الطرفين في عدة بلدان التي يوجد لديهما نفوذ فيها مثل سوريا ولبنان واليمن.

4-الدور القطري:

شهدت العلاقات القطرية السورية قبل الأزمة حالة من التقارب والتعاون على الصعيدين السياسي والاقتصادي، خاصة بين عامي 2002 و2007 حيث مرّت العلاقات بمحطات اقتصادية مهمة ومميزة

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%8A%D8%A9-
%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%81

[1]- خديجة جعفر، **لم أنهت المملكة دعمها للفصائل السورية؟، الجزيرة نت، 26 حزيران 2017.**
https://www.aljazeera.net/blogs/2017/6/29/%D9%84%D9%85-
%D8%A3%D9%86%D9%87%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-
%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%87%D8%A7-
%D9%84%D9%84%D9%81%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

على الصعيد المصرفي والسياحي، كذلك على الصعيد السياسي فكانت قطر داعمة للمواقف السورية وأشادت بالدعم السوري للمقاومة رغم استياء بعض الدول العربية كالسعودية، بالمقابل ساهمت سوريا في تكريس قطر كدولة فاعلة في المنطقة من خلال منحها فرصة عند استقبال الزعماء اللبنانين وإقامة مؤتمر الدوحة للحوار الوطني وذلك بعد أحداث أيار 2008 في لبنان، وهو ما اعتُبر فرصة لقطر للحصول على دور سياسي في المنطقة.

مع بداية الربيع العربي أيدت قطر مطالب الشعوب المطالبة بالتغيير، ولعبت دوراً في العديد من الاحداث التي حصلت في عدة بلاد عربية، فعكست سياستها تقيماً دقيقاً لمصالحها في مختلف البلدان التي شهدت اضطرابات فسعت إلى التدخل بشكل مباشر في ليبيا وسوريا بذريعة البحث عن حلول عربية للمشاكل العربية، ووفرت مساعدات اقتصادية في تونس ومصر.[1]

حاولت قطر بداية الأزمة السورية بالتشجيع إلى القيام بخطوات اصلاحية لمنع تفاقم الأحداث، ولكن مع تطورها بدأ الموقف القطري بالتحول، فلعبت دوراً محورياً في دعم المعارضة، وعملت من خلال الجامعة العربية واستطاعت خلق إجماع عربي لممارسة الضغط على النظام السوري وذلك بدعم المبادرة العربية والاعتراف بالائتلاف الوطني المعارض، وقامت بعد ذلك باغلاق سفارتها في دمشق وتعليق أعمالها في سوريا.

استغلت قطر ما تملكه من قدرات اقتصادية للتدخل في الثورات العربية، كما استغلت الإعلام للتأثير على الرأي العام العربي من خلال الدور الذي لعبته قناة الجزيرة في مختلف الثورات العربية، وجاءت مواقفها في سوريا بدعم المعارضة متوافقة مع مواقف الولايات المتحدة ودول الخليج المتوجسة من إيران حليفة النظام خاصة بعد أحداث البحرين وظهور موقف إيران منها، وبالتالي فإن سقوط النظام سيكون ضربة موجعة لإيران.

وترى دول الخليج أن أي خسارة لإيران تعني مكسباً استراتيجياً لها، فالتقت مصالح الامارات والبحرين مع السعودية في مواجهة نفوذ إيران والإخوان المسلمين في سوريا. فالسعودية التي فضلت دعم قوى وطنية وتيارات إسلامية محددة، في حين فضلّت قطر دعم جميع الأطراف المعارضة بما فيها جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الجهادية المتطرفة، وذلك بهدف الإمساك بجميع الأوراق

[1]- كريستيان كوتس اولريكسن، قطر والربيع العربي الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، مركز كارينغي للشرق الاوسط، بيروت، 24 ايلول 2014، ص5. https://carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56730

المهمة في مرحلة ما بعد الأسد، وهو ما أدى الى وجود أجواء تنافسية وساهم في تشتت المعارضة وإستمرار العنف، فرغم وجود تنسيق قطري سعودي بداية الأزمة الا أن كل منهما فضّل دعم الجماعات المعارضة مثلما تتطلب مصالحه. فمن المصالح القطرية كانت الرغبة للحصول على دور في المنطقة خارج الهيمنة السعودية، مع وجود دوافع استراتيجية تتعلق بالخطر الإيراني على دول الخليج.

بدأ الموقف الخليجي عموماً يتغير تجاه الأزمة السورية بعد الأزمة الخليجية بين قطر والدول المقاطعة لها (السعودية-الامارات-البحرين-ومصر)، ففي 5 حزيران 2017 قامت هذه الدول بقطع علاقاتها مع قطر على خلفية اتهامها بتأجيج الصراعات الداخلية ودعم عدم الاستقرار في المنطقة. وقد أعلن حمد بن جاسم، وزير الخارجية القطري السابق، في مقابلة على القناة القطرية الرسمية أن بلاده والسعودية دعمتا المعارضة السورية، إلا أنهما بعد الأزمة الخليجية غيرتا موقفهما من الأزمة السورية بسبب تضارب المصالح بينهما في سوريا. بعد ذلك عبّر عادل الجبير، وزير الخارجية السعودي، عن موقف جديد تبنته المملكة إزاء الأزمة في سوريا، إذ قال في بداية اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى الوزراء في الدورة الـ 150 في القاهرة، إن موقف السعودية واضح ومعلن للجميع، وهو استقرار سوريا ووحدتها وسيادتها وسلامة أراضيها .في المقابل، رحب وليد المعلم وزير الخارجية السوري، بتغير في الموقف السعودي تجاه بلاده. ويبدو أن أكثر المواقف الخليجية وضوحًا في تغيير موقفها من النظام السوري إعادة افتتاح الامارات لسفارتها في دمشق،[1] في كانون الأول 2018، وكان ملفت اتصال ولي العهد الإمارات محمد بن زايد بالرئيس السوري حيث بحثا في تداعيات أزمة فيروس كورونا وأكد دعم الامارات لسوريا في هذه الظروف الاستثنائية وذلك في 27 أذار 2020 مما يدل بوضوح على تغير الموقف الإماراتي وحتى الخليجي من النظام السوري وبالتأكيد سيكون لذلك انعكاسات على الأزمة السورية في المستقبل.

[1]- كريم أبو الروس، تطورات الموقف العربي من النظام السوري، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات، رام الله، 26 شباط 2019، ص3.
https://www.masarat.ps/article/5095/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A

5-الدور الأردني:

سارت العلاقات الأردنية السورية قبل الأزمة بشكل طبيعي على الرغم من أن كلا من البلدين يميل الى حلف مناقض للآخر، فالأردن يدور في الفلك السعودي الاميركي بينما سوريا تدور في الفلك الإيراني الروسي. فالعلاقات بينهما تتميز بوجود جذور تاريخية، فيوجد روابط إجتماعية وثقافية وتاريخية بين الشعبين، وتحد الأردن سوريا من ناحية الجنوب بحدود تمتد على طول 375 كلومتر. مع قيام الأزمة السورية كان الأردن أكثر انفتاحًا على المعارضة السورية وتأييدًا لها بعد اندلاع النزاع المسلح في درعا، وإن حافظ على قنوات اتصال مع النظام، ولكن بعد جنيف1 أخذت عمّان تُشدّد على الحل السياسي للأزمة مع التنبيه على مخاطر انتشار "المجموعات الإسلامية المتشددة" في المنطقة. وكان التحدي أمام الأردن أن لا ينزلق إلى الحرب مع أي من الجانبين مع الاحتفاظ بالقدرة على البناء على أي تطور ميداني أو سياسي لصالح أي من الطرفين المتنازعين، وبما يسمح له أيضًا بإرضاء الحلفاء في الرياض وواشنطن، وبما يمكن للنظام السوري أو حلفائه أن يحتملوه. هذه السياسة التي أدخلت الأردن في مجموعة من التناقضات أحيانًا أو أربكت خطابه السياسي، جعلت المآل الحقيقي للموقف الأردني غامضًا، وقد يوصف هذا الغموض بالبنّاء، إلا أن أولويته الخروج سالمًا من الأزمة السورية وتحدياتها.[1]

ولا يزال الموقف الأردني الرسمي غير واضح من الأزمة السورية، فقد مر بمراحل مد وجزر وتأييد ومعارضة، وفي أحيان كثيرة صمت، أمام تفاعلات الأزمة وأحداثها، تمثل ذلك في احتضان للمعارضة السورية، حيث وفرت لهم المناخ في التعبير عن آرائهم أمام الإعلام ومهاجمة النظام بشكل مباشر، واستقبال مئات الألآف من اللآجئيين السوريين عبر الحدود، حتى تجاوز عددهم أكثر من 550 ألف لآجيء، وأيدت المملكة قرار جامعة الدول العربية تجميد عضوية سوريا، كما صوتت مع قرار يدين سوريا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وأيضًا في مجلس حقوق الإنسان.

[1]- شفيق شقير، موقف الأردن من الأزمة السورية: غموض بنّاء أم تناقض؟، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 10 شباط 2014، ص2.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/02/201421010290736845.html

عام 2018 اتخذ الأردن خطوات تبين تغير موقفه من الأزمة السورية، تمثلت بإعادة افتتاح معبر "نصيب جابر" بين سوريا والأردن، كما قامت برفع التمثيل الديبلوماسي الأردني في سوريا، فضلًا عن زيارة وفد برلماني أردني للعاصمة دمشق، هي الأولى منذ بداية الأزمة السورية.[1]

شكلت الأزمة السورية فرصة للعديد من الدول الإقليمية الفاعلة والدول المجاورة لسورية وحتى الدول التي تطمح في الحصول على دور فاعل في المنطقة، فكان التدخل وفقا لمصالح كل دولة وما تطمح في الحصول عليه من مكاسب، فتحول ذلك إلى منافسة على المصالح والنفوذ في سوريا، أما أكثر من استفاد منه هو النظام السوري فبالإضافة الى دعم حلفائه ، فتشعب الدعم للمعارضة جعلها مشتتة بين الدول التي تدعمها فلم ينعكس ذلك على توحيدها، حتى أن موقف بعض الدول الاقليمية التي وقفت الى جانب المعارضة بدأت تتغير تجاه النظام بعد أن كانت تطلب برحيله، أصبحت تتعامل مع وجوده كأمر واقع بعد مرور هذا الوقت الكبير منذ بدء الأزمة.

تدفع كل هذه التطورات وعودة العلاقات العربية السورية، بالضرورة، إلى عودة سوريا تحت حكم الأسد إلى جامعة الدول العربية، وإلى سعي الدول العربية لإعادة العلاقات مع الحكومة السورية لإيجاد تسوية سلمية سياسية بين أطراف الأزمة الداخلية، تُسهم في معالجة معظم المشاكل التي خلفتها الأزمة كمسألة اللاجئين وغيرها، كما تفتح الباب لإعادة تشكيل التحالفات والمواقف في القضايا الإقليمية، والنظر في مستقبل الوجود الإيراني في سوريا.

الفقرة الثانية: البعد الدولي للأزمة السورية

بعد تحولها إلى أزمة دولية أصبحت سوريا ساحة تتجاذبها الدول الكبرى كلٌ حسب مصالحه، فمن جهة نجد الولايات المتحدة والأتحاد الأوروبي أيدوا تغير النظام ووجدوا في اسقاطه صفعة قوية لمحور الممانعة التي تشكل سوريا جزءاً أساسي منه، وبالتالي إعادة صياغة التوازنات في المنطقة وفق أهدافهم ومصالحهم، أما في الجهة المقابلة نجد روسيا والصين اللتان عملتا بقوة لبقاء النظام عبر استخدام كافة الوسائل من أجل ذلك، لان اسقاطه قد يكون صعب ومؤثر جداً على مصالحهما في سوريا والمنطقة. وسنتناول في هذه الفقرة البعد الدولي من خلال اظهار الموقف والدور التي لعبته كل من هذه الأطراف تجاه الأزمة.

[1]- كريم أبو الروس، تطورات الموقف العربي...، مرجع سابق، ص3.

1-الدور الأميركي:

عبر تاريخها تميزت العلاقات الأميركية السورية بالتوتر والأضطراب، ففي الماضي خضع الموقف الأميركي من سوريا للحرب الباردة والعلاقة مع الإتحاد السوفياتي، ففي خمسينيات القرن الماضي إمتد الصراع السوفياتي الأميركي على النفوذ والنفط في الشرق الأوسط ليشمل سوريا، وفي عام 1957 تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وسوريا بعد محاولة انقلاب فاشلة للإطاحة بالرئيس شكري القوتلي مدعومة من أميركا، أما في حرب حزيران 1967 فقد دعمت الولايات المتحدة اسرائيل وأدت الحرب الى تقوية التعاون بينهما، أما خلال النصف الثاني من القرن العشرين فقد شهد تحولات جذرية في بيئة المناخ الدولي والإقليمي كان لها تأثير مباشر على توجه السياسة الخارجية الأميركية تجاه سوريا، حيث شكلت حرب الخليج الثانية عام 1990 وما ترتب عنها من تداعيات نقطة تحول في تاريخ العلاقات الأميركية السورية.[1] كانت سوريا قد شاركت في التحالف الدولي الذى قادته الولايات المتحدة لتحرير الكويت، بعدها تطورت العلاقات الثنائية نتيجة التحول في النظرة الاستراتيجية لكل من الطرفين، بعد بروز الولايات المتحدة كقوة منفردة في العالم عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة محاولة احتواء بعض المناطق ذات العمق الاستراتيجي لقطع الطريق أمام أي قوة دولية تطمح للعب دور إقليمي في المنطقة خاصة بعد ظهور العامل الاقتصادي كعامل مؤثر في العلاقات الدولية، الامر الذي دفع سوريا لإعادة التموضع من أجل تعزيز دورها الإقليمي والتعويض عن فقدان حليفها الاستراتيجي الاتحاد السوفياتي، بينما الولايات المتحدة بدأت باتباع سياسة التقارب مع سوريا من خلال تأييد وجودها العسكري في لبنان.

رأت الولايات المتحدة في التحولات فرصة لحل الصراع العربي الاسرائيلي ونجحت في إشراك سوريا ولبنان والأردن في مفاوضات السلام مع اسرائيل في مدريد عام 1991، وأسهمت زيارة كلينتون الى سوريا عام 1994 في تعزيز التقارب بين البلدين، وبالرغم من محاولاته الا أن جهوده فشلت في إحلال السلام، ونتيجة لفشل مفاوضات في إيجاد تسوية سورية اسرائيلية، بدأ التحول في

[1]- فارس تركي محمود، السياسة الاميركية تجاه سورية 1991-2005، مجلة دراسات إقليمية، الموصل، العدد128، 2008، ص279.
https://regs.mosuljournals.com/article_6500_6a807a8f71ecc2eb88daa89cb5110e11.pdf

سياسة الولايات المتحدة وإتباع سياسة الردع تجاه سوريا من خلال ممارسة الضغوطات على النظام السوري.[1]

مع وصول بوش الابن الى السلطة في الولايات المتحدة ظهرت العديد من المتغيرات أثرت في توجهات السياسة الخارجية الاميركية تجاه دول المنطقة، تمثلت في أحداث 11 ايلول 2001، فوظفت أميركا هذه الاحداث لإعادة صياغة النظام العالمي وفق أسس ومبادىء جديدة في العلاقات الدولية تخدم المصالح الأميركية بالدرجة الأولى، كان أبرزها القيام بحرب وقائية في أي منطقة ترى فيها تهديداً لأمنها، كما استخدمت تصنيف الدول على أساس الخير والشر وتكريس قاعدة من ليس معنا فهو ضدنا، مكنها ذلك من تزعم تحالف دولي لمكافحة الأرهاب في العالم والتي اتخذته هدفاً لسياستها الخارجية، معتمدة في الوقت نفسه على قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي رقم 1368 و 1373 تجيز لها التدخل في أفغانستان عام 2001 والعراق 2003 كما وأجبرت دولاً عديدة من خلال الضغوط عليها لتحديد أسماء الدول والمنظمات التي تعتبرها إرهابية، كما صنفت الدول الداعمة للإرهاب وكانت سوريا من بينها بسبب مساندتها لحركات وتنظيمات تعتبرها واشنطن إرهابية مثل حماس وحزب الله، وكان رفض سوريا التدخل الأميركي في العراق سبباً إضافياً في زيادة التوتر بينهما فتم التهديد بفرض عقوبات عليها، وعمل الكونغرس على إصدار قانون يتعلق بمحاسبة سوريا ويتهمها بالمسؤولية عن العمليات الانتحارية التي تجري في العراق، فدخلت منطقة الشرق الأوسط بمرحلة جديدة عقب الاحتلال الأميركي للعراق، كما زاد التوتر في العلاقات بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري 2005 فقامت الولايات المتحدة بسحب سفيرها من دمشق واتهمت سوريا بالوقوف وراء الاغتيال.

مع مجيء أوباما إلى الرئاسة الأميركية عام 2008، عملت واشنطن على تقييم سياستها مع سوريا ، فأتى موقف أوباما راغباً في تبني الحوار معها وتشجيع محادثات السلام السورية-الاسرائيلية، وذلك بهدف إعادة توجيه سوريا والسعي لعزلها عن إيران، ولرغبته في تعاونها لتحقيق الاستقرار في العراق.[2] فاعتبرت سياسة أوباما بأنها انكفاء نحو الداخل، بعكس سياسة التدخل المباشر التي اعتمدتها إدارة بوش.

---

[1]- فارس تركي محمود، السياسة الاميركية...، مرجع سابق، ص284.

[2]- علاء بيومي، صعود باراك أوباما ومستقبل السياسة الخارجية الأميركية، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008، 100-101.

مع قيام الثورات العربية، شكل الربيع العربي تحدياً جدياً للولايات المتحدة وإرباك لحساباتها ومصالحها، باعتبار أن سقوط أي نظام موالي لها يشكل تهديداً وانتقاص من سيطرتها وهيمنتها في المنطقة العربية، فاتسم موقفها بالتفاوت تجاه تلك الأحداث، فاعتمدت الحياد بدايةً من أحداث تونس، ليتطور الموقف مع استمرار الأحداث بإدانة استخدام القوة والمطالبة بحماية المدنيين واحترام حقوق الانسان، كذلك فعلت في مصر، بينما تطور موقفها من أحداث ليبيا من خلال دعم المعارضة والعمل على تشكيل تحالف دولي ساهم في اسقاط نظام القذافي. أما في سوريا فأتى الموقف الأميركي بدايةً بالترقب الحذر، فاقتصرت التصريحات على الدعوة لوقف العنف وتلبية مطالب المحتجيين، ومع استمرار الأحداث تحول الموقف نحو مطالبة الرئيس الأسد بالتنحي وبأنه فاقد للشرعية. بعدها تم فرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية في آيار 2011 شملت الأسد وعدداً من المسؤولين والأمنيين في نظامه، كما وعملت على إنهاك النظام أمنياً وعسكرياً وتفكيك منظومته في الداخل بهدف دفعه إلى الانهيار والعمل على إعادة تشكيل موازين القوى الاقليمية لتقوية موقفها التفاوضي مع إيران، ومنع تشكيل قوس نفوذ إيراني يمتد من غرب أفغانستان حتى شرق الساحل الشرقي للمتوسط لما يشكله من خطر على مصالحها ومصالح حلفائها في الشرق الأوسط والذي قد يكون له تداعيات دولية واسعة.[1]

وجدت الولايات المتحدة مصلحة حقيقية في اسقاط النظام السوري نظراً لموقعه في الصراع العربي الاسرائيلي، إضافة الى علاقاته بإيران، فاعتبرت الصراع السوري جزءاً من صراعها مع إيران، ولمنع ايضاً قيام تحلف إيراني روسي صيني، فعملت بدايةً على دعم المعارضة السورية دون أي تورط عسكري مباشر، وقامت بتنظيم صفوفها في الداخل والخارج، وزودت المعارضة المسلحة بالاسلحة والتدريب والمعلومات الاستخباراتية بالمقابل أعطت أولوية لتقديم مساعدات إنسانية واقتصادية وتدريب فني وقانوني ودعمت بناء قطاع الأمن والأدارة المحلية لتفادي الفوضى ما بعد سقوط النظام، وقامت بالتضيق على الجماعات الجهادية والاجانب المحسوبين على تنظيم القاعدة، بالمقابل شجعت على تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والاعتراف به كممثل للشعب السوري، وشجعت دولاً كثيرة للاعتراف به، وباركت تشكيل القيادة المشتركة للمجالس الثورية في الوقت نفسه التي وضعت جبهة النصرة على لائحة الارهاب.كذلك عملت على مبادرات الحل فشاركت وساهمت

[1]- آزاد علي وآخرون، خلفيات الثورة دراسات سورية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص475-476.

في انعقاد معظمها، من جنيف1 وجنيف 2 إلى محادثات فينا، إلا أنها قاطعت مؤتمر سوتشي الذي كان برعاية روسية.

أما بالنسبة للتدخل العسكري المباشر في الصراع السوري، فبدأت بوادره بعد الهجوم الكيماوي الذي حصل في آب 2013 في منطقة الغوطة في دمشق راح ضحيته نحو 122 شخص، اتهمت الولايات المتحدة حينها على لسان أوباما الحكومة السورية باستخدام الأسلحة الكيماوية واعتبرت أن ما جرى هو تجاوز للخطوط الحمر التي وضعتها، فأعلن أوباما أنه سيقوم بعمل عسكري ضد سوريا، وحشد الأسطول الأميركي قبالة الشاطىء السوري، توتر الوضع في المنطقة التي أصبحت على حافة انفجار كبير، وبعد وساطة روسية أُعلن بعدها عن اتفاق روسي أميركي على نزع السلاح الكيماوي من الجيش السوري، ووافقت الحكومة السورية على ذلك.[1]

بعد صفقة الكيماوي، ركز الخطاب الأميركي على ضرورة عقد جنيف لحل الأزمة، ومع هذا التردد غيرالحاسم للولايات المتحدة ومعها الدول الاوروبية، كان هناك بداية لانتشار الجماعات الجهادية المتطرفة في أنحاء سوريا، فبدأت الولايات المتحدة بتمويل بعض الجامعات المعارضة سراً ولكن ليس بشكل كبير ومؤثر، اذ لم تكن إدارة أوباما ترغب في الانهيار الكلي لأجهزة النظام السورية.[2]

ومع تنامي الحركات الجهادية المتطرفة عام 2014 وخاصة تنظيم داعش، أعلنت الولايات المتحدة التدخل المباشر في سوريا، فتم بطلب منها إنشاء تحالف دولي في أيلول من العام نفسه، ضم عدة دول على رأسها كندا، فرنسا، بريطانيا، اسبانيا، ايطاليا، المانيا، الدنمارك وغيرها من الدول الغربية الاطلسية، وبمشاركة بعض الدول العربية مثل السعودية والكويت والإمارات وقطر، وفي 10 أيلول أعلن أوباما بداية التدخل العسكري في سوريا من دون أي تفويض من مجلس الأمن أو موافقة من الحكومة السورية، مبرراً ذلك بأنه من ضمن التفويض العراقي لها باعتبارأن داعش تحتل أرضاً عراقية وتشكل خطراً على العراق أيضاً، وفي 14 أيلول أعلن أن داعش في العراق وفي الشرق الأوسط تهدد الشعب العراقي والسوري وكل شعوب الشرق الأوسط كما انها تهدد في الوقت نفسه المواطنين الاميركيين.[3] وتم الاتفاق أيضاً عام 2015 مع روسيا للتدخل العسكري لإضعاف الجماعات

---

[1]- سمير الحسن، الحرب السورية...، مرجع سابق، ص35.

[2]- ريز إرليخ، داخل سورية قصة الحرب الأهلية ومساعي العالم أن يتوقع، ترجمة رامي طوقان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015، ص296.

[3]- نجاح العطار وآخرون، سوريا في مواجهة الحرب...، مرجع سابق، ص167.

الارهابية، ومنذ ذلك الحين شنت الولايات المتحدة العديد من الهجمات الجوية على أهداف لداعش في سوريا. وفي كانون الثاني 2016 اعترف أوباما اثناء مؤتمر صحفي عقده في واشنطن بعد انتهاء ولايته الثانية بأن "الموضوع السوري كان من أشد المسائل حدّة فيما واجهته كرئيس".[1]

بعد رحيل أوباما من السلطة، جاء دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة، أتى وصوله الى السلطة في البيت الأبيض في توقيت شديد الحساسية بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط، سواء فيما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة بدول المنطقة أو إعادة بناء التحالفات الاقليمية كنتيجة للتطورات السياسية التي شهدها الوطن العربي بعد أحداث الربيع العربي، وبالتالي فإن تدخل الولايات المتحدة سيتم صياغته من خلال علاقتها بالفاعلين الرئيسيين في الشرق الأوسط.[2] فبخلاف ما كان متوقعاً أن سياسة ترامب ستكون انكفائية ومركزة حول الاصلاح الاقتصادي الداخلي، فالضربة الاميركية لقاعدة الشعيرات العسكرية في سوريا في 7 نيسان 2017 رداً على هجوم كيميائي بغاز السارين أتهم فيه النظام على مدينة خان شيخون في محافظة إدلب شمال سوريا في 4 نيسان، أظهرت رغبة الإدارة الاميريكية الجديدة في العودة الى المنطقة، ومنع الروس من التحكم في تفاعلاتها وخصوصاً في الملف السوري الذي أبدت موسكو تمسك بطرفيه: النظام وإيران من جهة، والمعارضة وتركيا من جهة آخرى، من خلال محادثات أستانة التي تغيبت عنها واشنطن. أتى هذا الاستهداف بعد أقل من شهرين ونصف من وصول ترامب إلى البيت الأبيض، وهو أول استهداف أميركي مباشر لقوات النظام، وقد أتى هذا الهجوم على الرغم من أن دمشق أعلنت التخلص من الأسلحة الكيماوية عام 2013.

الجدير بالذكر أن وزير الخارجية الأميركية ريكس تيلرسون صرح أنّه أحاط الجانب الروسي علماً بالهجوم،وتبين فيما بعد أن الجيش السوري أخلى المطار وبعد إخلائه جرى القصف الاميركي.[3] وكانت أميركا وروسيا قد وقعتا اتفاقية للسلامة الجوية فوق الأراضي السورية في تشرين الاول

---

[1]- نجاح العطار وآخرون، سوريا في مواجهة الحرب...، مرجع سابق، ص578.

[2]- محمد بوبوش، قضايا العرب والشرق الاوسط في ظل السياسة الخارجية الاميركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 31 أب 2017، ص1.
https://caus.org.lb/ar/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%81%D9%8A-/%D8%B8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3

[3]- سمير الحسن، الحرب السورية...، مرجع سابق، ص 36-37.

2015 وهي السبب وراء إبلاغ روسيا بالضربات الجوية. إلا أن هذا الاتفاق تعرض للتهديد حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن الطرف الروسي يوقف التعاون مع الطرف الأمريكي لتأمين سلامة الطيران في سوريا، وأن الطائرات العسكرية الروسية ستتعامل مع أي طائرة يتم اكتشافها غربي نهر الفرات كهدف جوي مشروع، ذلك كرد على اسقاط إحدى المقاتلات الاميركية طائرة عسكرية سورية بريف الرقة الجنوبي وذلك في 18 حزيران 2017، لتعلن وزارة الدفاع الروسية في اليوم التالي إيقاف العمل باتفاقية السلامة مع واشنطن، وأضافت أن الحادث انتهاك صارخ، مشيرة إلى أن تصرفات أميركا حيال القوات المسلحة السورية يمكن اعتبارها عدوانا عسكريا. فأتى الرد الاميركي على لسان المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية جيف دايفس حيث اعتبر أن قوات التحلف الدولي لا تسعى للتصادم مع أي طرف في سوريا سوى تنظيم الدولة الاسلامية، ولكنها لن تتردد في الدفاع عن النفس أو عن الحلفاء في حال تعرضهم للتهديد.[1]

هناك صراع أميركي روسي في سوريا، فتحدث العديد من الاستفزازات بين قوات البلدين شرقي الفرات حيث أصبحتا وجهاً لوجه بعد تواجد القوات الأميركية على الأرض هناك. وقد أعلن وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون في كانون الثاني 2018 أن إدارة ترمب تنوي الابقاء على وجود عسكري مفتوح في سوريا، ليس فقط لمواجهة القاعدة وداعش إنما للتصدي للنفوذ الإيراني والإطاحة بالاسد ولتهيئة ظروف عودة الآجئيين، فالوجود الأميركي في سوريا بدأ منذ عام 2015 منذ بدأ الحملة الدولية لمحاربة داعش، بحيث ارتفع العدد من 50 جندي الى أكثر من 2000 جندي آواخر 2017، يتركز هذا الوجود شمالي سوريا (شمال غرب الحسكة)، فأقامت الولايات المتحدة نحو 20 قاعدة عسكرية على أراضي خاضعة لسيطرة الأكراد وعملت على دعم قوات سوريا الديمقراطية. أما مستقبل القوات الأميركية في سوريا فأنها تخضع لسياسة التي يعتمدها ترامب حيث يصرح حيناً بالانسحاب من سوريا، وحيناً بالتراجع عن ذلك، فكان قد أمر بانسحاب القوات الأمريكية بالكامل، في تشرين الأول 2019، وحتى الآن، إنخفضت أعداد القوات الأمريكية في سوريا من نحو 1000 جندي

[1]- توتر أميركي روسي بعد إسقاط طائرة سورية بالرقة، الجزيرة نت، 20 حزيران 2017.
https://www.aljazeera.net/news/international/2017/6/20/%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A5%D8%B3%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

إلى 600 جندي، كما توضح أرقام وزارة الدفاع. بينما تواصل القوات الأمريكية تسيير دوريات في القطاع الشمال الشرقي إلى جانب القوات الكردية، لحماية حقول النفط التي يسيطر عليها الأكراد. وقال مسؤولو وزارة الدفاع الأمريكية إنه على الرغم من عدم وجود مواجهات خطيرة بين الجانبين، فإن روسيا تراقب ردود الفعل الأمريكية، لتقييمها وتحليلها. فعلى الرغم من الاستفزازات بين القوات الروسية والاميركية الا أن هناك خطوط ضبط لقواعد اللعبة بين البلدين بعدم ايصال الأمور الى حد المواجهة المباشرة، فهناك اتفاقات بين واشنطن وموسكو بعدم اشتباك قوات البلدين في سوريا.

يخضع التواجد العسكري الأميركي في سوريا للعبة المصالح والمراوغة والابتزاز التي تعتمدها إدارة ترامب مع الحلفاء قبل الخصوم من أجل الحصول على أكبر قدر من المصالح والمكاسب. فيقع ضمن سياسة بسط النفوذ العسكري والحصول على قواعد ونقاط تؤمن لها تفوقاً استراتيجياً، هدفها التهديد بإستخدام القوة ضد أي دولة تعارض الوجود الاميركي في المنطقة، والحفاظ على أمن اسرائيل إضافة الى السباق مع روسيا لاحتلال قواعد جوية صاروخية تؤمن لها تفوقاً إستراتيجياً عالمياً .

لعبت أميركا دوراً مهماً في الأزمة السورية وتعتبر لاعباً أساسياً ومنافساً قوي لروسيا في إدارة الأزمة، فلسوريا أهمية كبيرة للطرفين، وشكلت بيئة قابلة للتشدد في المواقف فهي من النوع الاستراتيجي في حسابات الدولتين، وفي ذلك من الصعب إيجاد ثغرات يمكن النفاذ إليها لبناء الثقة في التعاملات الدولية المفترضة.[1]

2-الدور الصيني:

تعود العلاقات الصينية الروسية الى خمسينيات القرن الماضي، فسوريا الدولة الثانية عربياً بعد مصر التي أقامت علاقات مع الصين عام 1956، لتشهد العلاقات تعاوناً مشتركاً في المحافل الدولية والإقليمية، فكانت سوريا إحدى الدول التي قدمت مشروع قرار إعادة الصين الى مقعدها الشرعي في الامم المتحدة أثناء انعقاد الجمعية العامة 26 للامم المتحدة، كذلك أيدتها في قضايا حقوق الانسان وفي قضية تايوان، بالمقابل أيدت الصين الجهود السورية لأستعادة الجولان المحتل وإقامة سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط، فالسياسة الصينية تجاه المنطقة تخضع لسياستها العامة الداعية

[1]- خليل حسين، الأزمة السورية والعلاقات الروسية الأميركية، صحيفة الخليج، الشارقة، 22 اب 2013.
http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/1edf3949-7404-4d5c-856b-f9effa80c46e

لبناء بيئة استقرار وسلام دوليين، فمسألة الشرق الأوسط معقدة جداً ولدى العرب وجهات نظر مختلفة ولهم دورهم، وهي تسعى لبناء تعاون اقتصادي معهم أكثر من ميلها لتعاون سياسي، فحسب الرؤية الصينية فأن تطوير وتنمية الاقتصاد الصيني هو السبيل لارغام العالم على الاستماع إليك.[1]

زاد الاهتمام السوري بتطوير العلاقات مع الصين منذ تولي بشار الاسد السلطة، فشهدت تطوراً هيكلياً ملحوظاً بعد زيارته الى بكين في حزيران 2004، فتم توقيع سلسلة من الاتفاقيات التي أسست لدور صيني نشط في سوريا، وتم الاتفاق على تعزيز التعاون في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والسياحية، وعلى الصعيد الاقتصادي والتجاري أصبحت سوريا تمثل سوقاً اقتصادياً للصين، فبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي 2.48 مليار دولار عام 2010، لتحتل الصين عام 2012 المرتبة الأولى في الشركاء التجاريين لسوريا بنسبة تصل الى 6.9% من إجمالي التجارة السورية،[2] كما أُعلن عام 2010 عن تأسيس مجلس رجال الأعمال السوري الصيني، وربما يكون التطور الأهم على الصعيد الاقتصادي هو بناء المدينة الصناعية الحرة في عدرا، التي فتحت للصين فرصة للوصول الى أسواق الشرق الأوسط وأوروبا. وبالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية تشكل سوريا رصيداً استراتيجياً للصين من زاوية ثقلها الجيوسياسي والدور التي تلعبه في معادلات الشرق الاوسط.

مع بدء الربيع العربي، كان هناك توجس لدى الصين من تداعياته الإقليمية والدولية، فكان موقفها متحفظاً من هذه الثورات، وتم توصيفها من قبل المسؤولين الصينيين، رغم لغتهم الدبلوماسية الفائقة بأنها "اضطرابات"وأن أسبابها الحقيقية عوامل داخلية اجتماعية وأخرى اقتصادية أكثر منها سياسية.[3] أما في سوريا جاء الموقف الصيني بالتأكيد على وقف العنف والعمل على الحوار لإيجاد حل سلمي للأزمة، وطالبت النظام بالقيام باصلاحات وعارضت مبدأ تدويل الأزمة، كما عارضت تغيير النظام

---

[1]- جواد الحمد، اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية-العربية 2005-2010، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، كانون الثاني 2005، ص6. http://mesc.com.jo/OurVision/2005/6.html

[2]- وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 3 نيسان 2012، ص4.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html

[3]- شفيق شقير، بعد الفيتوالقيادة الصينية الجديدة ودبلوماسية التفسير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 10 نيسان 2013، ص2.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/04/201341084342142112.html

بالقوة العسكرية مؤكدة على ضرورة احترام رغبة الشعب السوري وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا، فجوهر السياسة الصينية هو السعي إلى تحقيق التعاون والتفاوض لحل النزاعات في منطقة الشرق الأوسط. ومن أجل منع التدخل الخارجي، تميز الموقف الصيني من سوريا بالتخلي عن سياسة النأي عن التدخل في الأزمات الواقعة خارج نطاق مصالحها المباشرة أو فضائها الجيوسياسي المباشر، وذلك للمرة الأولى في تاريخها الحديث، فما جرى في سوريا شكل ولادة التحول التاريخي في السياسة الخارجية الصينية، فالصين تتبنى رؤية خاصة لحل المشاكل في الشرق الأوسط تقوم على اعتماد القنوات الدبلوماسية، إضافة الى القناعة بأن التعاون الثنائي وبناء التنمية الاقتصادية سوف يحد من الأزمات في المنطقة.[1] فكانت سياستها تتلخص بالدعوة الى الحوار، وكانت إذا ما اضطرت تحت وطأة ظروف إقليمية أو دولية ضاغطة لتحديد موقف واضح، تقوم بذلك وفق خطوات حذرة ، أو تصر على التموضع في المنطقة الرمادية والتمسك بدعوة الأطراف المعنية بأية أزمة إلى الحوار والتفاوض دون الخوض بأية تفاصيل، فالمنطقة وفق الرؤية الصينية تعج بالمتناقضات الدينية والعرقية وبؤرة خطرة في الصراع والتنافس الدولي، واللعب فيها محفوف بالتحديات والمخاطر ويحتاج إلى الكثير من الأدوات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية والإعلامية التي لم تمتلكها بكين بعد، وإن امتلكت بعضها فإنها لا تجيد استخدامها بمهارة كافية.[2] رغم ذلك جاء موقفها من الأحداث في سوريا على نحو متشدد، خاصة بعد تحولها إلى نزاع مسلح، إلا أنها حاولت أن لا تثير ضدها حفيظة الدول العربية المؤيدة للثورة، وتخشى من أن تصبح شعوب المنطقة معادية لها، فلم يذهب موقفها الى حد تدخلها العسكري، وحاولت الموازنة بين القرارين في لعبة البحث عن مصلحتها، كل ذلك دفعها إلى استخدام الفيتو.[3]

أتى الموقف الصيني مشتركاً مع الموقف الروسي باستخدام الفيتو في مجلس الأمن لوقف أي قرار ممكن أن يؤدي الى تدخل دولي أو يُتخذ ضد النظام فشاركت باستعمله 4 مرات، وامتنعت في المرة الأخيرة عندما طرح مشروع فرنسي يدعو إلى منع تحليق الطائرات فوق حلب والوقف التام لإطلاق النار، فالموقف الروسي عامل أساسي في حسابات الصين ومصالحها في الازمة السورية فهي غالباً

---

[1]- جواد الحمد، اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية...، مرجع سابق، ص6.

[2]- عزت شحرور، الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 11 حزيران 2012،ص3.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201261114255420635O.html

[3]- شفيق شقير، بعد الفيتو القيادة الصينية...، مرجع سابق، ص3.

ما تمتنع عن التصويت عن القرارات التي لا توافق عليها، أما بالنسبة للمسألة السورية فقد تماشي موقفها مع الموقف الروسي فيما يخص الفيتو. فاعتبر الفيتو خروجاً عن سياستها الخارجية التي تميزها بالمحافظة والبرغماتية، وسلط الضوء على قلقها من فقدان النفوذ في الشرق الأوسط، كذلك تخشى أن تقوم الولايات المتحدة بتأجيج الاحتجاجات في المنطقة لخلق حالات تهدد مصالحها الشخصية وهو الأمر الذي تريد بكين منعه، وهكذا انطلقت في استخدامها حق الفيتو في مجلس الأمن من استيائها المتزايد حيال ما تعتبره سياسة أميركية هدفها حرمانها من الوصول الى مصادر الطاقة في الشرق الاوسط.

إضافة الى الفيتو، عارضت الصين العقوبات التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد النظام، وحاولت الوصول الى حل سلمي للأزمة واعتبرت أن الحل الأمثل يكون عن طريق الحوار بين الاطراف المتنازعة كما عارضت تغيير النظام بالقوة العسكرية ودعت إلى استخدام الوسائل الدبلوماسية.

وفي خطوة أسست للتحوّل الفعلي في السياسة الخارجية الصينية، أصدرت بكين ما عُرف ببيان النقاط الست، الذي دعت فيه إلى وقف إطلاق النار، وتسوية الأزمة عبر الحوار الداخلي، وعدم المساس بالسيادة الوطنية السورية. وفي خطوة لاحقة، أرسلت مبعوثها لي هواكينغ (السفير الصيني السابق في سوريا) إلى دمشق لتشجيع إطلاق حوار وطني سوري. وبعد ذلك، أرسلت مبعوثاً آخر إلى المنطقة لبحث سبل مقاربة الأزمة السورية، هو زهانغ مينغ مساعد وزير الخارجية، الذي زار مصر والسعودية إضافة إلى فرنسا. هذا السلوك الاستثنائي والجديد يشير إلى أمرين أساسيين: الأول، مكانة سوريا الخاصة في المدرك الاستراتيجي الصيني. والثاني قناعة الصين بأن البيئة الدولية الراهنة قد أضحت مؤاتية لتسييل القوة الاقتصادية والتجارية الصينية في صورة نفوذ جيوسياسي، يتجاوز النطاق الإقليمي الذي ظل محصوراً فيه عقوداً من الزمن.[1]

عملت الصين على طرق مبادرات الحل فدعت المجتمع الدولي في دعم جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص للامم المتحدة كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي، وأيديت مبادرات الحل بدءاً من جنيف مروراً بفينا وصولاً إلى الاستانة وسوتشي، وكذلك طرحت مبادرات لحل الأزمة كان أولها

[1]- عبد الجليل زيد المرهون، الصين والمسألة السورية، الجزيرة نت، 19 كانون الاول 2015.
https://www.aljazeera.net/opinions/2015/1/19/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

في تشرين الاول 2012 عرضت على الأخضر الإبراهيمي وتضمنت وقف اطلاق النار في منطقة تلوى الآخرى، وعلى مراحل وتشكيل جهاز حكومي انتقالي، فعلى الرغم من استخدامها الفيتو الا أنها حاولت أن لا تميل لطرف دون الآخر وحثت النظام والمعارضة على إنجاز خطوات لتلبية مطالب التغيير السياسي.

توجت الصين موقفها من خلال تعيين مبعوث خاص للازمة هو شيه شياو بان، والذي اعتبر أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد ويتعين على جميع الأطراف توحيد جهودها من أجل هذا الهدف، وأضاف أن منذ بداية الازمة تشاورت الصين وروسيا بشكل وثيق للغاية، وبذلتا جهوداً كبيرة من أجل التسوية السياسية.

شاركت الصين عملياً في كل الجهود الدولية المتعلقة بالأزمة السورية، فوفقاً لتصريحات السفير الصيني في سوريا فإن الصين كانت ضمن الدول التي راقبت تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا، وكانت أيضاً من ضمن الدول التي راقبت وقف العمليات القتالية، وقدمت العديد من شحنات المساعدات الإنسانية إلى سوريا والدول المحيطة بهدف رفع المعاناة عن الشعب السوري، وبعد التطورات التي شهدتها الأزمة السورية، خاصة بعد التدخل العسكري الروسي المباشر، دفعت القيادة الصينية إلى تطوير موقفها تجاه الأزمة السورية بشكل ملحوظ، فساندت كل الجهود الديبلوماسية التي بذلت من أجل التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار بين المتقاتلين في سوريا، ثم دعمت ما تم التوصل إليه في هذا الشأن، كما ساندت جهود المبعوث الدولي دي ميستورا بخصوص بدء جولة جديدة من المفاوضات بين الحكومة السورية وقوى المعارضة للتوصل لتسوية مناسبة للأزمة، ورحبت بقرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بانسحاب القوات الروسية من سوريا.[1]

على صعيد الدعم اللوجستي اقتصر الدعم الصيني لسوريا على المساعدات الانسانية والاقتصادية، وقدمت مساعدات وخدمات طبية للجيس السوري بالرغم من إعلان الحكومة الصينية في وقت سابق استعدادها لدعمه وتدريبه عسكرياً، إلا أنها لم ترسل قوات عسكرية إلى سوريا فلا يوجد أساس لدعم عسكري صيني للجيش السوري، فالصين لا ترغب في لعب دور عسكري على غرار الدور الروسي، يعود التراجع لعدم التدخل العسكري في سوريا لما قد يترتب عنه من تبعات، بعد الحديث عن تنامي

[1]- محمد سعيد أبو عامود، الصين تقتحم الازمة السورية، صحيفة الخليج، الشارقة، 7 نيسان 2016.
http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/82d91f27-1259-4564-b13e-dd5d2d0037aa

دور قوات وحركات مسلمة في سوريا تنتمي لقومية الايغور في إقليم شينغيانغ ذي الاغلبية المسلمة، فكان هناك خوف من تنامي هكذا قوات، وما يؤثر ذلك على أمنها القومي، وبالتالي لم تتورط في القتال في سوريا.

تهتم الصين بالشأن الاقتصادي أكثر من العسكري في سوريا وقد أكدت المشاركة في عمليات إعادة الإعمار مع عودة الأمان الى سوريا ودون شروط مسبقة، وشددت على تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين، وانعكس ذلك من خلال حضور العديد من الشركات الصينية فعاليات معرض دمشق الدولي بدورته 59 و 60، وهي شركات تعمل في مجال الطاقة والمقاولات الهندسية ومواد البناء.

لسوريا أهمية اقتصادية للصين، وتقع ضمن مبادرة الحزام والطريق، حيث تُعد سوريا نقطة اتصال رئيسية، فهذه المبادرة هي المحرك الأساسي للسياسة الصينية داخلياً وللدبلوماسية الصينية خارجياً، وتهدف المبادرة إلى ربط العالم بالصين بطرق ومسارات للتبادل التجاري والسياسي لتكون بمثابة هجوم اقتصادي ناعم سيحمل في طياته مخاوف سياسية وأمنية لقوى إقليمية ودولية كثيرة، لذلك سيتوقف نجاح هذه المبادرة على قدرة الصين على طمأنة جوارها الإقليمي والمجتمع الدولي بأن مبادرتها فعلًا للكسب المشترك.[1]

شكل الدور الصيني عاملاً مهماً في الأزمة السورية، فبرز التغيير الكبيرفي السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمات الدولية من خلال دورها في مجلس الأمن عبر الفيتو إلى جانب روسيا، والذي اعتُبر تحولاً كبيراً على الساحة الدولية ليبرز محور جديد تمثله كل من الصين وروسيا في عملية صنع القرار الدولي حيث لا يمكن تخطي رأيهما فهم يستطيعون إفشال أي قرار لا يناسب مصالحهما، مما يدل على تفاهم استراتيجي بين البلدين سوف يعملان من خلاله على تحقيق التوازن مقابل الولايات المتحدة والتقليل من قدرتها على فرض حلولها في مشاكل الشرق الأوسط بحيث لا يبدو أي منهما بمعزل عن الوضع، وحتى لا يتكرر السيناريو الليبي في سوريا.

يؤكد تغيير الموقف الصيني من أحداث وتحولات مشهد الربيع العربي على نية بكين إبراز نفسها لاعباً جديداً في منطقة الشرق الأوسط، بما يتسق مع مصالحها المتنامية فيها، خاصة فيما يتعلق بالنفط

[1]- عزت شحرور، مبادرة الحزم والطريق رؤية نقدية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 11 أيار 2017، ص1.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/170511122804784.html

والغاز الطبيعي، ورغبتها في لعب دور دبلوماسي وسياسي عالمي يتناسب مع تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية في الآونة الأخيرة، ووفقاً لما تمليه شروط علاقاتها وتحالفاتها الدولية.[1]

ساهمت الصين في عدم إسقاط النظام رغم غيابها عن الأرض السورية وعدم تدخلها العسكري، فشكل الفيتو حالة من التحول الجوهري في السياسة الخارجية الصنية ومحاولة لحماية الخريطة السياسية في المنطقة وكان بمثابة تأكيد على دورها الجديد. كان باستطاعة الصين أن تمتنع عن التصويت في مجلس الأمن، وكان يكفي الفيتو الروسي ليفشل أي قرار إلا أن الصين أصدرت الفيتو لتؤكد على دورها في المنطقة ولتوجه رسالة لأميركا ولسياساتها تجاهها. فهي مضطرة لأن تبقى لاعباً أساسياً في التوازنات الدولية المتجددة، وهي تعلم أن اللعبة الحقيقية بدأت من سوريا ومصير الأطراف ستعلن من أرضها.

3-الدور الأوروبي:

تشكل سوريا موقعاً مهماً في معادلة النفوذ الجيوسياسي للقوى الأوروبية، وهنالك ارتباط بينها وبين الأمن الاوروبي، زاد تاريخياً في الحسابت الأوروبية بعد حرب اكتوبر 1973 التي كانت إحدى نتائجها شعور أوروبا والغرب بضرورة الاقتراب من سوريا وهذا الذي حدث، بعد ذلك جاء الاجتياح الاسرائيلي للبنان 1982 ليضع العلاقات السورية الأوروبية أمام امتحان وليسود التأزم وفرض العقوبات طيلة هذه الفترة حتى حرب الخليج الثانية، التي كان من نتائجها الفرعية إنتهاء الاشتباك الغربي السوري في لبنان خاصة بعد مشاركتها الرمزية بالحرب وبعد الاتفاق على توليها الملف اللبناني، فلم يجد الغرب سبيلاً سوى التفاهم مع دمشق التي اتسع دورها ونفوذها. وحتى بعد الغزو الاميركي للعراق عام 2003 ورغم ازدياد الضغوط التي مورست على سوريا إلا أن المعادلة التي اعتمدت بعد حرب الخليج لم تتغير في التعامل معها.[2]

---

[1]- ساشا العلو، الدورالصيني في الملف السوري الأسباب والدوافع، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 18نيسان2016، ص2. https://rawabetcenter.com/archives/25046

[2]- عبد الجليل زيد المرهون، أوروبا والمسألة السورية، موقع الجزيرة نت، 26 شباط 2015.
https://www.aljazeera.net/opinions/2015/2/26/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

مع بداية الثورات العربية، كان حضور الاتحاد الاوروبي ضعيفاً، ودعمه للتغيير أقل من المتوقع، ما أدى إلى استمرار الانتقادات الموجهة للسياسات الأوروبية من قوى المجتمع المدني في المنطقة، فتعامل مع المتغيرات كضرورة للحفاظ على مصالحه، لا كفرصة يمكن استثمارها.[1] أتت أحداث الربيع العربي لتظهر ارتباك الاتحاد الاوروبي أمام سقوط الرئيسين زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر وتأخره النسبي في إيجاد سبيل للتعامل مع الواقع الجديد في هذين البلدين، بينما في سوريا فقد برز الملف السوري كمؤشر جديد على ضآلة قدرات الاتحاد الاوروبي في الشرق الاوسط، فتمثل موقفه من الأزمة السورية في إصدار بعض البيانات المُدينة للعنف وبعض القرارات التي تشدد العقوبات الاقتصادية على دمشق فضلا عن وضع بعض المسؤولين السوريين على قائمة الممنوعين من السفر إلى دول الاتحاد، إلا أن السمة الغالبة على هذه البيانات وتلك الإجراءات هي افتقارها إلى الآليّات التي تسمح لها بأن تكون ذات تّأثير فعَّال على الدولة السورية والنظام الحكم فيها. كذلك فرض حصار وتضييق الخناق الاقتصاديّ والعسكريّ على الحكومة السورية فشمل قطاعات سوريا العسكريّة والصّناعيّة والتجاريّة إلّا أنّ هذا الحزم لم يؤدِ لا إلى إرباكها ولا إلى التقليل من قدراتها وسياساتها المعتمدة. ويعرف الاتحاد الأوروبي صعوبة التأثير في الحكومة السورية، كما أنّه واع إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به دول معينة مثل روسيا والصين وإيران في تطوير قدرات النظام السوري للالتفاف على حزمة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه.[2]

كان الموقف الأوروبي واضحاً وعاملاً على اسقاط النظام، مقابل ذلك فإن النظرة الغربية تأخذ منحى مشككاً تجاه المعارضة السورية والكتائب المسلحة على الأرض والتي يلعب التوجه الديني فيها دوراً هاماً، مما يثير مخاوف حقيقية عند الغربيين، وهي مخاوف يتم توظيفها من الروس بمهارة لتبرير عدم التدخل الدولي لصالح المعارضة، إلا أن الأمر لا يخلو كذلك من مصالح غربية لم ترغب بحل سريع للقضية السورية.[3] خلال سنوات الأزمة أثبت الاتحاد أرضية أخلاقية في الصراع من خلال

---

[1]- أمين لبوس، الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط التغيير في الأولويات، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، العدد 111، كانون الثاني 2020.

[2]- براء ميكائيل، موقف أوروبا من الأزمة السورية غياب الفعالية وافتقاد التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 5 نيسان 2012، ص1-2.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124514222414151.html

[3]- صادق الموصللي، ازدواجية المعايير الغربية بين أوكرانيا وسوريا، الجزيرة نت، 5 أذار 2014.

الدفاع عن حقوق الإنسان وتقديم المساعدات الإنسانية ودعم المجالس المحلية التي ظهرت في مناطق المعارضة، وطوّر قدرات جماعات المجتمع المدني على الأرض، وقام بسحب السفراء في شباط 2012 واعترف بالمجلس الوطني كممثل شرعي للشعب السوري. ورغم ذلك فقد كان هناك حذر غربي من تسلح المعارضة وكان هناك رفض لأي شكل من أشكال التسلح الذي يساعد المعارضة على الحسم وليس مجرد الصمود، لا يعني ذلك رفض مد الثوار بالسلاح بل عدم السماح للجهات الداعمة بتزويدها به، فكان هناك فيتو بعدم رفع سقف التسلح، وهذا الفيتو يكبل يد تركيا ويد بعض الدول العربية التي مدت المعارضة بالسلاح، وكان التركيز على مسالة الجهاد والتطرف فأُتُخذ الحذر منهم كعامل لتبرير رفض الدعم والتخويف من الثورة والمعارضة.

وقد أصبحت سوريا مؤخّراً مصدر قلق كبير بالنسبة إلى أوروبا وذلك لسببين: أولاً، خلق النزوح والمأساة الإنسانية المتواصلان والناجمان عن الحرب الأهلية الدائرة وضعاً مزعزعاً لاستقرار البلدان المجاورة، والتي هي إمّا حليفة للاتحاد الأوروبي (تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي) أو على علاقة وديّة مع الاتحاد (الأردن ولبنان). ثانياً، يثير ذهاب مئات من مواطني الاتحاد الأوروبي إلى سورية كجهاديين مخاوف من عودتهم إلى أوطانهم وتحوّلهم إلى "عدو داخلي" في بلدانهم الأصلية.[1] فمع ازدياد العنف والعمليات العسكرية وتطرف الجماعات الجهادية، تزايدت موجات الهجرة واللاجئين وتفجرت معها مشكلة ومسؤولية دولية، تعاملت معها بدايةً الدول الأوروبية بسلبية، فاجتهد الاتحاد الأوروبي لإيجاد حلول للتخفيف من حدة اللجوء والهجرة التي اجتاحت معظم دوله، من خلال تسيير دوريات بحرية في البحر الأبيض المتوسط وملاحظة منظمي عمليات التهريب للآجئين، لكن هذه الخطوات لم تكن كافية، فاتخذ الاتحاد طرقاً آخرى منها: الدعم الاقتصادي لدول الجوار السوري التي يوجد فيها العدد الأكبر من اللاجئين، وخصص 4 مليارات يورو لذلك الأمر، كما مارس ضغوطاً

---

https://www.aljazeera.net/opinions/2014/3/5/%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86

[1]- مارك بيريني، مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن سورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 9 حزيران 2014، ص1.
https://carnegie-mec.org/2014/06/09/ar-pub-55898

على الولايات المتحدة وروسيا للإسراع من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة، التي بلغت نتائجها قلب أوروبا.[1]

على المستوى السياسي لعب الاتحاد بنشاط في مجلس الامن من خلال ثلاثة دول هي فرنسا وبريطانيا والمانيا، فصنع السياسة الخارجية للاتحاد تعتبر بيدهم، فتم تقديم عدة اقتراحات مشاريع تتعلق بالازمة السورية قوبلت بالفيتو ولعل أبرزها القرار الفرنسي الإسباني المتعلق بوقف إطلاق النار في حلب في 8 تشرين الاول 2016 والذي اشعل التوتر بين روسيا وفرنسا ومعها الدول الاوروبية التي رأت في روسيا جداراً جديداً يمنعها من التأثير في الأزمة السورية.

وقد عملت الدول الأوروبية على مبادرات الحل وشاركت في معظمها، من مجموعة العمل من أجل سوريا الى جنيف1 وجنيف2 ومبادرات ديمستورا ومحادثات فينا والقرار 2254.

تغير الموقف الأوروبي وخاصة بالنسبة للدول الكبرى منذ أيلول 2015، والجدير بالذكر أن مواقف تلك الدول لم يكن على وتيرة واحدة وتباينت على مدار سنوات الأزمة، ولكن في 2015 بدأت تتغير نحو الطرح الداعي الى بقاء الاسد على رأس الهرم في منصبه خلال المرحلة الانتقالية بعد أن كانت رافضة لأي دور سياسي له في مستقبل سوريا، ومن الأسباب التي تفسر هذا التغير هو التدخل العسكري الروسي وقبول أوروبا به إضافة الى الضغوط التي تتعرض لها هذه الدول نتيجة الهجرة السورية الى أراضيها عبر تركيا وهو أمر جعل أوروبا طرفاً أصيلاً في مسألة البحث عن حلول تمكن اللآجئين من العودة إلى ديارهم.

أما على الصعيد العسكري فقد شارك العديد من الدول الأوربية في التحالف الدولي لمحاربة داعش، كذلك يوجد قوات محدودة لبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبلجيكا في مناطق الوحدات الكردية والتي هي مناطق استراتيجية وفيها معظم النفط السوري.

تعتبر الدول الأوروبية أن الأمن الأوروبي لا يتحقق بمنحى عن الأمن في سوريا فانتقال المقاتلين بين سوريا وأوروبا تؤثر على ذلك، وقد حصلت عدة عمليات إرهابية في قلب أوروبا مثل ما حصل في فرنسا، كذلك يوجد خوف من سيطرة المجموعات المسلحة على أسلحة نوعية، إضافة الى ما يشكله

[1]- علاء عبد الحميد عبد الكريم، دورالامم المتحدة...، مرجع سابق، ص45.

اللآجئون السوريون من مشكلة للأمن الاوروبي، فالتسوية وعودة سوريا إلى سابق عهدها تشكل مصلحة جيوسياسية أوروبية وتعتبر إحدى ضروريات الأمن الاوروبي.

لم يؤدِ الدور الأوروبي في الأزمة السورية من إسقاط النظام ولا إنهاء الصراع، فكان دوره تابعاً للدور الأميركي ولم يكن مؤثراً بالحد الذي يستطيع فيه التأثير على الأحداث مثلما كان الدور الروسي والأميركي، فكانت أميركا الجدار الأساسي في عزل أوروبا عن الأزمة وحصرت الموضوع بينها وبين روسيا وظهر ذلك في مؤتمر لوزان 15 تشرين أول 2016 حيث أقصت أميركا أوروبا عن حضوره وكانت روسيا إلى جانبها في المؤتمر رغم ما كانت تظهره من قطيعة معها وتوتر في العلاقات. فقد ظهر الاتحاد الاوروبي بمظهر الضعيف في التعامل بفاعلية مع الأزمة السورية وقد امتدت هذه النتيجة لتشمل كلاً من فرنسا وبريطانيا اللتان ظنتا انهما قادرتان على التعامل مع سوريا مثل ليبيا فتراجعا عن ذلك بعد تقييم الوضع.

كما أدت الأزمة السورية إلى تدخل العديد من الأطراف الدولية، إلا أن الفاعلية والتأثير الأساسي كان محصوراً بين روسيا والولايات المتحدة، فشكلت الأزمة نوعاً من التنافس والصراع بينهما، لكنه لم يؤدِ الى صدام مباشر على الرغم من وجود قوات للدولتين على الارض السورية، فقد اتفقا على إدارة الصراع واستطاعا أن يجعلا العديد من الأطراف الآخرى تدور في فلكهم، وهذا ما تدل عليه الأحداث في سنوات الأزمة.

القسم الثاني:

العلاقات الروسية-الاسرائيلية

تُبنى العلاقات بين الدول عبر المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة فهي التي تتحكم بالعلاقة وحتى السياسة المتبعة بينهم، فالاختلاف الثقافي والديني والعرقي وغيرها من أشكال الاختلاف بين الدول لا يعني أن تستغني عن بعضها البعض، فلا بد من وجود علاقات بنمط لا تؤثر فيه تلك العوامل، مع العلم أن وجود تداخل في هذه العوامل يقوّي العلاقات.

فالعلاقات بين الدول باقية ودائمة، والدول التي تسعى الى مصالحها بشكل جدّي لا تقطع صلاتها بأي دولة في العالم، حتى في حالة الحرب، فقطع العلاقات إن حدث لا بد أن تسارع الدولتان المتصارعتان الى إعادتها لضمان المصالح التي تخدم كليهما، بشكل عام تبنى العلاقات وفق مصالح كل دولة مع غيرها من الدول الآخرى، وهو الحال بالنسبة للعلاقات الروسية الاسرائيلية، التي مرّت عبر تاريخها بمسار متأرجح وغير مستقر، استمر في خضم الأزمات التي جمعتهما ومنها الأزمة السورية، فشهدت العلاقة الكثير من مراحل التباعد والقطيعة لكنها لم تصل الى حالة العداء والمواجهة المباشرة، فما يجمع البلدين كان دائماً اكبر بكثير مما يفرقهما وكان يحول دون المواجهة، ويدفع دائماً نحو التهدئة وعودة العلاقات والتنسيق بينهما.

مرّت العلاقات الروسية الاسرائيلية بالعديد من المراحل والأزمات التي شكلت اختباراً حقيقياً لها، من فترة الاتحاد السوفياتي وصولاً الى عهد الرئيس فلاديمير بوتين مروراً بالعديد من الأزمات الدولية التي تعني البلدين كالأزمة الجورجية والملف النووي الإيراني إلى الأزمة السورية التي اعتبرت نقطة تناقض بين الدولتين نظراً لما تشكله سوريا لكلا البلدين، فكانت بمثابة الاختبار لقوة العلاقة بينهما ومرحلة مهمة للتنسيق في ظل وجود كمية كبيرة من التناقضات حول نظرة كل منهما لهذه الأزمة.

هذا القسم سيقوم بالإضاءة على هذه العلاقات من خلال التكلم عن تاريخها والمصالح المشتركة بينهما مروراً بالقضايا التي شكلت محددات للعلاقة بينهما وصولاً الى الأزمة السورية والدور الذي لعبه كل منهما فيها، إضافة الى التطور الذي شهدته العلاقات خلالها. وللتعرف إلى هذه النقاط سيتضمن هذا القسم العناوين التالية:

الفصل الاول: تاريخ العلاقات الروسية-الاسرائيلية والمصالح المشتركة

الفقرة الأولى: لمحة تاريخية عن العلاقات الروسية-الاسرائيلية

الفقرة الثانية: المصالح الروسية والاسرائيلية المشتركة

الفصل الثاني: العلاقات في ظل الأزمة السورية

الفقرة الأولى: الدور الروسي والاسرائيلي في الأزمة السورية

الفقرة الثانية: تطور العلاقات مع الأزمة السورية

الفصل الاول:

تاريخ العلاقات الروسية-الاسرائيلية والمصالح المشتركة

كانت العلاقات بين الطرفين عرضة للتقلبات منذ تاريخ إقامتها، وخاضعة للعديد من المعطيات السياسية والاقتصادية في فترة معينة، وإلى موازين القوى إقليمياً ودولياً والتى تؤثر على التحالفات والخصومات بين الدول في فترة وآخرى، في ظل وجود مجموعة كبيرة من المصالح المختلفة والمتنوعة سياسياً واقتصادياً وثقافياً حالها كحال معظم العلاقات الدولية، والتي شكلت صلة وصل وحاجز لعدم انزلاق الخلافات الى المواجهة المباشرة.

الفقرة الاولى: لمحة تاريخية عن العلاقات الروسية-الاسرائيلية

يعود تاريخ العلاقات الروسية الاسرائيلية الى ما قبل إنشاء دولة إسرائيل، فكان الاتحاد السوفياتي معادٍ لرغبة الحركة الصهيونية بإنشاء دولة على أساس ديني، واعتبرها من أشد الحركات الرجعية واعتبر أن الانتفاضات العربية التي حدثت في فلسطين عام 1929 و1936 بأنها حركات تقدمية. وبنشوب الحرب العالمية الثانية وانتهائها تغيرت الصورة السوفيتة للحركة الصهيونية لعدة أسباب أولها العوامل الداخلية، المتعلقة ببنية الحركة الصهيونية وبأن المجتمع اليهودي بالأساس هو مجتمع يقوم على ملامح إشتراكية تتمثل فيه الجماعية للأنتاج الزراعي اليهودى فى فلسطين حيث فكرة الصهوينة الأشتراكية، أما العوامل الخارجية تعتمد على الدور الذي لعبته الحركة الصهيونية ضد النازية.

التغيير في الموقف السوفياتي انعكس عبر دعمه لخطة تقسيم فلسطين الصادرة بموجب القرار 181 في 29 تشرين الثاني 1947، وعند إعلان دولة اسرائيل بادر الاتحاد السوفياتي في 18 أيار 1948 وبعد أربعة أيام فقط من الإعلان الى الإعتراف بها ليكون أول دولة تمنحها اعترافاً قانونياً كاملاً، بعد

أن كان منذ عهد لينين من أبرز الرافضين للاهداف الصهيونية الرامية الى تأسيس كيان سياسي فوق الأراضي الفلسطينية.[1]

لم يتوقف الدعم السوفياتي عند الاعتراف، بل تعدى ذلك الى حد إدانة دخول الجيوش العربية الى فلسطين في حرب 1948، وكان موقفه ثابتاً ومنسجماً مع المواقف الاسرائيلية طوال مراحل الحرب، فوقف ضد مواقف الدول العربية، وقدم مختلف أشكال الدعم للمستوطنين اليهود في فلسطين، ولم يقتصر الدعم على الجانب السياسي والدبلوماسي فقط بل أمتد الى الجانب العسكري عبر تزويد إسرائيل بالسلاح وبالدعم البشري من خلال تسهيل الهجرة اليهودية المقاتلة من دول أوروبا الشرقية أبان الحرب وبعدها، حيث زاد عددهم عن ربع مليون مهاجر غالبيتهم من جيل حمال السلاح ولديه خبرة في القتال لمشاركتهم في الحرب العالمية الثانية.[2] وفي سياق دعمه للمواقف الاسرائيلية صوّت الاتحاد السوفياتي ضد القرار 194 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حق اللآجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم. كذلك بحث مجلس الأمن في كانون الأول عام 1948 طلب إسرائيل الانضمام إلى الأمم المتحدة فأيد الاتحاد هذا الطلب.

بعد حرب 1948 أختلفت الرؤية السوفياتية حول كون إسرائيل مجتمعاً اشتراكياً تقدمياً وحول الحركة الصهيونية وحقيقة أهدافها، كما أكتشفوا إن إسرائيل في حقيقة الأمر حليفاً استراتيجياً للأمبريالية الغربية وأداة لها، ووسيلة لقمع الحريات وحركات التحرر العربي، فارتباط اسرائيل الوثيق بالغرب

[1]- عماد عنان، أول من اعترفوا بالدولة اليهودية عن مظاهر الدعم الروسي المطلق ل"إسرائيل"، مركز الناطور للدراسات والابحاث، عمان، 13 أذار 2020، ص2.
https://natourcenters.com/%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%A7-/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

[2]- محمود محارب، دور مشهود لروسيا في نكبة فلسطين، العربي الجديد، لندن، 23 تشرين الاول 2016.
https://english.alaraby.co.uk/opinion/2016/10/22/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B4%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D9%83%D8%A8%D8%A9-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-1

وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، دفع بالاتحاد السوفياتي إلى تقييم سياساته السابقة وإعادة النظر بمواقفه حول تأييد الحركة الصهيونية بما يتناسب مع تطورات المرحلة وتغير الأوضاع.[1]

أدركت موسكو أن تل أبيب اختارت المعسكر الغربي، وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير عام 1951 حينما وقع ما أطلق عليه اسم "حادثة الأطباء"، فقد اكتشفت الأجهزة السوفياتية أن فرقة من الأطباء اليهود الموجودين في أكبر هيئة طبية في البلاد، ويقومون بعلاج كبار رجالات الدولة، سعوا إلى تسميمهم جميعاً وعلى رأسهم ستالين. بعد ذلك تمت محاكمة الأطباء سريعاً وإعدامهم، وسرى في الأوساط السوفياتية وقتذاك شعور بأن لاسرائيل يداً في الأمر رغم أنه لم يصدر بيان رسمي واحد حول ذلك. هكذا وخلال ثلاث سنوات فحسب، تحوّلت العلاقة بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي من صداقة إلى تباعد، إلى نوع من العداء، وانعكس ذلك من خلال تصويت موسكو ضد قرارات توسع نفوذ اسرائيل في الملاحة في البحر الأحمر عام 1951 دون أن يكون هناك تنسيق مع الدول العربية.[2]

بدأ الموقف السوفياتي يبتعد عن تأييد اسرائيل ليقترب أكثر من العرب، فأبدى الاتحاد الاستعداد للتعامل مع الحكومات العربية في كافة المجالات، وأدى ذلك إلى توتر العلاقات بين الطرفين لتصل الى قطع العلاقات الدبلوماسية في 12 شباط 1953 بعد انفجار قنبلة في مبنى بعثة الاتحاد السوفياتي الدبلوماسية في تل أبيب، مما أدى لتدمير المبنى، إلا أن أسباب قطع العلاقات في الواقع كانت أعمق من ذلك، وتمثلت في خيبة آمال موسكو من السياسة الخارجية الاسرائيلية نهائياً بسبب انحيازها المطلق لجهة الولايات المتحدة.[3] بعد ذلك قام الاتحاد السوفياتي عام 1954 باستخدام الفيتو مرتين ضد مقترحات

---

[1]- مي ياسر حمام، العلاقات الروسية الاسرائيلية في عهد بوتين فى الفترة من "2000 – 2016"، المركز الديمقراطي العربي، 2 آب 2017، ص11. **https://democraticac.de/?p=48190**

[2]- إيهاب عامر، العلاقات الروسية الاسرائيلية من حلم الصهيونية الاشتراكية الى الحرب السورية، رصيف 22، 1 تشرين الاول 2018، ص5.
https://raseef22.net/article/164077-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%84%D9%85

[3]- عدنان أبو عامر،العلاقات الروسية الاسرائيلية المصالح المشتركة والتحالف الاستراتيجي، موقع عدنان أبو عامر الالكتروني، 15 كانون الثاني 2015، ص1.
https://adnanabuamer.com/post/111/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8

فرنسا والولايات المتحدة فيما يخص مياه نهرالاردن، وهي مقترحات كانت لتصب في مصلحة اسرائيل.

أما التدهور الأبرز في العلاقات، كان في تشرين الاول 1956 على أثر العدوان الثلاثي على مصر من قبل اسرائيل وفرنسا وبريطانيا، فوقفت موسكو بصف القاهرة دون موارية، وهدد خروتشوف بضرب لندن وباريس بالقنابل النووية، ومحو اسرائيل عن الخارطة، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسارع إلى إصدار بيان تطالب فيه القوات المعتدية بالانسحاب من مصر، فأصبح الإنذار السوفياتي والانذار الأمريكي انذاراً مشتركاً، ساهم بشدة في حسم المعركة، وبعد هذا الموقف من الاتحاد السوفياتي المؤيد لمصر، دخلت العلاقات العربية السوفياتية عصراً ذهبياً،[1] بالمقابل تم قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل على أثر رفضها قرار الأمم المتحدة رقم 242 بشأن وقف اطلاق النار، ولتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات بين العرب والاتحاد السوفياتي في محاولة لجذب تلك الدول إلى المعسكر الاشتراكي إضافة دعم الاتحاد للقضية الفلسطينية والاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، في تحدٍ صارخ لاسرائيل والولايات المتحدة.

عاد التوتر في العلاقات السوفياتية مجدداً على أثر حرب حزيران عام 1967 بسبب رفض اسرائيل أيضاً وقف اطلاق النار في حربها مع الدول العربية، فحسب وزير الخارجية ورئيس الوزراء الروسي الأسبق يفغيني بريماكوف إنه عندما تحرّكت إسرائيل في حزيران 1967، قامت بذلك بالتنسيق مع الأمريكيين، وشارك الطيران الأمريكي والبريطاني في قصف المطارات المصرية، انطلاقاً من القواعد الأمريكية في ليبيا. لم يعجب ما حصل السوفيات، فأعلنت موسكو قطع العلاقات رسمياً مع اسرائيل واستمر ذلك حتى انهيار الاتحاد السوفياتي، ولم تكتفِ موسكو بهذا الإجراء بل أدرجت كتباً تصفها بأنها تفضح الصهيونية واليهودية في قائمة القراءة الإلزامية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والطلاب والمعلمين وأعضاء الحزب الشيوعي، وتم نشرها بشكل جماعي.[2] بقيت العلاقات على هذا الحال حتى تفاقمت الحملات المضادة للاتحاد السوفياتي التي شنتها إسرائيل والدول الغربية من أجل

A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A

[1]- إيهاب عامر، العلاقات الروسية الاسرائيلية من حلم الصهيونية...، مرجع سابق، ص 6-7.

[2]- المرجع نفسه، ص7.

السماح لليهود السوفيات بالهجرة الى إسرائيل، فبدأ الاتحاد السوفياتي بتخفيف تلك الإجراءات والسماح لهم، وكان ذلك سبباً لاستئناف الاتصالات بين الجانبين، وفتح قنوات الاتصال بينهما تمثل بإعادة العلاقات على المستوى القنصلي في العام 1987، وبقيت العلاقات على هذا المستوى حتى تم إعادتها بشكل كامل في العام 1991.[1] ترافقت هذه العودة مع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الاول من نفس العام أي بعد عودة العلاقات بأيام والتي أُعيدت بعد انقطاع دام نحو 24 عاماً.

ضم مؤتمر مدريد أطراف الصراع العربي الاسرائيلي وتحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وبعد انهيار الاتحاد في 2 كانون الأول 1991 حيث انتهى بشكل رسمي باستلام بورس يلتسن للسلطة، فورثت روسيا الاتحادية رعاية المؤتمر عن الاتحاد السوفياتي، لتستضيف بذلك موسكو اجتماعات لجان المؤتمر للمحادثات المتعددة الأطراف.

كان مؤتمر مدريد آخر نشاط دولي للاتحاد السوفياتي، واعتبر البعض أن الدور الروسي في رعاية المؤتمر كان مدعاة للسخرية، إذ كان الراعي الروسي، قد أمسى مجرد شاهد أخرس على الدور الأميركي المستفرد في إدارة المفاوضات، وتحديد توجهات اللجان التي شكلت في المفاوضات المتعددة الأطراف، حتى بالنسبة الى أماكن اجتماعاتهم أو العواصم التي يجوز اللقاء فيها، أو التي لا يجوز، وبضبط وتنظيم العملية برمتها بدون تدخل يذكر من الجانب الروسي.[2]

بعد مؤتمر مدريد شهدت العلاقات تطوراً ملحوظاً، تميز بفتح آفاق جديدة للتعاون المتشرك في المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والأمنية، وشهدت كل من موسكو وتل أبيب، زيارات متبادلة لمسؤولي الدولتين، فانطلقت العلاقات من مصالح واهتمامات مشتركة، الا أنها مرت بمراحل من التأزم والتوتر بسبب مواقف وإجراءات صدرت عن كلا الطرفين، لكنها لم تستمر طويلاً لإرتباط العلاقات بينهما بعمق المصالح المشتركة، فضلاً عن توجهات ومساعي القيادة الروسية بالعودة الى الشرق الأوسط، وتأدية دور فاعل في مجريات أحداثه وشؤونه الحيوية، كون روسيا دولة عظمى وترغب بأخذ مكانتها الدولية على مختلف الأصعدة والساحات الدولية.[3]

---

[1]- مي ياسر حمام، العلاقات الروسية الاسرائيلية في عهد بوتين...، مرجع سابق، ص12.

[2]- محمد خليفة، السلام الفتاك أشد هولاً من الحرب، مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر، القاهرة، 1995، ص33.

[3]- وليد حسن محمد، العلاقات الروسية-الاسرائيلية بعد مؤتمر مدريد للسلام، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد 43، 31 أذار 2011، ص153.

بدأت خطوات واضحة في تطبيع العلاقات باتجاه إعادة العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل، وتمثلت هـذه الخطوات بإقامة علاقات تجارية بينهما، وفي إطار التوجه الروسي نحو الغرب، وبعد مجيء يلتسين على رأس القيادة الروسية الجديدة، بدأ تعاون عسكري بين البلدين فضلاً عن التعاون الاقتصادي، اذ باتت رؤوس الأموال الروسية بيد كبار اليهود، وباتت البنوك والبورصات ووسائل الإعلام من الوسائل الضاغطة في تشكيل الموقف الروسي من قضايا الشرق الأوسط عموماً.[1]

فأهم ما شهدته العلاقات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كان على الشكل التالي: تقديم اعتماد السفيرين الروسي والاسرائيلي في 25 كانون الأول 1991 بعد اسبوعين فقط من انهيار الاتحاد، وافتتاح سفارة روسيا في تل أبيب وقنصلية في حيفا بالمقابل افتتاح سفارة اسرائيلية في موسكو. كذلك اعترفت إسرائيل بالدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي وأقامت علاقات دبلوماسية معها، كما عادت حركة الهجرة لليهود من روسيا وغيرها من الدول إلى اسرائيل .

في بداية عام 1999 أصبح فلادمير رئيساً للوزراء في روسيا، وعند استقالة بورس يلتسن لأسباب صحية أواخر 1999، استلم بوتين الرئاسة فعلياً قبل أن يربح انتخابات عام 2000 ويصبح رئيساً أصيلاً، فاستلم السلطة في مرحلة انتقالية غير مستقرة تماماً، ما استلزم منه انتهاج خط وطني صارم، وبالفعل نجح الى حد كبير في وقف التدهور والتخبط اللذين عانتهما روسيا في حقبة التسعينات، فكان مهتماً بالدرجة الأولى بإعادة الأمل إلى الشعب الروسي، وتحقيق التقدم الاقتصادي وسحق الثورة قي الشيشان، وتحديث روسيا لمواكبة القرن الواحد والعشرين.[2] وقد استطاع تكوين إدارة قوية وبدلاً من تراجع دور روسيا دولياً عادت لتلعب دوراً مؤثراً نوعاً ما، وظهر حضورها في عدة ملفات مهمة تعارض فيها الموقف الغربي مثل ملف كوسوفو وملف البرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن التوجّهات الروسية في المنطقة العربية وبالأخص العلاقات مع سوريا، فضلاً عن العلاقات مع ليبيا ولبنان ومصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة، حتى إن مجلة التايمز(عند اخيارها بوتين أبرز شخصية لعام 2007) وصفت قيادته لروسيا ب" القيادة الناجحة في فرض الاستقرار على أمة لم تعرف الاستقرار لحقب طويلة، ونجحت بإعادة روسيا كقوة لها تأثيرها في الساحة الدولية".[3]

---

[1]- وليد حسن محمد، العلاقات الروسية-الاسرائيلية بعد مؤتر مدريد...، مرجع سابق، ص157.

[2]- مروان اسكندر، الدب ينقلب نمراً روسيا: الولادة الجديدة، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2011، ص143.

[3]- لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص389.

ويمكننا الإشارة الى أن الدور الروسي في الشرق الأوسط، قد تضاءل أثناء مدة حكم الرئيس الروسي بوريس يلتسن 1991-1999، بسبب سيطرة ما كان يسمى بالتيار الاطلنطي الراغب في توثيق العلاقة مع الغرب، ولكن طرأ تغيير مهم على السياسة الروسية تجاه المنطقة منذ وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم، وبدأت موسكو بطرق أبواب الشرق الأوسط فتحسنت علاقاتها بدول المنطقة خاصة سوريا واسرائيل، لاسيما بعد إعادة انتخابه عام 2004، اذ قام بزيارتين للمنطقة في العامين 2005 و 2007، مما أعطى انطباعاً بأن إحياء الدور الروسي في المنطقة ماضٍ على قدم وساق، ومما يؤكد على مكانة بوتين بالنسبة لاسرائيل، وصفه من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آريل شارون بقوله: إنه يفهم بوتين أكثر من القادة الغربيين الذين لا يفهمون معنى عزة الروس وكرامتهم ورغبتهم في استعادة موقع القوة العظمى، فروسيا هي قوة عظمى تعاني من مشاكل لكنها مشاكل ستلاقي حلول.[1]

توطدت العلاقات منذ تبوء بوتين السلطة على كافة المستويات بقدر أكبر مما كانت عليه في عهد يلتسن أيام وزير الخارجية ورئيس الوزراء السابق يفغيني بريماكوف الذي كان أكثر تأييداً للعرب، فعلى المستوى التجاري والاقتصادي تجاوز الميزان التبادل التجاري المليار دولار بحلول عام 2005 وتضاعف 3 مرات بحلول 2014 كما شهدت العلاقات العسكرية تحسناً لافتاً أيضاً توجت بشراء روسيا 10 طائرات استطلاع اسرائيلية آواخر عام 2015. رغم ذلك فقد مرت العلاقات بتقلبات بين 2004 و2006 يمكن وصفها بالركود فعلى الرغم من كثرة تبادل الوفود ومن التبادل الكبير الثقافي والإعلامي فإن العلاقات تتعقد تحت تأثير هذا الحدث الخارجي أو ذاك، ففي كانون الثاني 2005 عقدت الحكومة الاسرائيلية اجتماعاً خاصاً طارئاً بعد الأنباء عن احتمال قيام روسيا ببيع منظومات إسكندر الصاروخية إلى سوريا. وفي أذار 2006 عقدت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أولمرت اجتماعاً ناقشت فيه العلاقات مع روسيا في ضوء الدعوة التي وجهتها موسكو إلى حركة حماس لزيارتها وكذلك بسبب العقود الإيرانية الروسية، والاقتراحات الروسية لإيران وللوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن امكانية تخصيب اليورانيوم في روسيا. وهكذا أصبحت العلاقات تتوقف إلى حد كبير على مستوى العلاقات الروسية السورية والروسية الفلسطينية والروسية الإيرانية، وكلما زاد مستوى تحسن

[1]- غسان علي العربي، عودة روسيا إلى الشرق الأوسط دخول اسرائيل على خط العلاقات العربية الروسية، مجلة شؤون مشرقية، بغداد، العدد1، 2008 ، ص2.

العلاقات ارتفاعاً مع الدول آنفة الذكر، ازداد إستياء إسرائيل التي ترى في ذلك خطراً على أمنها وتعتبره خطوات غير ودية من جانب موسكو اتجاهها.[1]

على الرغم من المنحى المتصاعد التي سارت به العلاقات منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، الا أنّه برزت العديد من النقاط الخلافية بين الدولتين فيما يخص مواقفهما تجاه العديد من الأزمات الدولية التي تعني البلدين وكيفية تصرف كل منهما تجاهها، لكن هذه الخلافات كان دائماً يتم إدراكها بحيث لا تؤدي إلى تعكّر صفو العلاقات بينهما.

فشهدت العلاقات توتراًعلى أثر عدة أزمات هي:

أ- الأزمة الجورجية: عام 2008، حيث أدى تأزم العلاقات بين روسيا وجورجيا إلى نشوب حرب بينهما، فشهدت اصطفافاً من قبل الولايات المتحدة واسرائيل الى جانب جورجيا أدى ذلك الى تدهور العلاقات الروسية الاسرائيلية خاصة بعد أن تبين بأن اسرائيل زودت جورجيا بطائرات بدون طيار وعملت على تدريب قواتها العسكرية، فكان الرد الروسي قوياً ومؤثراًعندما هدد القادة الروس وعلى رأسهم الرئيس الروسي آنذاك ديمتري ميديديف ورئيس الوزراء حينها فلاديمير بوتين، بأن روسيا ستقوم بإمداد أعداء اسرائيل بنظم تسليحية هجومية. وبعد توقف الحرب، سارعت اسرائيل الى إصلاح علاقاتها بروسيا فقام رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود أولمرت بعد شهرين من انتهاءها، بزيارة موسكو للبحث في كيفية، رأب الصدع الذي أصاب العلاقات بين البلدين، كما زار الرئيس الإسرائيلي موسكو في آب 2009، وكان مفتاح إعادة العلاقات الى طبيعتها هي:

-طائرات (هيرمس) وهي طائرات اسرائيلية بدون طيار ترغب روسيا الحصول عليها وكان لها دور مؤثر في الحرب مع جورجيا عندما استخدمها سلاح الجو الجورجي ضد أهداف روسية.

-صواريخ أس300 التي أبرمت روسيا اتفاقاً لتصديرها إلى إيران ورغبة إسرائيل في إيقاف هذه الصفقة.

[1]- س.غ.لوزيانين، عودة روسيا الى الشرق الكبير، ترجمة د.هاشم حمادي، دارالمدى للثقافة والنشر، بيروت، 2012، ص118.

وتمت صفقة تزويد موسكو بطائرات إسرائيلية متطورة بدون طيار بمباركة أمريكية، وأن تقوم إسرائيل بمساعدة الروس على تحسين قدرات الطائرات الموجهة، وعُدت هذه الصفقة من المؤشرات الجديدة لعودة الدفء الى العلاقات الروسية الإسرائيلية.[1]

ب- الملف النووي الإيراني: إن دعم موسكو لطهران في مشاريعها النووية والتعاون التكنولوجي العسكري بينهما ودورها في بناء المفاعلات النووية الإيرانية، جعلها بحكم ذلك طرف في الأزمة وهي نفسها تعرضت لضغوطات عدة من أجل التخلي عن علاقاتها النووية مع إيران، شكل كل ذلك اعتراض من قبل الولايات المتحدة واسرائيل التي تعتبر أن إنتاج إيران للقنبلة النووية سيؤثر على أمنها القومي، فكان هناك تخوف ومطالبة لروسيا بالتأثير والضغط على إيران للتوصل إلى حل من شأنه منعها من الحصول على القنبلة النووية، بينما ترى روسيا أنّه لا يوجد قلق من بناء سلاح نووي إيراني لأنها اكثر اهتماماً بما تمثله إيران من ثقل في منطقة الشرق الأوسط وما تشكله علاقتها بها من أوراق ضغط على الدول الغربية، لذا تسعى إلى تقوية علاقاتها بها وتعزيز مصالحها الاقتصادية معها، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن روسيا وإيران شريكتان في توزيع ثروات بحر قزوين وتشاركها مع باقي الدول المطلة عليه مما يعزز أهمية تلك العلاقات بالنسبة لروسيا. وكانت موسكو اكدت لاسرائيل على سلمية البرنامج النووي الايراني، حيث صرح وزير الخارجية سرغي لافروف في مؤتمر صحفي مع نظيره الإيراني عام 2009 تأكيد القيادة الإيرانية على الطبيعة السلمية للبرنامج النووي. كذلك أتى التطمين على لسان بوتين الذي أشار الى أن روسيا تساعد إيران في إنتاج الطاقة النووية التي تنحصر في المجال المدني فقط، مؤكداً حرص بلاده على عدم انتشار السلاح النووي لما له من اثار خطيرة على استقرار المنطقة.[2] وقد حصلت العديد من اللقاءات والزيارات المتبادلة بين روسيا وإسرائيل ركزت على البرنامج النووي الإيراني، وشددت اسرائيل دائما على موسكو بضرورة زيادة الضغط على إيران وتشديد العقوبات المفروضة عليها وهو ما رأته روسيا سياسة خاطئة ولن تؤدي للنتيجة المرغوب بها.

طرحت روسيا مبادرات، و اقتراحت حلولاً وسطاً لنصوص القارارت المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن تسوية هذه الأزمة، وهي عضو في مجموعة 5+1 التي تولت المفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي، وقد تألفت هذه المجموعة من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وهي الولايات

[1]- وليد حسن محمد، العلاقات الروسية-الاسرائيلية بعد مؤتمر مدريد...، مرجع سابق، ص168-169.
[2]- المرجع نفسه، ص165.

المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، والصين بالإضافة إلى المانيا، وقد تم الاتفاق بين إيران وهذه المجموعة في 2 نيسان 2015 على بيان مشترك يتضمن تفاهماً وحلولاً بما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، على أن يتم إنجازه نهاية حزيران 2015. اعتبرت طهران أن هذا الاتفاق وضع حداً لحلقة مفرغة لم تكن في مصلحة أحد، فيما وصفته واشنطن بالتاريخي، الا أن ذلك لم يعجب اسرائيل فعارضة الاتفاق واعتبرته خطير جداً، لذلك نرى أن الإسرائيلي صب جام غضبه من الإتفاق النووي الإيراني على الولايات المتحدة وليس على روسيا ، وهو ما شكل نوعاً من الازمة بين إسرئيل وإدارة أوباما.

مع مجيء ترامب أعلن انسحاب بلاده من الإتفاق النووي في أيار 2018 مما شكل ارتياحاً للإسرائيلين، فيما خلق صراعاً دخلياً على مستوى الإدارة الاميركية بين معارض ومؤيد للانسحاب في مقابل تمسك الأوروبيين بهذا الاتفاق والاستمرار بتنفيذه لا سيما أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية والوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد بأن إيران تفي بالتزاماتها في الاتفاق.

في سياق متصل، شهدت العلاقات الثنائية بين تل أبيب وموسكو توتراً حاداً بسبب صفقة أسلحة روسية لطهران، تشمل بيع صواريخ دفاع جوي من طراز "إس-300" المتقدمة، وتعد واحدة من أكثر أنظمة الدفاع الجوي تقدماً في العالم، لأنها تمتلك القدرة على اعتراض طائرات تطير على ارتفاع 30 ألف متر من مسافة تصل 150 كيلومترا، وهو ما استدعى من رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو للاتصال هاتفياً بنظيره الروسي فلاديمير بوتين، طالباً منه وقف الصفقة، بزعم أنها ستقوض التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط. وتزعم اسرائيل أن روسيا أبلغتها من قبل أنها لا تعتزم المضي قدماً في صفقة الصواريخ مع إيران، لكن ارتباطها بالعقد الموقع معها، وتلقيها بعض المبالغ نظيرها، جعل الأمور تخرج عن السيطرة السياسية الروسية، لاسيما وأن المبالغ المدفوعة كبيرة للغاية، في ظل أن هناك أزمة اقتصادية في الوقت الراهن، وثمة صعوبات تعانيها روسيا اقتصادياً، ومع ذلك، فقد قادت اسرائيل حملة دولية للضغط على روسيا لعدم إتمام الصفقة، خاصة وأنها استطاعت تجيير ضغوط غربية ودولية على روسيا لهذا الغرض.[1]

ج- القضية الفلسطينية: سعى بوتين دوماً الى لعب دور فاعل في الشرق الأوسط، فكان لا بد من التقرب من دول المنطقة ومنها اسرائيل باعتبارها من أكثر الدول الفاعلة فيها، فكان من العوامل التي

[1]- عدنان أبو عامر، العلاقات الروسية الاسرائيلية المصالح المشتركة...، مرجع سابق، ص14.

دفعته باتجاهها، سعيه لاشراك روسيا في عملية السلام في الشرق الأوسط املاً في أن تحل مكان الغرب وتبدو ببساطة كلاعب مهم في قضايا المنطقة. تستند روسيا في بناء موقفها من تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى قاعدة حقوقية تعد قرارات مجلس الأمن (242 ،338 ،1397 ،1515) والمبادرة العربية لعام 2002 ، وخريطة الطريق لعام 2003 التي اقترحتها اللجنة الرباعية المؤلفة من روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة، أسساً لأي تسوية محتملة بين الطرفين، وانطلاقاً مما تضمّنته هذه الوثائق، فإنّ روسيا تدعم الحل الذي يرى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، تعيش في سلام وأمن الى جانب إسرائيل على أساس حدود عام 1967.[1] وهي تتوافق بذلك مع مطالب بعض القادة العرب المنادي بحل الدولتين وفقاً لحدود 1967 كحل لتحقيق السلام والتسوية الفلسطينية الاسرائيلية.

ترى روسيا أن حل الازمات في المنطقة يجب أن يشمل القوى الكبرى للمشاركة وأن تكون الجهود جماعية وليست فردية أي أن لا تتفرد الولايات المتحدة وحدها في حل قضايا المنطقة وخاصة القضية الفلسطينية، وترى أن الإدارة الأميركية للأزمة يشوبها الخلل، فالولايات المتحدة أرادت تسريع المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وذلك قبل نضوج نقاط الخلاف الأساسية بين الطرفين مثل مسألة القدس، فروسيا تعتبر انه من الخطأ تكثيف المفاوضات وتسريعها قبل النظر في هكذا مسائل وحلها لان إهمالها وإبقائها معلقة سوف يؤدي الى مزيد من العنف.

يرى الجانب الفلسطيني الموقف الروسي بأنه لصالح القضية الفلسطينية وبأنه إيجابي ويمثل مظلة دولية، وعلى المستوى الدولي رحبت السلطات البريطانية بالمبادرات لإقامة مؤتمر للسلام برعاية روسيا بدلاً من المفاوضات الثنائية التي تعقد بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي التي ثبتت فشلها وعدم جدواها.

من خلال تطور السياسة الخارجية الروسية ومواقفها تجاه الصراع على مدى العقود الخمسة الماضية ينظر برغبة روسية في الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعاً، فبالإضافة الى العلاقة الجيدة مع إسرائيل تحتفظ بعلاقات جيدة مع حركة حماس وظهر ذلك من خلال الإشادة بنتائج اتفاق مكة بين حركة فتح وحركة حماس عام 2007، والتي اعتبرته حركة فتح طريقاً لاستئناف عملية

[1]- سمير رمان، العلاقات الروسية الاسرائيلية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 1 نيسان 2017، ص4.
https://harmoon.org/wp-content/uploads/2017/04/Russian-Israeli-relations.pdf

السلام في الشرق الأوسط. بالمقابل كان بوتين قد شبه صراع روسيا ضد الإرهاب بصراع اسرائيل ضده فاعتبر أن هناك اهتماماً مشتركاً بين البلدين، فبالنسبة لروسيا تمثل الإرهاب بالحركات الاسلامية المتطرفة في الشيشان التى خاضت ضدها حربان عام 1996 وعام 2000 أما بالنسبة لإسرائيل فكان المقصود هو حركة حماس وحركات المقاومة التي تواجهها، كذلك فإن بوتين كان واحداً من عدة زعماء وقفوا داعمين لإسرائيل في مواجهتها مع حركة حماس عام 2014 مما يظهر تناقضاً في السياسة الروسية تجاه ذلك.

أما بالنسبة لصفقة القرن الذي أعلنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لحل النزاع الاسرائيلي الفلسطيني، كان بوتين بعد الزيارة الأخيرة في تاريخ 23 كانون الثاني 2020 شكر نتنياهوعلى بناء مجسم لحصار لينغراد، ورد نتنياهو الزيارة أثناء عودته من واشطن بعدها خفف بوتين ووزير الخارجية سرغي لافروف من حدة التصريحات الناقدة لسلوك إسرائيل، وبخصوص الصفقة فقد تم الاكتفاء بالحديث الجانبي في الشأن الاسرائيلي الفلسطيني خلف الكاميرات، ومع هذا فإن الموقف الروسي منها استمع إليه عدة مرات في لقاءات بوتين والعاهل الأردني ومع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وقالتها موسكو علناً أنها ضد صفقة القرن ومع إقامة الدولة الفلسطينية عاصمتها القدس الشرقية ومع تجميد المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية ومع دراسة حق العودة والتعويض ومع الوصاية الأردنية ورفضت أسرلة الجولان، ودعت اسرائيل علناً إلى العودة الى حدود الرابع من حزيران وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.[1]

وعلى ما سبق نلاحظ عدم ثبات السياسة الروسية الخارجية عموما تجاه منطقة الشرق الأوسط، وخاصة سياستها تجاه القضية الفلسطينية. لكن هذا لا يعني عدم التوازن، فتذبذب السياسة الروسية كان في الاستمرارية، وليس في المواقف. وبالرغم من عدم الثبات في السياسة الروسية من حيث درجة تركيزها أو حدتها إلا أنها اتسمت بطابع مشترك وهو المحافظة على حد أدنى من العلاقات مع جميع الأطراف. كما أن السياسات الروسية لا تخرج عن محاولة روسيا البقاء على الساحة الدولية، بما يضمن عودتها إلى ما كانت عليه، وبذلك لا يمكن اعتبار القضية الفلسطينية بمعطياتها وأطرافها

[1]- حسام العتوم، الموقف الروسي من صفقة القرن، صحيفة الرأي الاردنية، عمان، 6 شباط 2020.
http://alrai.com/article/10522824/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86

أكثر من أداة لتحقيق طموح الروسى العالمي كما إنه بعد الثورات العربية أوجدت هذه الثورات قضايا فى الشرق الأوسط تراجعت أمامها أهمية القضية الفلسطنية كالقضية السورية، مما أوضح تراجعها بعد ما يسمى الربيع العربي، ولم تعد أولوية بسبب انشغال روسيا بمستجدات الشرق الأوسط، في ظل فشل الحلول السابقة والمساعي التي لم تكن موفقة مثل خارطة الطريق.[1]

د- الأزمة الأوكرانية: شهدت أوكرانيا في كانون الأول 2013 أزمة بعد رفض الرئيس الأوكراني فيكتور بانكوفيتش توقيع إتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبي وذلك لمصلحة الدخول ضمن الاتحاد الروسي أدى ذلك إلى احتجاجات شعبية واسعة، دفع ذلك الى تدخل القوى الغربية وروسيا كلٌ حسب مصالحه، لتتحول الأزمة الى مواجهة بين روسيا والغرب، ففرضت الولايات المتحدة عقوبات على روسيا وتحت ذريعة دعم المعارضة الأوكرانية تدخلت في الأزمة لتصبح بذلك معركة نفوذ بينها وبين روسيا. أما عن الدور الاسرائيلي في الأزمة الأوكرانية، فقد حاولت اسرائيل أن تجد أوراق ضغط على روسيا من أجل تنفيذ مصالحها في أماكن آخرى مثل سوريا من خلال منع تقدم إيران الى الحدود السورية فاتجهت الى تسليح كييف في إطار العمل على مسار مضاد لمساعي روسيا تسليح إيران بصفقة صواريخ إس 300. فإلى جانب الدعم الإسرائيلي لجورجيا، العدو اللدود لروسيا، اكتشفت الأخيرة وجود دعم اسرائيلي للمعارضة الأوكرانية، من خلال حملة اسرائيلية شاملة لتغذية ودعم القوى المعارضة لروسيا في جمهوريات آسيا الوسطى، وقد بلغ ذلك حداً استفزازياً لموسكو، مما دفعها للتحذير علناً من الدور الاسرائيلي المعادي لها في أوكرانيا. مع العلم أن أوكرانيا تشكل بالنسبة لروسيا مجالاً حيوياً لأمنها القومي، وتمثل أخطر بوابة جيو-سياسية يمكن أن تفقدها في الشرق الأوروبي، بعد أن خسرت النافذة الحيوية على بحر البلطيق بانضمام جمهوريات (أستونيا ولاتفيا وليتوانيا) إلى حلف شمال الأطلسي. بل إن الخسائر الروسية ستصل إلى حد تهديد أسطولها البحري في مياه البحر الأسود الأوكرانية، مما دفعها لاعتبار أن الغرب ومن ضمنه إسرائيل، يحوّل أوكرانيا إلى "ساحة معركة تستحضر الحرب الباردة".[2]

في نهاية المطاف انعكس حجم المصالح المشتركة بين روسيا وإسرائيل والتنسيق المشترك بينهما في سوريا، على أماكن وأزمات آخرى مثل الازمة الاوكرانية، وظهر ذلك بعد التدخل الروسي في اوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم في 16 أذار 2014، حيث حرصت إسرائيل على عدم الاصطفاف

[1]- مي ياسر حمام، العلاقات الروسية الاسرائيلية في عهد بوتين...، مرجع سابق، ص39.
[2]- عدنان أبو عامر، العلاقات االروسية الاسرائيلية المصالح المشتركة...، مرجع سابق، ص13.

مع بوتين، الا أنها في جلسة مجلس الأمن التي عقدت في منتصف 2014 والمخصصة للتصويت على قرار يدين التدخل الروسي في أوكرانيا، تلقى المندوب الاسرائيلي أمراً بالخروج من القاعة وبالتالي امتنعت إسرائيل عن التصويت على القرار وفسره المتحدث الرسمي للامم المتحدة بأن ذلك يعني التصويت ضد القرار، كذلك بالنسبة لقضايا آخرى فلم تحظ الهجمات التي يشنها القراصنة الروس على شبكات الانترنت، أو استضافة روسيا إدوارد سنودن بأي ردات فعل من الجانب الإسرائيلي، وعلى الرغم من سجل روسيا فيما يخص التصويت في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة على قضايا تهم إسرائيل، التي كانت في معظمها سلبية، فاسرائيل تعاملت مع الأمر بوصفه في "حكم الطبيعة".[1]

إن التحولات التي طرأت على المنطقة في أعقاب الربيع العربي وبعد سقوط الأنظمة المتحالفة معها جعل اسرائيل تشعر بالعزلة الإقليمية، ولذلك فإن ما يثير رغبة صناع القرار في تل أبيب في الرهان على العلاقة مع موسكو والتعويل عليها في إخراجها من عزلتها الاقليمية، وتحسن مكانتها الدولية، أما روسيا فإنها تتخذ مقاربة برغماتية مع الدول التي تأثرت والتي لم تتأثر بأحداث الربيع العربي، فهي لا تنظر إلى طبيعة النظام السياسي التي تتحالف معه في منطقة الشرق الأوسط بقدر نظرتها الى نتائج هذا التحالف. فهناك دوافع تدفع هذه العلاقات للاستمرارية فهي تجد في اسرائيل حليف جيد مستقر في المنطقة على الرغم من أن علاقاتها معها تغضب شركاء آخرين متحالفيين مع موسكو إلا أنها تجد في اسرائيل عوامل تساعدها على الوقوف أمام تمدد الجماعات الارهابية في المنطقة التي تحاول المساس بالأمن القومي الروسي، بيد أنّه من المفيد لروسيا سياسياً وتكنولوجياً واقتصادياً أن تقيم علاقات مع اسرائيل وذلك بحسب الرؤية الروسية الشاملة. وهنا للتأكيد على أن روسيا لا يهمها في علاقتها النظام السياسي الحاكم بقدر مخرجات هذا التحالف، فهي بطبيعة الحال لها علاقات قوية مع إيران في سوريا وخارجها وتتعاون مع حزب الله في لبنان وتتعاون مع قطر وفي الجانب المضاد لها علاقات قوية ومتينه مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر.[2]

[1]- سمير رمان، العلاقات الروسية الاسرائيلية، مرجع سابق، ص17.

[2]- محمد البنداري، العلاقات الروسية الاسرائيلية في ضوء الربيع العربي والأزمة السورية، المركز العربي للبحوث والدراسات، الدوحة، 6 آيار 2019، ص4. http://www.acrseg.org/41197

الفقرة الثانية: المصالح الروسية والاسرائيلية المشتركة

ترتبط روسيا وإسرائيل بشبكة من المصالح المشتركة، على كافة المستويات السياسية والدبلوماسية والعسكرية الاقتصادية والثقافية، وقد تطورت بشكل ملحوظ في عهد بوتين المقرب من اليهود والذي تجمعه علاقات شخصية بعدد من المسؤولين الإسرائيليين كرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

أما مجالات التعاون بين روسيا واسرائيل والمصالح المشتركة فهي على الشكل التالي:

1-التعاون على المستوى السياسي والدبلوماسي:

شهدت العلاقات العديد من التوترات أدت الى انقطاعها كما حصل عام 1953 أثر انفجار قنبلة في مقر البعثة السوفياتية في تل ابيب ثم اعيدت بعد وفاة ستالين، بعدها عادت لتنقطع على أثر حرب 1967 واستمرت حتى انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، لتأخذ بعدها العلاقات بالتحسن ولتنمو بشكل إيجابي فتم تبادل السفراء وافتتاح السفارات حيث تمتلك روسيا سفارة في تل أبيب وقنصلية بمدينة حيفا، فيما لدى اسرائيل سفارة في العاصمة موسكو وقنصلية عامة في مدينة يكاترينبورك.[1]

كان غياب العلاقات الدبلوماسية بين روسيا وإسرائيل في الفترة بين 1967 وحتى 1991 عاملاً أساسياً في تفرد الولايات المتحدة بالنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، فكان هناك حاجة لإعادة العلاقات لعودة الدور الفاعل لروسيا، وقد تعززت العلاقات من خلال السياسة التي اتبعها بوتين تجاه إسرائيل ودول المنطقة منذ توليه السلطة، فقد لاقى انتخابه رئيساً لروسيا ترحيباً اسرائيلياً لافتاً في الوقت الذي عبّرت فيه معظم دول العالم عن استيائها، وانتقادها لعمليات التزوير التي تمت على نطاق واسع، في الانتخابات التشريعية والرئاسية. ومما يظهر الاعجاب الاسرائيلي ببوتين هو إشادة المسؤولين الاسرائيليين به، فوزير الخارجية الاسرائيلي السابق أفيغدور ليبرمان، لا يحاول إخفاء إعجابه الشديد به، وكان أكثر المرحبين بإعادة انتخابه عام 2004، وذهب إلى حد اعتباره من ذلك النوع من القادة الذي يفضل الاقتداء بهم.[2] وقد كان للزيارات المتبادلة بين البلدين وعلى أعلى المستويات دليل على عمق العلاقات السياسية والدبلوماسية، فقام بوتين منذ انتخابه بعدة زيارات الى اسرائيل كان أبرزها في نيسان 2005 حيث قدم خلالها تمثال لذكرى اليهود الذين قضوا في

[1]- عدنان أبو عامر، العلاقات الروسية الاسرائيلية المصالح المشتركة...، مرجع سابق، ص2.
[2]- المرجع نفسه، ص3.

الهولوكوست، واعتبرت الزيارات خطوة مهمة لتعزيز العلاقات الثنائية، كما زار تل أبيب عام 2012 و 2014، بالمقابل كان هناك العديد من الزيارات المتكررة لرؤساء الوزراء الاسرائيليين (شارون، أولمرت ونتنياهو)، فزارها أولمرت عام 2007، كذلك نتنياهو الذي كان له الحصة الأكبر من الزيارات كرئيس وزراء وخاصة خلال سنوات الأزمة السورية، كما توالت الزيارات على مستوى وزراء الخارجية البلدين حتى أصبحت شبه روتينية.

الى جانب ذلك فإن هناك معطيات سياسية تبدلت في المنطقة ساهمت في تطوير العلاقة بين البلدين، مثل التغير الحاصل في طبيعة الصراع الإقليمي في المنطقة، من صراع عربي-اسرائيلي الى صراع عربي-إيراني وصراع عربي-عربي، كذلك فإن السياسة التي اتبعها الرئيس الاميركي الأسبق باراك أوباما في الشرق الاوسط القائمة على الانكفاء والتردد ساهمت في استغلال روسيا لثغرات هذه السياسة وتطوير العلاقات مع إسرائيل، وتقرب بوتين ونتنياهو وخاصة بعد الأزمة الاكرانية في عام 2014 التي زادت الخلاف بين روسيا والغرب، فالموقف الاسرائيلي فهم أنه الى جانب روسيا بعد انسحاب المندوب الاسرائيلي من جلسة التصويت في مجلس الأمن على قرار يدين روسيا لضمها شبه جزيرة القرم، يعود هذا الموقف الى تعاظم الدور الروسي في الشرق الأوسط خاصة من خلال الأزمة السورية باعتبار أن اسرائيل ستجد نفسها في مواجهة مع موسكو في عدة قضايا مهمة بالنسبة لها في المنطقة كالبرنامج النووي الايراني. إن المكاسب التي يمكن أن تجنيها روسيا من خلال تعاظم دورها في الشرق الوسط من علاقاتها باسرئيل، تتجلى في أنه لأول مرة منذ 1948 تشارك موسكو في عملية السلام العربي الاسرائيلي، بدايةً في مؤتمر مدريد 1991 والمفاوضات التي تلته، ثم توقيع اتفاقيات أوسلو 1993، وأصبحت عضواً في الرباعية الدولية الى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة، كما شاركت في إعداد خارطة الطريق عام 2002 التي كانت تهدف لاقامة الدولة الفلسطينية، وإن كانت هذه الورقة مستوحات بشكل أساسي من الولايات المتحدة.[1] كما ذكر شمعون بيريس وفلاديمير بوتين "عملية السلام" خلال اجتماعهما في موسكو في تشرين الثاني 2012، حيث دعا بوتين لاستئناف المفاوضات وتّم الاعتراف بدور الوسيط الروسي من قبل نظيره الإسرائيلي.[2]

[1]- Laurent Rucker, Israël, l'union soviétique et la Russie, groupes d'auteurs, L'Etat d'Israël, librairie Arthème Fayard, paris, 2008, p382.

[2]- Igor Delanoë, Russie-Israël: les défis d'une relation ambivalente, revue de Politique étrangère, Printemps 2013, p126.

كذلك تطمح روسيا إلى لعب دور أكثر فاعلية في عملية السلام خصوصاً من البوابة السورية على اعتبار أنّ البوابة الفلسطينية محصورة بالطرف الاميركي.

2- التعاون على المستوى العسكري:

انعكس تحسن العلاقات السياسية على المصالح المشتركة وزيادة التعاون على عدة مستويات، فعلى المستوى العسكري، تمثل التعاون في اضعاف الحركات الاسلامية التي تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي لكلا البلدين، وهي من العوامل التي دفعت بوتين بتجاه اسرائيل خصوصاً في سنين حكمه الاولى، وخاصة في صراعه مع جمهورية الشيشان المنشقة في شمال القوقاز، وهو صراع بدأ في أوائل التسعينات، وكان أساساً حركة انفصالية علمانية أصبحت ذات طبيعة إسلامية متطرفة بشكل متزايد، ويعزى ذلك بقدر كبير إلى سياسات موسكو الصارمة في الشيشان، وقد شبّه بوتين صراع روسيا ضد الإرهاب بصراع اسرائيل ضده، وعلى مر السنين، أجرى هذه المقارنة ذاتها في اجتماعاته مع عدة مسؤولين اسرائيليين رفيعي المستوى. ووفقاً لوكالة "تي أس جي إنتل بريف" (TSG IntelBrief)، ففي تشرين الثاني 2003، وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون، الذي يجيد اللغة الروسية، والذي شكّل علاقة شخصية وطيدة مع بوتين، فوصفه بـ "الصديق الفعلي لإسرائيل"، وكانت اسرائيل من بين الدول القليلة التي لم تنتقد بوتين على خلفية الإجراءات التي اتخذها في الشيشان.[1] فاعتبرت مكافحة الإرهاب من القضايا المشتركة بين البلدين باعتبار أنهما يوجهان خطر الاسلام الرديكالي، والذي يعد سبباً من أسباب التنسيق وإقامة التفاهمات بينهما، وفي العام 2005 وضع الخبراء الإسرائيليون والروس خطة مشتركة لإقامة سياج أمني في الشيشان، على غرار النموذج الاسرائيلي في الضفة الغربية.[2]

[1]- آنا يورشفسكايا، نضوج العلاقات الاسرائيلية الروسية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الدنى، واشنطن، 2016، ص1.
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-maturing-of-israeli-russian-relations

[2] - Salomé Stoikovitch, Relations Israël - Russie: alliance ou défiance?, Diploweb, 12 décembre 2012.

بعد حرب الشيشان كانت الرغبة في محاصرة الحركات الاسلامية دافعة للبلدين للتعاون والقيام بالتدريبات المشتركة عام 2004 وتوثيق التعاون والأمن الاستراتيجي، فبالرغم من اختلاف نظرة كل منهما للحركات الاسلامية الا أنهما يلتقيان في توظيف الأوصولية الإسلامية لجني مكاسب سياسية وأمنية، سيما ما يتعلق بربط بعض الفصائل الإسلامية بتنظيم القاعدة، فبعد أحداث 11 أيلول 2001 ربطت إسرائيل الفصائل الفلسطينية ذات التوجهات الاسلامية كحركة حماس والجهاد الاسلامي بتنظيم القاعدة. وكانت حركة الجهاد الاسلامي قد أطلقت تهديداتها لإسرائيل عبر أشرطة مصورة وعبر مواقع الانترنت، مما أثار هواجس إسرائيل من إنشاء فرع للقاعدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتُرجم هذا الخوف عبر تقارير تظهر بين الحين والآخر تُنبىء بإنشاء خلايا للقاعدة في غزة، وقد زادت كثافة هذه التقارير مع الانسحاب الاسرائيلي من غزة صيف 2005.[1]

وعلى ضوء العمل المشتترك في مكافحة الإرهاب استضافت تل أبيب الدورة الاولى من مؤتمر مكافحة الارهاب، حيث أكد الطرفان على أهمية وقف إنتشار الارهاب والافكار المتطرفة الرديكالية، وكان من أهم توصيات هذا المؤتمر، أهمية مشاركة باقي الدول وتكوين قوات مختصة لمكافحة الارهاب تعمل في ضوء القانون الدولي التي يصل اليها مجلس الأمن بالامم المتحدة. وتم الاتفاق على عقد دورة ثانية من هذا المؤتمر في موسكو مما يوحي باستمرار العمل المشترك بين البلدين فيما يخص الارهاب والتعاون في هذا الملف تحديداً. كذلك يظهر من خلال المؤتمرات الصحافية أو من خلال الزيارات التي يقوم بها بوتين إلى تل أبيب وتصريحاته عن تعزيز التعاون في مجال الارهاب حيث يرى أن إسرائيل تعرف هذه الظاهرة ليس بالسمع وانما تحارب الإرهاب، وإنهما حليفان من هذا المنظور، ويدل على أن هذا الملف من أهم الملفات التي تأتي على قمة الملفات التي يتعاون فيها البلدين معاً.

إن الشراكة بين إسرائيل وروسيا لها أبعاد استراتيجية عسكرية، فلعبت اسرائيل دوراً في العمل مع روسيا على تحديث جيشها، كما أصبحت مصدراً مهماً للتقنية العسكرية الروسية حيث أن مستوى التطور والتحديث في إسرائيل يساعد على التحديث التي تحتاج إليه روسيا، فكان هناك تأثير ملموس على الجيش والمؤسسة العسكرية في كلا البلدين من جراء التقارب بينهما.

[1]- خالد وليد محمود، آفاق الأمن الاسرائيلي: الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007، ص119-120.

وقع الطرفان العديد من الاتفاقات في هذا المجال والتي أدت إلى تعزيز التعاون الأمني والعسكري طويل الأمد بينهما : بدءاً من اتفاق الصناعات العسكرية عام 1995 والذي جدد عام 2000، وفي 2010 وقعت أكبر اتفاقية بين الطرفين في هذا المجال حيث قامت روسيا بشراء 12 طائرة بدون طيار وفق لاتفاقية عقدت بين الطرفين، كما اتفقا على التعاون في المجالات إعداد الكوادر العسكرية وتبادل المعلومات وتطوير الاتصالات، ودراسات التاريخ العسكري، واعتبر الجانب الاسرائيلي هذا الاتفاق بمثابة الاتفاق التاريخي ودفعة جديدة لتطوير العلاقات بين البلدين، وهما يتخذان مواقف متقاربة إن لم تكن متطابقة حيال الكثير من التحديات الامنية، ولا سيما مكافحة الارهاب الدولي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، إن هذه الاتفاقات من شأنها ترك اثارها على العلاقات الروسية العربية من جهة، ومن جهة آخرى تؤدي الى تحول جدي في العلاقة بين البلدين، وقد يؤثر ذلك في المستقبل على مجمل المواقف الروسية الاستراتيجية التقليدية. إضافة لذلك فقد تم في 2010 توقيع اتفاق لإنشاء مصنع لتجميع طائرات من دون طيار من في مدينة كاترين بيرغ في روسيا. وفي 2011، تلقى المصنع طلبات من وزارة الدفاع الروسية بقيمة 1.3 مليار روبل. وفي 2016، صرّح وزير الدفاع الروس ييوري بوريسوف، بخطط لشراء 3 مصانع تجميع بين 5 أعوام و 10 أعوام.

ويمكن رصد عدد من الأهداف التي تسعى اسرائيل تحقيقها من علاقتها العسكرية بروسيا:

- تزويد روسيا بأخر منتجاتها التسلحية واصدارات سوقها في الصناعات العسكرية.
- إعداد الكوادر الفنية والعسكرية، وتبادل المعلومات.
- دخولها بشراكة مباشرة مع روسيا من خلال التصنيع الحربي، وتحاول التأثير عليها بعدم تسليح حلفائها وبالامتناع عن تنفيذ العهود المبرمة والاتفاقيات مع إيران فيما يخص تزويدها بالسلاح والعتاد والسلاح النوعي الذي قد يخل بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة.

قد تكون هذه الاتفاقيات مدخلاً لأسرائيل لتمتلك حق الاعتراض على أي صفقة سلاح أو تعاون يمكن أن يحدث بين أي دولة عربية أو شرق أوسطية مع روسيا وتلك الاحتمالات ضعيفة لان روسيا تملك ثقل سياسي ومكانة دولية مما يكسبها حرية في التصرف في سياستها الخارجية مع الأخذ في الاعتبار للاوزان النسبية لمصالحها مع كل دولة.[1]

[1]- مي ياسر حمام، العلاقات الروسية الاسرائيلية في عهد بوتين...، مرجع سابق، ص20-21.

لم تكن روسيا عدواً يوماً لاسرائيل، فعلى الرغم من انتقادها الممارسات العسكرية الاسرائيلية تجاه الفلسطنيين، إلا أنها لم تطعن في أساس وجودها، بل دعتها الى اتخاذ موقف معتدل والتصالح مع جيرانها العرب، فليس لروسيا سوى الحلول الوسطية في قضايا تكون اسرائيل أحدى أطرافها، في ظل وجود مليون يهودي من أصل روسي في اسرائيل، والدور الذي يلعبه هؤلاء على الصعيد الاقتصادي، إضافة لحجم المصالح الاقتصادية والتجارية بين البلدين، والتي نظمت بمجموعة من الاتفاقيات شملت مختلف المجالات كالزراعة والسياحة والغاز والتكنولوجيا والطاقة والفضاء، فتم توقيع أكثر من 10 اتفاقيات في الفترة الممتدة من 1994 وحتى 2010.

3- التعاون على المستوى الاقتصادي التجاري:

أصبحت العلاقات الاقتصادية والتجارية ذات أهمية كبيرة بين البلدين، وخاصة بعد تحسن وتعزيز العلاقات بتولي بوتين السلطة، حيث سعى الطرفان إلى التفاهم على تطوير علاقاتهما الاقتصادية لتشمل مجالات واسعة وفي مقدمتها مجالات الغاز والطاقة والسياحة والزراعة والتكنولوجيا المتطورة والفضاء، حيث نظمت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين بمجموعة من الاتفاقيات فقد وقعت الدولتان أكثر من عشر اتفاقيات منذ عام 1994 وحتى عام 2010.

ففي عام 1994 وقعت الدولتان ست اتفاقيات للتعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والصناعة الزراعية والزراعة والطيران، السياحة، الثقافة والتعليم ، الصحة وعلم الطب. وفي العام 1996 وقعتا اتفاقية تعاون في مجالي البريد والاتصالات، وفي عام 1997 وقعتا اتفاقية في مجال الحرب ضد الجريمة. وفي العام 2000 وقعتا اتفاقيتين: واحدة في مجال منع الازدواج الضريبي وآخرى في مجال إقامة مراكز ثقافيّة في الدولتين.

وتم إنشاء ما عرف بالمجلس الاقتصادي الروسى الاسرائيلي، ويقوم المجلس بإقامة مؤتمرات بحضور العديد من الخبراء فى المجال الاقتصادي للتشاور بشأن المشروعات والاهتمامات المشتركة حيث تحولت العلاقة بين البلدين من ثقة متبادلة إلى التعاون فى مجالات عدة، كما أنّه بإنشاء هذا المجلس و توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية، تم التمهيد للتعاون في المجال التكنولوجي، حيث تعتبر روسيا

بمثابة سوق لسلع التكنولوجية التي تنتجها اسرائيل، والتي يصعب تصرفها في الأسواق العربية لأسباب سياسية.[1]

هناك الكثير من الفوائد لكلا البلدين من جراء تحسن العلاقات الاقتصادية، فمن ناحية اسرائيل فإنّ الاستثمار في روسيا مربح جداً لأن كلفة الإنتاج أقل من التصنيع في اسرائيل، أما بالنسبة لروسيا فتستفيد من خلال فتح وإحياء المنشآت الصناعية غير الناشطة وفتح أماكن عمل جديدة، وما ينتج عن ذلك من تأثير إيجابي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

أولاً- أهم المشروعات الاقتصادية المشتركة بين الدولتين، والتي شملت مجالات عدة منها:

أ-صناعة الأدوية: أقامت شركة الأدوية الاسرائيلية Teva pharmaceutical industries Ltd ، معملاً في مدينة ياروسالف عام 2014.

ب-السكك الحديدية: قامت الشركة الروسية التي انشأت مترو الموسكوفية بإنشاء خط سكة حديدية يربط تل أبيب بالقدس بالتعاون مع الشركة الاسرائيلية Minrav Holdings Ltd و قد تم الانتهاء من المشروع عام 2013.

ج-في المجال الزراعي: فى 2014 استثمرت الشركة الاسرائيلية LR Group فى إقامة مجمعات حيوانية لإنتاج الحليب فى جمهورية الشيشان ومناطق الحكم الذاتى اليهودى، وفي منطقة تامبوف. كما أطلقت الشركة الاسرئيلية AquaMoaf مشروعا لتربية سمك السلمون فى منطقة كالوجسكايا. وبدعم من حكومتي البلدين أنشئ مركز التكنولوجيا الزراعية عام 2013 في جامعة تيمييازوف للزارعة.[2]

د-الغاز : بعد اكتشافات الغاز الضخمة التي توصلت إليها اسرائيل في شرق حوض البحر المتوسط، كان هذا التطور فرصة تاريخية للتعاون مع روسيا في هذا المجال، وإمكانية للاسهام في إيجاد أسواق جديدة للغاز الروسي. لذا تحولت اسرائيل الى شريك مهم وحيوي لروسيا في مجال اقتصاديات الطاقة مما يجعلها في المقابل تدافع عن المصالح الاسرائيلية واكسابها مكانة إقليمية مرموقة، مع العلم أن النفط ومشتقاته يشغل مكانة مهمة في التعاون الروسي الاسرائيلي في مجال الطاقة، حيث أن نسبة

[1]- محمد البنداري، العلاقات الروسية الاسرائيلية في ضوء الربيع العربي...، مرجع سابق، ص2.
[2]- سمير رمان، العلاقات الروسية الاسرائيلية، مرجع سابق، 5-6.

30-40% من إجمالي التصدير الروسي الى اسرائيل من هذه العناصر، كما إنه من أكثر المشاريع الان هي توريد الغاز الطبيعي الروسي إليها حيث تم إجراء مباحثات مع شركة "غاريروم" الروسية بهذا الشأن خاصة وأن الاستهلاك الاسرائيلي للغاز سيتضاعف كثيراً وذلك يجعل صناعة الطاقة وامداداتها من الاتجاهات الأساسية للتعاون بين البلدين. وقد عقدت الدولتان منذ بداية القرن الحالي شراكة في مجال الطاقة، حيث وقعتا عام 2004 اتفاقية لاستعمال خط أنابيب النفط عسقلان- إيلات، التي تقضي بأن ناقلات النفط القادمة من نوفوروسيسك في البحر الأسود تفرّغ النفط المحمّل في عسقلان ليُنقل عبر الأنابيب إلى إيلات ثم يعاد تحميله على ناقلات في إيلات للشحن إلى آسيا لإمداد الأسواق الآسيوية بالنفط الروسي. هذا المسار أقصر من المسار التقليدي حول أفريقيا، وأرخص من المرور عبر قناة السويس.[1]

ثانياً- المستوى السياحي: تُعد اسرائيل وجهة سياحية للسياح الروس، ففي 2014 قصد حوالى 1.829 مليون سائح روسي اسرائيل للاستجمام. يعد عدد السياح الروس إلى إسرائيل هو ثاني أكبر عدد سياح يزوها بعد الوافدين من الولايات المتحدة الأميركية، خاصة بعد إلغاء نظام تأشيرات السفر بين البلدين فى أيلول 2008، فالدولتان تقومان بتعزيز السياحة بينهما. وتعتبر هذه الخطة مهمة ليس فقط اقتصادياً بل تساهم ايضاً في تطوير العلاقات بين الشعبين على الاصعدة كافة، ويبلغ دخل اسرائيل من هذه السياحة مليار دولار في السنة. أى انه مصدر مهم من مصادر الدخل القومى الاسرائيلي، ولا تكتفى إسرائيل بذلك بل تبحث مع الجانب الروسى زيادة السياحة الروسية إلى البحر الميت وإلى القدس، وهو ما يقود إلى زيادة عدد الرحلات الجوية بين البلدين الذي يبلغ 80 رحلة في الأسبوع.[2]

ثالثاً- أما بالنسبة للعلاقات التجارية فإن إنشاء المجلس الاقتصاري الروسي الاسرائيلي أدى الى تطور العلاقة بين البلدين وزيادة التعاون في مجالات عدة أولها التبادلات التجارية. فقد وضعت روسيا خلال خطتها بالعودة إلى المنطقة مسألة تطويرعلاقاتها باسرائيل ضمن أولوياتها في الشرق الأوسط للفترة بين عام 2000 و2006، إذ تضاعف حجم التجارة بينهما في حين وصل في عام 2007 الى 1.5 مليار دولار الى جانب مليار دولار آخرى على هيئة صفقات من مواد الطاقة، وباتت روسيا تؤمن

[1] - Laurent Rucker, Israël, l'union soviétique ..., op.cit., p.383.

[2]- مي ياسر حمام، العلاقات الروسية الاسرائيلية في عهد بوتين..، مرجع سابق، ص 22-23.

لاسرائيل نحو 88% من احتياجاتها النفطية، الى جانب اتفاق الجانبين على زيادة حصة اسرائيل من صادرات الغاز الروسي الى 25% بحلول عام 2025.[1]

تعتبر اسرائيل واحدة من أكبر ثلاث شركاء تجاريين لروسيا في الشرق الأوسط إلى جانب كل من إيران وتركيا، حيث تستورد بشكل أساسي، الماس الخام والهيدروكربونات 46.5% بينما تشمل الوردات الروسية المنتجات الزراعية 1.6 والمنتجات الإلكترونية المصنعة 10% والمعدات الطبية 8.5%. وقد كان وزير حماية البيئة والقضايا المتعلقة بالقدس زئيف إلكين المشارك في اللجنة الحكومية المشتركة الروسية الاسرائيلية للتعاون التجاري الاقتصادي، قد قال: إن روسيا واسرائيل تعملان على رفع حجم التبادل التجاري الذي يبلغ 3 مليارات دولار، وقال أيضاً : إننا نسعى جاهدين لتجاوز الرقم الذي وصلنا إليه عام 2014، وتشير مستندات اللجنة الحكومية المشتركة إلى أن حجم التبادل التجاري الروسي الاسرائيلي في عام 2017 بلغ 2.5 مليار دولار، بزيادة قدرها 14 بالمئة. وبنسبة نمو بلغت 13 بالمئة في الأشهر السبعة الأولى من هذا العام، ليصل إلى 1.6 مليار دولار.[2] كما اعتبر في مؤتمر عقد في موسكو حول العلاقات أنّ لا يزال هناك الكثير من الإمكانيات لزيادة التجارة الحرة مع روسيا والانضمام إلى الاتحاد الأوراسي الذي أُنشىء في كانون الثاني 2018 وكان الجانب الروسي قد أعلن على لسان وزير الخارجية سيرغي لافروف في أيلول 2018، أن المفاوضات بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرّة بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي واسرائيل لا تزال جارية.

4- التعاون على المستوى العلمي والثقافي:

بدأ التعاون فى مجال التعليم و الثقافة بين البلدين بتوقيع اتفاقية عام 1994، وفى العام نفسه تم توقيع اتفاق لتنظيم التعاون الثنائي في المجال العلمي. حيث نظمت العلاقات بين البلدين فى هذه المجالات اتفاقيات وقعت فى العام نفسه كما قاموا بتعميق التعاون بينهم ليشمل مجالات اخرى كالتكنولوجية المعلوماتية والإتصالات والمواصلات وأبحاث الفضاء.

[1]- إبراهيم كاخيا، روسيا لاعب اقليمي أم تخبط وعجز، مجلة الدفاع العربي، بيروت، العدد الخامس، السنة 32، 2008، ص30-31.

[2]- محمد البنداري، العلاقات الروسية الاسرائيلية في ضوء الربيع العربي...، مرجع سابق، ص2.

أ-التكنولوجيا المتقدمة: في 2011، جرى اتفاق بين مركز الإبداع الروسى "سوكولوفا" والشركة الاسرئيلية Ariel R&D على أطلاق مشروع بهدف تعزيز التعاون في مجال الإبداع التجاري وفي 2012، بدأت الشركة الروسية "روسالوكس" بإنتاج شرائح للمعدات الإلكترونية ببراءة اختراع اسرائيلية، وكما بلغت قيمة الاستثمار المشترك 870 مليون روبل. تنشط شركات روسية عدة فى سوق المعلومات التكنولوجية الاسرئيلية، على رأسهم شركة "ياندكس" الروسية والتى أستثمرت ملايين الدولارات فى مجال التكنولوجية في اسرائيل كما أشترت تقنية جوالة تعمل على جمع المعلومات الجيولوجية، هذا التقنية الجوالة تتعاون مع الشركة الروسية yota devices والشركة الاسرائيلية Cellrox فى مجال تتطوير هذا التقنية مما يعزز من سبل التعاون وانتقال الخبرات بين البلدين والخبراء كما تتدفق الأستثمارات ويزداد معدل التبادل التجارى.[1]

أما فى مجال تكنولوجيا صناعة الطائرات بدون طيار، تسعى روسيا للحصول على أحدث تقنيتها، وتعتمد على اسرائيل فى مدها بتقنيات تلك التكنولوجيا المتطورة، كما تحاول تنفيذ مشروعات مستقبلية مقترحة بين البلدين حيث تجرى مفاوضات معها وتحاول إقناعها بتعزيز التعاون التكنولوجي وبدء مشروع مشترك لصنع طائرات صغيرة من دون طيار من نوع جديد، لتستعملها الدولتان ولبيعها أيضا إلى دول أخرى.

ب-تقنية النانو: وقع البلدان اتفاقية تعاون فى مجال تكنولوجية النانو والعمل المشترك على أمداد روسيا بالتقنيات المتطورة التي تنقصها، وقد أقامت الشركة الروسية "روسنانو" شركة لها في اسرائيل، حملت اسم روسنانو اسرائيل. وتقوم هذه الشركة بالاتصال مع شركات اسرائيلية مختصة في مجال تكنولوجيا النانو بغرض التعاون معها أو شرائها. وينضمّ رئيس شركة روسنانو الروسية أحيانا للوفود المرافقة للرئيس بوتين لاسرائيل بغرض دفع التعاون بين الدولتين في هذا المجال إلى الأمام.[2]

ج-أبحاث الفضاء: وقعت الوكالتان الفضائيتان الروسية والاسرائيلية في آب 1991 مذكرة تفاهم لتنظيم التعاون بينهما في مجال الفضاء. في شهر كانون الثاني 2000 قام الصاروخ الروسي باطلاق القمر الصناعي الاسرائيلي "آروس- 1A". وفي عامي 2003 و2006 تم اطلاق القمرين الصناعيين

[1]- سمير رمان، العلاقات الروسية الاسرائيلية، مرجع سابق، ص6.
[2]- مي ياسر حمام، العلاقات الروسية الاسرائيلية في عهد بوتين...، مرجع سابق، ص24-25.

الاسرائيليين "عاموس –2 " و"آروس – 1B" بواسطة صاروخين روسيين. في عام 2011 ، أطلقت وكالة الفضاء الروسية Ros cosmos القمر الصناعي الاسرائيلي الجديد عاموس5 من بايكونور.[1] وكانت الدولتان قد وقعتا عام 2010 اتفاقاً في مجال الفضاء واستخدام المجال الفضائي لأغراض سلمية. وخلال المدة من 1995 الى 2014، وضعت الصواريخ الروسية 9 أقمار صناعية اسرائيلية على مدار الأرض.[2] كذلك تبحث روسيا مع الخبراء الاسرائيليين فكرة إقامة محطة ليزر لقياس المسافات في إسرائيل تعمل فى إطار منظومة جلوناس الفضائية الروسية للإرشاد وتحديد المواقع وهو مشروع من شأنه زيادة الخبرات المتبادلة بين البلدين فى المجال الفضائي.

تتعدد المصالح المشتركة التي تجمع البلدين في مختلف المجالات، كل ذلك أدى إلى تطور العلاقات بينهما، مما جعل عوامل التقارب أكبر من عوامل الخلاف التي يمكن أن تحدث عند اختلاف النظرة أوالتضارب في المصالح في العديد من الأزمات والأحداث مثل الأزمة السورية، فالعلاقات الاقتصادية أصبحت بسرعة العنصر الأكثر أهمية في العلاقات بين البلدين وحققت تحسناً كبيراً بعد إعادة تفعيلها عام 1991، فالجانب الاقتصادي له دور ليس بالهين على مسار العلاقات بينهما، إضافة لذلك فأن وجود مليون يهودي من أصل روسي في اسرائيل حيث يشكلون حوالي 20% من سكانها، شكل ذلك عاملاً مهماً لتقوية العلاقات، وتعتقد أوساط سياسية اسرائيلية أن موسكو تمتلك تأثيراً كبيراً على تل أبيب من خلال هذا العامل، ويمكن قراءة هذا التأثير في تعليق الرئيس بوتين على الأحداث في الأراضي الفلسطينية واستمرار الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الفلسطنين، حيث شدد على العلاقات الطيبة مع العالم العربي لكنه أشار إلى اهتمامه بأكثر من مليون ناطق باللغة الروسية في اسرائيل، إلى درجة دعته لاعتبارها إحدى الدول الناطقة بها، وما لذلك من أهمية ثقافية وحضارية تحرص عليها روسيا، كمفتاح لمستويات آخرى من الأهمية السياسية والاقتصادية.[3]

[1] - Salomé Stoikovitch, Relations Israël…, op.cit.

[2]- سمير رمان، العلاقات الروسية الاسرائيلية، مرجع سابق، ص7.

[3]- عدنان أبو عامر، العلاقات الروسية الاسرائيلية المصالح المشتركة...، مرجع سابق، ص9.

الفصل الثاني:

العلاقات في ظل الأزمة السورية

شكل الدور الذي لعبته كل من روسيا واسرائيل تأثيراً كبيراً فى الأزمة السورية، من خلال استخدامهم العديد من الوسائل السياسية والعسكرية من أجل تحقيق أهدافهم في سوريا والحفاظ على مصالحهم التي تشابكت في بعض الأحيان، فكان ذلك دافعاً للتعاون من أجل عدم الوصول إلى المواجهة المباشرة التي ستكون مكلفة جداً على كليهما في ظل وجود كم كبير من المصالح المشتركة، والتي شكلت في كل مرة سبباً اساسياً لعدم تحول أي اختلاف بينهما حول أي أزمة إلى مواجهة، وهو ما جرى في الأزمة السورية.

الفقرة الأولى: الدور الروسي والاسرائيلي في الأزمة السورية

اختلف الدور الذي لعبته كل من روسيا وإسرائيل في الأزمة السورية وفقاً لمصالح وأهداف كل منهما، ووفقاً لاختلاف شكل العلاقات التي تربطهما بأطراف الأزمة إن كان على المستوى الداخلي السوري أو على المستوى الخارجي، ومما لاشك فيه أن لتدخلهما في الأزمة أثراً كبيراً على مجرى أحداثها واستمرارها، وتغير النتائج فيها. سيظهر هنا دور كل طرف منهما في الأزمة السورية على حده.

1-الدور الروسي:

تعود العلاقات الروسية السورية الى أربعينيات القرن الماضي، فكان الاتحاد السوفياتي من أوائل الدول التي أعترفت باستقلال سوريا عام 1943، لتتطور بعدها العلاقات في فترة الخمسينيات، فعرف التعاون التجاري العسكري نمواً مطرداً خاصة بعد اتفاقية 1957 التي تم بموجبها تقديم معونات عسكرية ومالية إلى سوريا قدّرت بحوالي 294 مليون دولار،[1] لتصبح سوريا المنحازة في تطورها الاشتراكي من أهم حلفاء الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط.

ترسخت أسس التعاون المشترك بين الطرفين مع مجيء حافظ الأسد على رأس السلطة في سوريا، وتعمقت الروابط بين البلدين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، فعمل الاتحاد

[1]- مخائيل عوض، سوية صناعة النصر...، مرجع سابق، ص134.

السوفياتي على تسليح سوريا ومساعدتها على تحقيق التوازن والثقل الاستراتيجي في مواجهة اسرائيل. وساهم أيضاً في بناء البني التحتية للاقتصاد السوري، ومكنه ذلك امتلاك الكثير من التسهيلات في سوريا خلال الحرب الباردة، فقام بإنشاء مركز الدعم المادي والتقني للأسطول البحري السوفياتي في ميناء طرطوس السوري أو كما تعرف بقاعدة طرطوس البحرية والتي تعتبر المقر الأساسي للقوات الروسية في سوريا والمنطقة، وكان لها دور بارز في الأزمة السورية، وقد أنشأت بموجب اتفاق موقع بين الطرفين عام 1971، وتتمتع بأهمية جيوسياسية عظيمة بالنسبة لروسيا نظراً إلى كونها المنشأة الروسية الوحيدة من هذا النوع في الخارج، ولها أهمية كبيرة للبحرية الروسية، وكما قال الأدميرال السابق في البحرية الروسية إدوارد بالتين: "إنّه من المفيد جداً أن يكون لروسيا مرفأ في البحر المتوسط تتوقف فيه القطع البحرية الروسية بدلاً من العودة إلى قواعدها في البحر الأسود كلما انتهت من الاعمال الدورية في البحر المتوسط "، يذكر أنّ البحرية الروسية توقفت عن العمل بها وعن استخدام التسهيلات عقب انهيار الاتحاد السوفياتي.[1]

ظل الاتحاد السوفياتي في ظل الحرب الباردة الحليف الأول والمصدر الأساسي للمساعدات العسكرية لعدد من البلاد العربية وعلى رأسها سوريا، ففي عام 1989 كان لروسيا 2300 خبيراً عسكرياً في سوريا، كذلك بلغ عدد الخبراء الاقتصاديون والفنيون 2800 خبير خلال العام نفسه، وجاء ذلك في إطار معاهدات الصداقة التعاون الموقعة بين الطرفين عام 1980.[2] فالتعاون السوفياتي ومن ثم الروسي مع سوريا لم يكن فقط عسكرياً أو اقتصادياً بل تعدى ذلك الى الجانب الثقافي والعلمي أيضاً، اذ كانت روسيا وما زالت ومن قبلها الاتحاد السوفياتي، تقدم المنح الدراسية والتعاون العلمي والثقافي في مجالات متعددة مع سوريا، وقد أثمرت العلاقات العديد من الاتفاقيات والمشاريع على كافة الاصعدة.[3]

عند انهيار الاتحاد السوفياتي وتدهور الاوضاع الداخلية في روسيا وانتهاء الحرب الباردة، وفي ظل انشغال القيادة الروسية بحل مشاكلها الداخلية المتفاقمة من ناحية، واتجاهها الواضح نحو الغرب والولايات المتحدة من ناحية آخرى، شهدت علاقات روسيا مع حلفائها التقليديين في المنطقة ومنهم

[1]- لمى الأمارة، الاستراتيجية الروسية...، مرجع سابق، ص283-284.
[2]- عايدة العلي سري الدين، البوابة السورية...، مرجع سابق، ص39.
[3]- نجاح العطار آخرون، سورية في مواجهة الحرب الكونية...، مرجع سابق، ص590.

سوريا، تقلصاً ملحوظاً كان أوضح ما يكون في ما يتعلق بمبيعات السلاح إليهم، والتي شهدت انخفاضاً ملحوظاً في تلك الفترة.[1]

دخلت العلاقات في عهد بوتين مرحلة جديدة يمكن وصفها بعودة التحالف الاستراتيجي، فتم تطوير العلاقات واستمر عقد الاتفاقيات، والأهم من ذلك فقد تولدت حالة من التنسيق بين الطرفين في الأمور الاقليمية والدولية، وهذا ما تأكد من خلال الزيارات المتبادلة والمتكررة للمسؤولين في البلدين، ففي عام 2005 زار الرئيس السوري روسيا والتقى بوتين وتم خلال الزيارة توقيع وعقد عدد من الاتفاقيات والصفقات بين البلدين، كان أهمها توقيع اتفاقية تم خلالها شطب 73% من الديون السورية المستحقة لروسيا، والتي تراكمت من خلال صفقات السلاح مع الاتحاد السوفياتي، والتي وصلت عام 1992 لأكثر من 13 مليار دولار، إضافة لذلك تم إعادة افتتاح قاعدة طرطوس البحرية والتي توقف العمل بها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لتعود الى العمل لاستقبال القطع البحرية الروسية.

كما قام الرئيس السوري بزيارة آخرى عام 2008 لروسيا، شكلت دافعاً مهماً في العلاقات بين الطرفين وشهدت توقيع العديد من الاتفاقيات أيضاً، وكان واضحاً الحرص على تطوير العلاقات الثنائية بشتى المجالات، إضافة الى ذلك قام الرئيس الروسي ميديديف عام 2010 بزيارة لسوريا، سعى من خلالها لرفع التعاون الاستراتيجي بين البلدين والتنسيق المشترك، كل ذلك ولّد رؤية متطابقة بما يخص القضايا الإقليمية والدولية. فكانت سوريا من الداعمين للموقف الروسي في الأزمة الجورجية عام 2008، وكانت من أوائل الدول التي أيدت روسيا بشكل واضح وعلني في هذا الشأن، كذلك بالنسبة للصراع في الشيشان فكانت أيضاً داعمة للموقف الروسي.

بالمقابل نرى الدعم الروسي لسوريا يظهر جلياً في الصراع الدائر منذ 2011، وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، فكان هذا الموقف الداعم من أبرز وأهم الأسباب التي ساعدت على بقاء وصمود النظام السوري، وعدم تقسيم سوريا.

فسوريا تشغل حيزاً مهماً في الحسابات الروسية نظراً للأهمية الجيوسياسية التي تشكلها في المنطقة، فأهمية سوريا بالنسبة لروسيا لا تقتصر على العلاقات والحسابات التاريخية بل هناك رهانات تتعلق بالجيوبولتيك الإقليمي ومكانة السوريين فيه، فلم يتغير موقعها في الحسابات الجيوسياسية للدولة

[1]- عايدة العلي سري الدين، البوابة السورية...، مرجع سابق، ص43.

الروسية منذ عهد الاتحاد السوفياتي، فالصراع الدولي على البحر المتوسط يمثل أحد عوامل التمسك الروسي بسوريا حتى يومنا هذا. إضافة لذلك تستند سياسة موسكو في الشرق الأوسط الى المكانة السياسية التي تتمتع بها سوريا في المنطقة، واستحالة الوصول الى سلام عربي اسرائيلي من دون دمشق.

في أحداث الربيع العربي اتسم الموقف الروسي بالتحفظ والحذر مما يجري في البلاد العربية، لكن هذا الموقف تغير ووصل إلى حد المواجهة عندما وصلت الأحداث إلى سوريا، فكان موقفها واضحاً بدعم النظام السوري، فالموقف الروسي القائم على الترقب والحذر من أحداث الربيع العربي التي هللت له أميركا والأوروبيين كفاتحة للديمقرطية، يعود لنظرة موسكو لهذه الموجة باعتبارها عاملاً رئيسياً من عوامل تهديد الاستقرار ينطوي على عواقب وتداعيات تتهدد روسيا. لكن الأمر الذي اطلق الحراك الروسي تجاه سوريا كان تجربة العام 2011 في ليبيا حيث لم تعارض حينها فرض مجلس الأمن الدولي لمنطقة حظر جوي لحماية المدنيين هناك، وتم من خلال هذا التفويض اسقاط النظام الليبي بواسطة حلف الناتو، لذلك سارعت روسيا إلى الحؤول دون تكرار السناريو نفسه في سوريا.[1]

كانت روسيا قد عارضت التدخل الدولي في ليبيا بداية الأزمة، ولكن فيما بعد رضخت لتدخل الناتو عبر عدم عرقلة صدور القرار 1973 الذي يقضي بحماية المدنيين، وذلك بالامتناع عن التصويت في مجلس الأمن. كما إن ارتياب موسكو من دعم الولايات المتحدة لتيارات الإسلام السياسي في العالم العربي وعدم ممانعة وصولها إلى السلطة، وضعها أيضاً في موقع القلق من تصاعد هذا المدّ في أقاليمها الإسلامية، وهي التي لم تنس تجاربها في أفغانستان والشيشان.[2] فهناك هواجس لدى موسكو من قيام نظام إسلامي متشدد في سوريا وذلك بعدما شهدت الثورات العربية الآخرى صعود الأحزاب الإسلامية الى الحكم، ويمكن ربط هذه الهواجس بالتجارب القاسية التي واجهتها موسكو في مواجهة الحركات الإسلامية والانفصالية في الشيشان وبعض جمهوريات القوقاز ذات الأكثرية المسلمة.[3]

---

[1]- ديمتري ترنين، أهداف موسكو في الشرق الأوسط، ترجمة فوزي زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018، ص14-15.

[2]- مروان قبلان، المسألة السورية واستقطاباتها الأقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع في سوريا، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، 2015، ص16.
https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art473.aspx

[3]- ديمتري ترنيين، أهداف موسكو...، مرجع سابق، ص17.

كان الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية ثابتاً ويراعي مصالحها، فقد رفضت استصدار أي قرار يدين النظام وانتقدت العقوبات الأميركية والاوروبية عليه، كما انتقدت التدخل الخارجي في الشأن السوري، وخاصة في موضوع التسلح ورأت فيه زعزعة لاستقرار المنطقة على الرغم من أنها حاولت بدايةً انتهاج واظهار سياسة تفضي إلى الموازنة بين طرفي النزاع، عندما حمّلت النظام والمعارضة المسؤولية عن أعمال العنف.

عارضت روسيا قرارات كثيرة طُرحت في مجلس الأمن في محاولة لإدانة النظام، أو الدعوة الى العمل العسكري ضده، فأفشلت هذه المحاولات من خلال استخدام حق النقض الفيتوعدة مرات طوال سنين الأزمة، فاستخدمته لمنع صدور 12 قراراً بشأن سوريا منذ اندلاع الأزمة في أذار 2011 وحتى نيسان 2018 من بينها 6 قرارات ذات علاقة باستخدام السلاح الكيماوي.

كانت سوريا المكان الذي قرر بوتين أن يوضح فيه للعالم بأن الزمن الذي كانت فيه الولايات المتحدة تدير لعبة الأنظمة في الشرق الأوسط قد ولى إلى غير رجعة وأن المرجعية العليا في شؤون الحرب والسلم هو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث تملك روسيا حق النقض الفيتو.[1] واعتبرت روسيا عملية تغيير النظام ستكون مكلفة وصعبة بالنسبة إلى حجم مصالحها في سوريا والمنطقة، خصوصاً أنها تدير جزءاً من سياستها الخارجية في الشرق الأوسط من خلال علاقاتها المتطورة مع النظام في السنوات الأخيرة. لذلك تعددت أشكال الدعم الذي قدمته للنظام خلال الأزمة، فإلى جانب الفيتو في مجلس الأمن عارضت العقوبات التي فرضتها أميركا والدول الأوروبية عليه، حيث قامت بتقديم الدعم بوجه هذه العقوبات عبر تقديم قرض بالعملة الصعبة للدولة السورية، كما عملت على استمرار علاقاتها الاقتصادية والتجارية والعسكرية مع سوريا، واستمرت بتصدير النفط ومشتقاته، وتوريد الأسلحة بموجب العقود السابقة، واعتبرت أن الاسلحة الموردة هي أسلحة دفاعية ولا يمكن استخدامها ضد المتظاهرين السلميين مؤكدة انها تعمل ضمن القانون الدولي في هذا المجال.

لعبت موسكو دوراً مهماً على الصعيد السياسي والدبلوماسي، فعملت على صعيد المبادرات التي طرحت لحل الأزمة، من جنيف1 وصولاً لمؤتمر سوتشي عام 2019، إلا أن جميع هذه المبادرات

[1]- نزار عبد القادر، روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو-استراتيجية وتعقيدات مع الغرب، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، بيروت، العدد84، نيسان 2013.

لم تؤدِ الى حل الأزمة، ويمكن القول: إن ما فعلته هذه المبادارت هو تنظيم الصراع بين مختلف أطرافه، أكثر من عملها على حل الأزمة.

كانت الأزمة فرصة للتواصل بين روسيا والولايات المتحدة على الصعيد السياسي، حيث توصلا في حزيران 2012 الى صياغة بيان مشترك على إمكان إجراء مفاوضات بين الحكومة والمعارضة وتشكيل حكومة انتقالية، كما توصلا الى اتفاق عام 2013 يقضي بنزع السلاح الكيميائي السوري وإخراجه خارج البلاد وابطال مفعوله، فشكل ذلك بالنسبة لموسكو انقلاباً جذرياً في العلاقة مع الولايات المتحدة، فاللمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة بات بوسعها التعامل معها من منطلق الند للند.[1] هذا التواصل كان جزءاً من صراع دائر بين القوتين، فقد أثبتت الأزمة السورية عن وجود نوع من الصراع الروسي الأميركي على الأرض السورية ولكنه بقي ضمن حدود ولم يتطور الى صدام مباشر، فأدار الطرفان اللعبة داخل سوريا من خلال التأثير على الأطراف المعنية بالأزمة، تطور ذلك إلى التدخل المباشر على الارض.

فأبرز ما أثبتته الأزمة هو أن زمن التعددية على الصعيد الدولي قد بدأ، وانتهى زمن الآحادية التي كانت فيه الولايات المتحدة القوة الوحيدة المهيمنة على القرار الدولي، وذلك من خلال الدور الذي لعبته روسيا في الأزمة والذي بدأ بدعم سياسي ودبلوماسي وتطور إلى التدخل العسكري المباشر، وهي المرة الأولى التي تتدخل فيها روسيا في حرب في العالم العربي، ففي 30 أيلول عام 2015 وبطلب من الدولة السورية وافق مجلس الاتحاد الروسي على تفويض الرئيس بوتين على استخدام القوات الروسية خارج روسيا، لتبدأ بذلك حملة شارك فيها سلاح الجو الروسي إضافة الى مختلف الاسلحة ومنها سلاح الغواصات الذي استخدم 4 مرات في القصف أثناء العمليات العسكرية.

عملت روسيا بكل قوتها للانخراط في الأزمة السورية وذلك لحماية حليفها النظام السوري، فسقوط النظام على المستوى الدولي لا يعني إضعافاً فقط للموقف الروسي، بل لإيران أيضاً التي تعتبر جزءاً من استراتيجية موسكو لمواجهة المشروع الأميركي والطموح التركي، فجاء التدخل العسكري الروسي لتحقيق أهداف عدة على الأرض منها: التراجع والانهاك في صفوف قوات النظام السوري وتقدم المعارضة، وخاصة الجيش الحر، الأمر الذي يهدد مصالح روسيا العسكرية، وأيضاً هدفت الضربات العسكرية الروسية الى قطع طرق المد بين الجيش الحر ومصادر تمويله في تركيا،

[1]- ديمتري ترنين، أهداف موسكو...، مرجع سابق، ص48-50.

وإضعاف الجماعات الجهادية، وبالفعل حققت روسيا معظم هذه الاهداف.[1] فاستطاع التدخل الروسي أن يقلب موازين القوى لصالح النظام السوري، والتأثير بشكل كبير على إعادة تشكيل خارطة مناطق السيطرة، حيث كان النظام يسيطر على 22% من مساحة سوريا في الأشهر الأخيرة من عام 2015، لتتخطى السيطرة 48% بعد التدخل الروسي بحسب إحصائية للمرصد الروسي لحقوق الانسان.

أكد التدخل مبدأ السيطرة الجوية لروسيا والنظام السوري، وعملت روسيا على تثبيت تواجدها العسكري في سوريا، ففي 11 تشرين الاول 2016 أعلنت موسكو عن رغبتها في تحويل مرافق الموانئ التابعة لها في طرطوس إلى قاعدة بحرية روسية دائمة، سبق ذلك تأكيدها في 4 تشرين الأول 2016، تعزيز نظام الدفاع الجوي أس 300 من أجل استكمال نظامها في طرطوس. بالإضافة إلى ذلك، ينتشر أكثر من 4000 جندي في سوريا، لا سيما في طرطوس و في حميميم بالقرب من اللاذقية، هذه القاعدة الجوية التي بنيت في العام 2015 بالقرب من مطار باسل الأسد الدولي، تُشكّل مركزاً استراتيجيا للعمليات العسكرية الروسية ضد داعش. وعلاوة على ذلك، صادق النواب الروس على اتفاق مع دمشق حول نشر القوات الجوية الروسية لأجل غير مسمّى.[2]

هناك ايضاً أهداف استراتيجية لروسيا من التدخل العسكري أولها تموضعها كقوة عظمى عالمية، أما الهدف الثاني فهو استخدام المشكلة السورية لحل مشكلات في ساحات آخرى مهمة بالنسبة لروسيا، وعلى رأسها أوروبا عامة، واكرانيا خصوصاً، ينبع الهدف الثالث من اعتبارات داخلية للرئيس بوتين تتعلق بجمهوره في روسيا، ذلك أن الحرب تسمح بتحويل أنظار الرأي العام الروسي عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد، أضف إلى ذلك أهدافاً آخرى : كانقاذ نظام صديق واظهار روسيا كحليف موثوق به ووفي، ومحاربة الجماعات الجهادية المتشددة.[3]

---

[1]- علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الأمم المتحدة...، مرجع سابق، ص46.

[2] Caroline Hayek, Quel premier rôle pour la Russie au Moyen-Orient?, L'orient-le jour, 12 Decembre 2016.
https://www.lorientlejour.com/article/1012260/quel-premier-role-pour-la-russie-au-moyen-orient-.html

[3]- باسم جلال قاسم، الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه الأزمة السورية 2011-2018، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2018، ص43.

وجدت روسيا في التدخل فرصة لرسم خطوط حمراء أمام الغرب على المدى الطويل، وتأكيد لوجودها في سوريا وضمان للتأثير السياسي فيها خلال السنوات القادمة، فالأزمة السورية كانت بمثابة الباب الذي استطاعت روسيا من خلاله العودة إلى الساحة الدولية، فالمكانة التي تتمتع بها كونها إحدى الدول الفاعلة والمؤثرة في رسم السياسة الخارجية الدولية، يدفعها الى المحافظة على مصالحها في سوريا وفي المنطقة، وتجسد ذلك من خلال طبيعة السلوك السياسي الذي اتبعته في مجلس الأمن والمحافل الدولية، ومن خلال التدخل العسكري المباشر .

شكل الدور الروسي والتدخل العسكري نقطة انعطاف في تاريخ السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وأعتبر عاملاً أساسياً في المحافظة على النظام السوري ومنع سقوطه، فقد غيّر مجرى الاحداث، واستطاعت روسيا من خلاله أن تفرض نفسها كلاعب أساسي وفاعل في مستقبل المنطقة. كما استطاعت أن تعيد الاعتبار لمجلس الأمن من خلال استخدام الفيتو مما يؤكد أن إدارة القضايا الدولية والقرارات الدولية تتم من داخل أروقته.

من خلال الدور الروسي في الأزمة السورية سيتمحور شكل النظام الدولي القادم من خلال التفاعلات الدولية التي رافقت الأزمة السورية، وسيأخذ شكل التحول إلى تعدد الأقطاب من روسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، وبالتالي تدشين نظام عالمي جديد يتغير من آحادية قطبية تتفرد فيه الولايات المتحدة، إلى نظام متعدد الاقطاب بعد بروز الدور الروسي.

2-الدور الاسرائيلي:

يختلف الدور الاسرائيلي عن الدور الروسي في الأزمة السورية، فهنا لا يوجد صداقة وتحالف مع سوريا كما هو الحال بالنسبة لروسيا، بل على العكس فالعداء هو الصفة الحقيقة بين اسرائيل وسوريا، هي حالة مستمرة منذ اعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948، ولم يحدث أن قامت علاقات من أي نوع بين الطرفين، بل كانت سوريا وخلال ثلاثة حروب طرفاً أساسياً ضد إسرائيل، أولها حرب عام 1948، بعدها أتت حرب 1967 والتي كانت فيها الغلبة لصالح اسرائيل وتمكنها من احتلال مساحات كبيرة من الأراضي العربية في سيناء والضفة الغربية والجولان السوري، الذي لا يزال قضية عالقة بين سورية واسرائيل حتى اليوم، أما آخر حرب كانت عام 1973.

على أثر هذه الحروب تمت عدة اتفاقيات هدنة بين الطرفين السوري والاسرائيلي، كاتفاقية هدنة 1948، كذلك جرت في بعض الأحيان محادثات وقف إطلاق النار بشكل غير مباشر من خلال

وسطاء كاتفاقية فض الاشتباك عام 1974 التي وقّعت في جنيف بحضور ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية. أما عام 1991 فانطلقت مفاوضات السلام من خلال مؤتمر مدريد في أعقاب حرب الخليج الثانية والتي أعدته الولايات المتحدة بين اسرائيل وبعض الدول العربية ومنها سوريا من أجل تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي الاسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام. ثمة تغيرات كثيرة أدت إلى صياغة مؤتمر مدريد للسلام آنذاك، فسقوط الاتحاد السوفياتي، وهزيمة العراق في حرب الخليج الثانية اعتبرت هزيمة لمشاريع العرب ومنها قضايا الحرب السلم في المنطقة، فاعتبر أن العرب ذهبوا مجتمعين إلى المؤتمر وتفرقوا داخله.[1] فالمفاوضات بينهما تتميز أنها تنطلق من النهاية، أي أنها حددت مسبقاً الهدف وهو الانسحاب الاسرائيلي من الجولان وتركت التفاصيل للمفاوضات.

عقد الوفدان الاسرائيلي والسوري عدة جولات تفاوضية في الفترة بين 1992 و1996 الى حين وصول حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو، فتم تجميد المفاوضات الى حين فوز إيهود باراك في الانتخابات وعودة حزب العمل الى رئاسة الحكومة الاسرائيلية عام 1999 حيث أمكن استئناف المفاوضات مع سوريا بعد أربعة أعوام على توقفها.

بعد مجيء الرئيس الأسد الى السلطة أعلن في 7 شباط عام 2000، عن استعداد دمشق لاستئناف المفاوضات مع اسرائيل، الا أن العرض السوري الذي تكرر في كانون الثاني 2004 لم يلق أي تجاوب من الجانب الاسرائيلي، وكان التمنع الاسرائيلي انعكاساً مباشراً للمراهنة على مفاعيل الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، حيث ترقبت تل أبيب أن يؤدي الضغط على دمشق إلى تقربها من المحور الأميركي، دون الاضطرار الى مقايضتها ذلك بأي أثمان سياسية إلا أن ذلك لم يحصل وبقي التصلب السوري العلامة الفارقة طيلة الأعوام التي تلت الحرب.[2]

عام 2008 عادت لغة التفاوض بين الدولتين، بصورة غير مباشرة وبوساطة تركية في آواخر عهد رئيس الوزراء ايهود أولمرت، الا أن هذه المفاوضات فشلت أيضاً، وتوقفت بعد عدة جولات بعد قيام اسرائيل في 27 كانون الأول 2008 بشن حرب على قطاع غزة ليعلن بعدها الجانب السوري توقف

[1]- خليل حسين ، ماذا في مؤتمر مدريد 2 للسلام، جريد الأخبار، بيروت ، 8 كانون الثاني 2007.
https://al-akhbar.com/Opinion/199589
[2]- محمد بدير، حكاية المفاوضات الاسرائيلية والسورية، جريدة الأخبار، بيروت، 23 آيار 2008.
https://al-akhbar.com/International/166782

المفاوضات بين الجانبين منذ ذلك الحين، كذلك كانت اسرائيل تتذرع دوماً بانشغالها بالمفاوضات مع الجانب الفلسطيني واعطائها الأولوية لتلك المفاوضات، بحجة عدم إمكانيتها هضم اتفاقيتين للتسوية في آن واحد.

مع بداية الربيع العربي أبدت إسرائيل قلقاً من موجة التغيير التي تشهدها المنطقة العربية، فكان الموقف الاسرائيلي معارضاً لتلك التحولات السياسية وخاصة في البلدان التي تمتلك علاقات استراتيجية مع أنظمتها، مثل نظام مبارك في مصر، فجاء الموقف الرسمي الإسرائيلي مؤيّداً له ومعارضاً للتحولات السياسية في مصر، فهي تعتبره خياراً استراتيجياً لها لما وفره من أمن على حدودها بفضل اتفاقية السلام بينهما، فاعتبرت أن سقوط هذه الانظمة يؤدي إلى ضرر أمني وسياسي لها وخسارة للبيئة الإقليمية الآمنة.

عند انتقال الأحداث إلى سوريا، اختلف الوضع كثيراً بالنسبة لاسرائيل، فأبدت هنا اهتماماً كبيراً بالأزمة وبتطورات أحداثها وإحتمالية نجاحها، فدمشق تحتل مكانة مركزية في حسابات تل أبيب، فبالاضافة إلى الصراع التاريخي بينهما، هناك أهمية أخرى لاعتبار أن سوريا دولة محورية في المشرق العربي، وترتبط بعلاقات وثيقة مع إيران وتمتلك القدرة على التأثير في تطورات الأحداث في المنطقة، من خلال ضبط إيقاع حركات المقاومة سواءً حزب الله في لبنان أو حركات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.[1]

بالرغم من ذلك فإن الموقف الاسرائيلي ساده الغموض في السنة الاولى للأزمة، فقد أحدثت الأزمة السورية إنقساماً للرأي العام في اسرائيل، فهناك رأي عبّر عنه العديد من السياسيين الاسرائيليين مثل وزير اللدفاع ايهود باراك الذي أكد أن سقوط النظام يشكل ضربة قوية للجبهة المعادية لإسرائيل، فسقوط نظام الأسد إذا ما تم سيترتب عليه مجموعة من النتائج التي تصب لمصلحة اسرائيل منها إبعاد إيران عن سوريا بدون مواجهة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية، ومن ثم إعادة ترتيب أوراق المنطقة، كما أن سقوطه يقطع المد العسكري لحزب الله مما يؤثر على قوته وعلى الأوضاع الأمنية عموماً في لبنان.[2] ففضلت هذه النخب إزالة النظام كذلك بسبب العقيدة العدائية لدى المؤسسة السياسية

[1]- علاء عبد الحميد، الدور الاسرائيلي في الأزمة السورية، جريدة السياسة الكويتية، الكويت، 30 اكتوبر 2018.
http://al-seyassah.com/author/alaa-abdul-hameed/

[2]- أماني هاني عطاالله، السياسة الاستراتيجية تجاه الصراع السوري 2011-2013، دار الجندي للنشر والتوزيع القدس، 2016، ص167-168.

السورية تجاه اسرائيل، وبسبب تمسكه بموقفه الرافض للشروط الاسرائيلية الخاصة بعملية السلام وكذلك بطبيعة الحال لانه يمثل القاعدة الخلفية الداعمة لحزب الله.[1] أما الرأي الآخر فقد اعتبر أن خيار بقاء الأسد سيكون أفضل، خوفاً من وصول نظام متشدد يطالب بالجولان ويكون بداية لانطلاق عمليات عسكرية ضد الوجود الاسرائيلي فيه، وبالتالي اشعال جبهة الجولان وتهديد أمن إسرائيل، فبالرغم من عدم وجود اتفاق سلام بين البلدين إلا أن النظام السوري لعب دوراً في الحفاظ على الاستقرار والهدوء على طول الحدود معها، فلم تشهد أي مواجهات طيلة 40 عاماً محافظاً على وقف اطلاق النار وفق اتفاق فض الإشتباك لعام 1974.

تعتبر سوريا من أهم دول الممانعة مع إيران والمناهضة للسياسة الأميركية والاسرائيلية في المنطقة، وبالتالي فإن سقوطها سيشكل ضربة مهمة لهذا المحور ومكسباً للمحور الغربي ولاسرائيل في إطار المواجهة مع إيران من خلال تحييد سوريا عن أي مواجهة عسكرية معها، وكذلك في تفكك علاقاتها المحلية والإقليمية في لبنان وفلسطين الأمر الذي يؤدي الى إعادة تكوين خارطة للنظام الاقليمي .

مع تطورالأزمة بدأ الموقف الاسرائيلي ينسجم مع الموقف الأميركي والأوروبي وجامعة الدول العربية المؤيد لاسقاط النظام السوري، فقامت باستغلال المجازر التي حدثت في سوريا، لتهيئة الرأي العام العالمي ضد النظام بما يخدم مصالحها وأجندتها. كذلك كان هناك اهتمام اسرائيلي بالاسلحة الكيميائية السورية، فكانت من المرحبيين بالمبادرة الروسية التي أدت الى التخلص من هذه الترسانة، والتي كانت تشكل عامل قلق لها من وقوعها بيد الجماعات الإرهابية أو ان تنتقل لحزب الله، وما يشكله هذا الأمر من تهديد لأمنها واستقرارها، فاعتبرت هذه الخشية والقلق من محددات الموقف الاسرائيلي تجاه الأزمة السورية وتم نقل هذا القلق إلى الدول الغربية القريبة لإسرائيل. فالهدف الاستراتيجي لاسرائيل هو أن لا تشكل سوريا أي تهديد أوخطر حالي أو مستقبلي عليها، وخاصة على الأوضاع القائمة في الجولان. فاستمرار الصراع في سوريا هو ما تفضله لأنه يخدم مصالحها، فذلك يؤدي الى إضعاف الجميع وخاصة النظام السوري عبر استنزاف القوات السورية وتدمير للبنى التحتية، كما راهنت على تقسيم سوريا إلى دويلات على أساس عرقي وطائفي وبالتالي خروجها من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي، كذلك شكل الوجود الإيراني محور اهتمام بالنسبة لها، واعتبر النقطة الأكثر إشكالية في العلاقات بينها وبين روسيا في الأزمة السورية.

[1]- عزمي بشارة، سوريا درب الآلام...، مرجع سابق، ص568.

منذ بداية الأزمة حاولت اسرائيل الدخول على خط الأحداث من خلال التوظيف السياسي والأمني لبعض الخدمات التي تقدمها مثل تقديم المعونات الطبية للسوريين المتواجديين في المناطق المحاذية للجولان والتي كانت خاضعة لسيطرة فصائل المعارضة على اختلاف أنواعها إضافة الى إستقبال الجرحى المدنيين والعسكريين في المستشفيات الاسرائيلية، وقد أطلقت في حزيران 2016 ما أسمته عملية حسن الجوار، قالت إنها عملية إغاثة إنسانية متعددة الأوجه تهدف إلى مساعدة آلاف السوريين الذين يعيشون على طول الحدود مع الجولان المحتل.[1]

استخدمت اسرائيل أوراقاً عدة لتحقيق أهدافها في سوريا، فعملت على استغلال تواجد جبهة النصرة في المناطق القريبة من الجولان، وسعت للتعاون معها لتكن بمثابة درع لها يحمي الجبهة الشمالية والجولان من أي تمدد للنفوذ الإيراني أو عودة الجيش السوري مجدداً الى هذه المناطق، وذلك بعد نجاحها في التمدد ابتداءً من ريف درعا إلى القنيطرة بالموازاة مع الجولان، فمنذ أذار 2013 التقى على الحدود ضباط من الجيش الاسرائيلي ومقاتلون من جبهة النصرة، تطورت الأمور الى استقبال جرحى المسلحين للعلاج في المستشفيات الميدانية الاسرائيلية في الجولان، كما نُقل بعض المسلحين الى المستشفيات الاسرائيلية في صفد ونهاريا.[2]

اكثر ما يهم اسرائيل على الساحة السورية هو تواجد إيران وحزب الله وما يشكل ذلك من خطر على أمنها القومي، فكلما زاد ارتباط سوريا بإيران زاد التهديد الذي يمكن أن تتعرض له اسرائيل. أما بالنسبة لغير أطراف وتنظيمات على الساحة السورية كتنظيم داعش فلا يبدو أن هناك مشكلة اسرائيلية معه لانها لم تتعرض لأي هجوم منه، فهي لا تعتبره خطراً عسكرياً مباشراً، وهو بالنسبة إليها عدو أضعف كثيراً من الجيوش النظامية في الدول المجاورة، فالخطر الأكبر لاسرائيل هو تدخل حزب الله وقتاله الى جانب الأسد في سوريا، ويعد مسألة بالغة الأهمية، ويهدف تدخلها في سوريا إلى تدمير قوافل الاسلحة المتوجهة إليه.[3] فكان 2013 العام الذي تدخلت فيه اسرائيل بشكل مباشر في الأزمة السورية من خلال التوجه لمنع انتقال الأسلحة الاستراتيجية لأي طرف معادٍ لها، عبر توجيه غارات جوية واستهداف مراكز العمق السوري بهدف منع انتقال الأسلحة إلى حزب الله، وللتأكيد على دورها

[1]- باسم جلال قاسم، الاستراتيجية الاسرائيلية...، مرجع سابق، ص 29.
[2]- محمد السعيد ادريس، خيارات اسرائيل الجديدة بعد الاتفاق النووي، إيران أخيراً دولة نووية سلمية، مجلة معلومات، دار السفير، بيروت، العدد142، أيلول 2015، ص48.
[3]- سمير رمان ، العلاقات الروسية الاسرائيلية، مرجع سابق، ص12.

في رسم المشهد الإقليمي.[1] ولا تزال حتى الأن تقوم بتنفيذ ضربات جوية ضد أهداف للجيش السوري وحزب الله والقوات الإيرانية في سوريا كلما أعتبرت أن هناك شيء يهدد مصالحها وأمنها القومي.

مع ظهور داعش عام 2014 وسيطرتها على أجزاء كبيرة من الأراضي السورية، أصبح ما ترجوه اسرائيل حول تقسيم سوريا إلى دويلات طائفية أمراً واقعاً وعلت الأصوات المطالبة باستثمار الحرب السورية من أجل مطالبة المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي بضم هضبة الجولان لاسرائيل ومنح هذا الضم شرعية دولية، استمر الأمر كما كان عليه بخصوص هذا الموضوع حتى أتى اعلان الرئيس الاميركي دونالد ترامب عن مرسوم تعترف الولايات المتحدة بموجبه أن هضبة الجولان السورية جزءٌ من اسرائيل، وقد وقّعه في 25 أذار 2019 بعد زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي إلى واشنطن، وكان الكنيست الإسرائيلي قد سن سابقاً قانون لضم الجولان للسيادة الاسرائيلية في كانون الأول عام 1981 الا أنه حينها لم تعترف أية دولة أو هيئة دولية بذلك.

كان لاسرائيل دور أيضاً من خلال الإدارة الدبلوماسية، وذلك عبر علاقاتها الدولية وخاصة مع القوى الغربية حيث اتفقت معهم ضمناً على إطالة أمد الأزمة والتخلص من الأسلحة الكيميائية السورية، وقد تبين لاحقاً أنها لعبت دوراً مركزياً في إقناع إدارة الرئيس أوباما بقبول المبادرة الروسية بشأن نزع السلاح الكيميائي السوري كبديل عن توجيه ضربة أميركية للنظام السوري. كما حاولت التواصل مع روسيا حول عدم تزويد الجيش السوري بصواريخ مضادة للسفن.

أما على صعيد مبادرات الحل فلا يسجل أي اشتراك لاسرائيل في أي مبادرة حل، نظراً للعداوة مع النظام السوري، فبالتأكيد أن أي طرح لاسم اسرائيل كمشاركة في أي مبادرة حل كان سيجابه بالرفض من قبل النظام وحتى من قبل إيران بأعتبارها لها تأثير كبيرعلى النظام وعلى مسارات الأزمة، الأمر الذي كان سيؤدي بالتأكيد الى إلغاء المبادرة وفشلها قبل إعلانها.

على الرغم من أن الموقف الاسرائيلي كان يظهر تعاطفاً مع الشعب السوري إلا أن الحسابات والرغبات الاسرائيلية كانت مغايرة، يتضح من خلال ذلك أن الموقف الاسرائيلي ينطلق من حسابات ليست لها علاقة بأي موقف إنساني أو أخلاقي، فإطالة الصراع يؤدي الى إضعاف الجيش السوري، وإبقاء التفوق العسكري لصالح اسرائيل، كما يؤدي إلى استنزاف كافة الأطراف تمهيداً لتحقيق

[1]- أمجد جبريل، السياسة الاسرائيلية تجاه الثورات العربية سوريا نموذجاً، مجلة شؤون عربية، 2013 ، العدد154، ص127.

الأهداف المفضلة المتمثلة بتقسيم سوريا إلى دويلات وكيانات طائفية، أو إقامة كيان سوري لا يمنع اقامة سلام مع اسرائيل أو بقاء النظام الحالي على أنقاض دولة ضعيفة غارقة في وحول الدم والأزمات الاقتصادية، وفاقدة للمقومات العسكرية والسياسية، فكل ذلك يؤدي ويصب في مصلحة اسرائيل. وتطمح اسرائيل في أن يساعدها المشهد السوري في تحقيق أهدافها الاستراتيجية على الأمد المتوسط والبعيد مثل تعزيز التعاون مع الدول العربية السنية المناهضة لإيران، ومنع نقل السلاح خارج الحدود السورية إلى جهات معادية لاسرائيل خاصة الاسلحة النوعية والتي يمكن أن تؤثر على الميزان الاستراتيجي والتفوق النوعي لاسرائيل في المنطقة عموماً، وفي مواجهة مستقبلية مع حزب الله خصوصاً.

يختلف الدور الروسي عن الدور الاسرائيلي في الأزمة السورية، حيث أن مقاربة كل منهما للموضوع السوري مختلفة ومتباينة، فرغم اختلاف المواقف والسياسات تجاه الأزمة بينهما الا أنها شكلت فرصة لتكثيف التحاور والتعاون المشترك وهذا ما سنحاول الإضاءة عليه في الفقرة التالية.

الفقرة الثانية: تطورالعلاقات مع الأزمة السورية

شكلت الأزمة السورية منعطفاً مهماً في العلاقات الروسية الاسرائيلية نظراً لتشابك المصالح، وللأهمية سوريا لكلا الطرفين، فجاءت الأزمة لتفرض حاجة للتقارب بين البلدين على الرغم من تضارب المصالح والمواقف السياسية في سوريا، وجاء التقارب من خلفية علاقات تاريخية وثقافية وتداخل كبير من المصالح المشتركة، إضافة الى مكانة كل منهما على المستوى الإقليمي والدولي، فزادت معدلات التجارة والتبادلات التجارية والاقتصادية خلال سنوات الأزمة، وزادت الزيارات بين الطرفين على أعلى المستويات وخاصة من جهة اسرائيل تجاه روسيا.

رغم اختلاف الموقف ونظرة كل من الدولتين للنظام الحاكم في سوريا، ورغم اختلاف السياسات المتبعة تجاه الأزمة، الا أنها شكلت فرصة لتكثييف التعاون فرضته العلاقات القوية وتشابك المصالح والأهداف التي حاول كل منهما تحقيقها وحمايتها دون المس والتأثير على مصالح الطرف الآخر في سوريا، فالحليف الاستراتيجي المهم لروسيا، هو ذاته العدو الخطر على حدود اسرائيل وحليف إيران والداعم لحركات المقاومة في المنطقة، فكان هناك تحدٍ للدولتين في إدارة الأزمة للمحافظة على التوازن بالنسبة لمصالح كل منهما. وأصبحت الأزمة فرصة يمكن استغلالها لخدمة مصالحهما في الشرق الاوسط.

كان تدخل الدولتين في الأزمة كلٌ من خلفية نظرتها للنظام السوري، ولطبيعة الأهداف التي تعمل للحصول عليها، فعملت روسيا بكل امكانياتها للحفاظ على بقاء نظام صديق لها، في المقلب الآخر كانت خلفية اسرائيل تجاه عدو، فكان من الطبيعي أن تحاول إضعافه بكل الوسائل، فهناك تباين واضح في مقاربة الطرفين للأزمة.

بالنسبة لروسا، شكلت سوريا شريكاً مهماً في المنطقة تجمعها فيه علاقات مستمرة منذ عقود من الزمن فكانت الداعم التاريخي لها، أما اليوم فتؤمن لها المحافظة على ما تبقى من الدولة، بالمقابل تنظر اسرائيل لسوريا كجارة خاضت ضدها حروب عدة واحتلت أراضٍ تابعة لها، وتقوم سوريا بدعم حركات المقاومة المعادية لها، كذلك ينظر الاسرائيليون إليها بصفتها منصة لإطلاق الصواريخ على الجولان، والتي تعتبر استمرارية السيطرة عليه من المسائل المهمة التي تحدد الموقف الاسرائيلي، لما يشكله من عمق استراتيجي لاسرائيل من ناحية الشمال.

وجدت اسرائيل في روسيا الضامن بأن أعدائها لن يهاجموها من ناحية الشمال، وبأن روسيا قادرة على ضمان ذلك لانها تحارب الى جانبهم في سوريا، كما لا يمكنها أن تتجاهل الوجود الروسي عند مهاجمة أي عدو لها في سوريا، حتى لا يؤدي ذلك إلى حوادث بينهما، إضافة لذلك فإن التقارب من روسيا قد يضمن لها دوراً في تسوية الأزمة السورية لما يخدم مصالحها الحيوية.

وقد طبقت اسرائيل سياسة الخطوط الحمراء في سوريا، فحتى كانون الثاني 2013 لم تشن أي هجوم عسكري على الأراضي السورية، الا أنه بعد هذا التاريخ أصبحت هذه السياسة جزءاً من الممارسة الاسرائيلية في المشهد السوري، وضمن سياسة الخطوط الحمراء التي اعتادت اسرائيل على وضعها لتحديد سلوكها العملي، شنت هجمات متكررة على شحنات أسلحة من سوريا للبنان منذ سنة 2013 وحتى الأن. وجاءت السياسة الاسرائيلية في هذه العمليات ضمن تصور اسرائيلي بأن هذه الهجمات لن تتسبب بتصعيد الجبهة في سوريا أو لبنان، بسبب انشغال كل من إيران وحزب الله بالحرب الداخلية السورية والصراعات السياسية داخل لبنان، كذلك فإن الجيش السوري لن يخاطر بتصعيد الجبهة مع إسرائيل بسبب انهاكه بحربه الداخلية، إضافة الى إدراكه أن التدخل الاسرائيلي محدود وغير استراتيجي وتضبطه خطوط حمراء متعلقة بنقل الأسلحة النوعية إلى الجهات المعادية لاسرائيل، ولا يهدف إلى تغيير موازين القوى في الساحة السورية. فقبل تدخلها العسكري عبّرت سرائيل مراراً عن عدم رغبتها التورط في بيئة مشتعلة كالبيئة السورية لكن تزايد النفوذ الإيراني ونفوذ حزب الله في

سوريا وانصراف الولايات المتحدة والأطراف الاقليمية الفاعلة التي تركز جهودها على محاربة تنظيم داعش، جعلها في موقف متأزم دفعها للتدخل عبر الهجمات الجوية.[1]

بالنسبة لروسيا فإن حجم العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما إضافة الى حجم اسرائيل الإقليمي كدولة مهمة وفاعلة في الشرق الأوسط، دفعها إلى الاخذ بعين الاعتبار المصالح الاسرائيلية ذات الطابع الأمني في سوريا، وتفهم للمخاوفها والخطوط الحمراء التي وضعتها.

إن اختلاف وتضارب المصالح والمواقف لم يؤثر على توجه روسيا في إدارة الأزمة السورية، بل تمسكت أكثر ببقاء النظام والحفاظ على قوته عبر مده بالأسلحة والخبراء ورفض العقوبات عليه، رغم مخاوف اسرائيل من ذلك، فعملت على خط آخر لاستنزاف الطرف السوري وحلفائه دون الصدام مع روسيا التي أوصلها الدفاع عن النظام وعن مصالحها في سوريا إلى التدخل العسكري المباشر عام 2015. فشكلت الأزمة الفرصة التي عادت من خلالها روسيا إلى الشرق الأوسط، وكان التدخل العسكري دليلاً واضحاً على العافية الروسية عسكرياّ وسياسياّ. وهذا ما أكده بوتين في 28 أيلول في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أعلن أنّه ماض في مواجهة الإرهاب لا في سوريا وحدها وإنما في العراق أيضاً. وحرص على التذكير بالفشل الغربي في ليبيا، الذي أغرق أوروبا باللآجئين "المتطرفين"، ليؤكد أن موسكو ماضية في قرار دعمها الدولة السورية وقواتها المسلحة في مواجهة الارهاب.[2]

رأت إسرائيل أن الوجود الروسي في سوريا عاملاً مستجداً يؤثر على سلوك الأطراف الآخرى كلها ويساهم في ضبطها وانتشارها، وفي شروط التسوية الحتملة ومميزاتها، وفي الآليات المحتملة لإنهاء المواجهة، وقد يلزم الدور الروسي المستجد في المنطقة اسرائيل من جهة ولكنه يتيح لها من جهة آخرى تحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية من خلال تفعيل محدود القوة، متصاعد ومضبوط بالتدرج، مصحوباً بحوار سياسي مع روسيا والولايات المتحدة، وربما يكون هذا المخطط في سياقات معينة، الفكرة المركزية والمؤسسة لمفهوم المواجهة بين اسرائيل والجبهة الشمالية.[3]

---

[1]- باسم جلال قاسم، الاستراتيجية الاسرائيلية...، مرجع سابق، ص18.

[2]- وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016، ص330.

[3]- أحمد خليفة، استراتيجيا الجيش الاسرائيلي في ضوء المتغيرات الاقليمية والتهديدات المستجدة، دراسات لجنرالات وباحثين اسرائيليين كبار، سلسلة قضايا استراتيجية 5، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2018، ص181.

أكثر ما كان يقلق اسرائيل هو الوجود الإيراني في سوريا، فرأت في وجود روسيا فرضة لضبط هذا الوجود والتصرف ضمن ضوابط لا تؤدي إلى مواجهة كبيرة مع إيران في سوريا، فاعتبرت أن روسيا ستلعب دور الضابط لايقاع اللعبة بينهما دون أن يؤدي ذلك إلى مواجهات مباشرة. لذلك تفهمت مصالح روسيا في المنطقة واعتبرت أنّ التدخل العسكري الروسي أتى لحماية المصالح الجيوسياسية ليس فقط في سوريا بل في منطقة البحر الابيض المتوسط، واعتبرته بعكس التدخل الإيراني القائم على دوافع ايديولوجية.

وقد دعى الرئيس الاسرائيلي روفن بيفلين، إلى الحوار مع موسكو لاحتواء التهديد الإيراني الذي عده مماثلاً لتهديد داعش، ما يعكس المخاوف الاسرائيلية ويظهر أن اسرائيل تنظر إلى الوجود الروسي بوصفه ضرورة لأمن المنطقة إضافة إلى أنه يمنع إيران من رعاية الإرهاب على حدود سوريا الجنوبية. جاء الرد على النداء الاسرائيلي، بأرسال تطمينات روسيا، حيث أبلغت موسكو رئيس الأركان الاسرائيلي أنها ستُبقي قاعدتين بحريتين عسكريتين في سوريا لضمان عدم حصول تدخل إيراني قاتل. تتوافق هذه التأكيدات الروسية، مع اعتقاد موسكو الراسخ أن الانسحاب التام من الشرق الاوسط، كما فعلت إدارة أوباما، سيتسبب في اضطراب في المنطقة، وسيساعد في تعزيز التطرف الأسلامي، فالتعاون المتزايد بين اسرائيل وروسيا تحركه رغبة مشتركة في تجميد الصراع ومحاربة الإسلام المتطرف، واستباق عدوانية إيران وحلفائها.[1]

شكل التدخل العسكري الروسي عام 2015 نقطة تحول ليس فقط على صعيد الأزمة السورية واختلاف موازين القوى فيها بل أيضاً على العلاقات الروسية الاسرائيلية في سياق الأزمة السورية. فنتج عنه جملة من التداعيات من بينها بلوغ العلاقات الروسية الاسرائيلية ذروتها. فمع تواتر المعلومات عن وصول أسلحة وقوات روسية إلى سوريا، وفيما كانت الاستعدادات تجري لبدء العمليات الروسية ضد التنظيمات الإرهابية، ومع تعاظم التدخل الروسي وتحوله إلى نشاط مباشر لقوات جوية، تصرفت اسرائيل بحذر شديد وحرصت على عدم الاشتباك مع الطائرات الحربية الروسية واتخذت بالحسبان المظلة النارية لأنظمة الدفاع الجوية المتطورة التابعة للروس، فقام رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو بزيارة إلى موسكو في 21 أيلول 2015 مصطحباً معه سكرتيره العسكري أليعيزر توليدانو، ورئيس أركان الجيش غادي أيزنكوت، ورئيس شعبة الاستخبارت العسكرية هرتسي هليفي، ورئيس

[1]- سمير رمان، العلاقات الروسية الاسرائيلية، مرجع سابق، ص9.

مجلس الأمن القومي يوسي كوهين. ويدل توقيت هذه الزيارة وبنية الوفد الإسرائيلي، أنّ إسرائيل تطلعت إلى التنسيق مع روسيا في الشأن السوري. وصرح نتنياهو، في ختام الزيارة، بأنه اتفق مع بوتين على إنشاء آلية للتنسيق تجنباً للصدامات غير المقصودة بين القوات الإسرائيلية والقوات الروسية في سوريا. من جهته رد بوتين بأنه حسب المعلومات التي يملكها، فإن وضع الجيش السوري لا يسمح له بفتح جبهة جديدة ضد اسرائيل في الجولان. محاولاً تهدئة المخاوف الإسرائيلية التي قد تدفع اسرائيل لتقوم بأعمل عدائية في سوريا.[1]

انطلقت العلاقات الروسية-الاسرائيلية بعد التدخل الروسي العسكري في سوريا من تفهم الطرفين للمصالح السياسية للبلدين في البيئة الإقليمية والدولية، ويحمل التفهم الاسرائيلي للمصالح الروسية في سوريا دوراً إيجابياً في توثيق العلاقة بينهما، لذلك فإن اسرائيل امتنعت سابقًا عن التنديد بضم شبه جزيرة القرم وتدخل روسيا في الحرب الأهلية في أوكرانيا، مخالفة في ذلك الموقف الأميركي الرسمي الذي يعتبر روسيا تهديدًا دولياً جديّاً في عهد الرئيس بوتين، وتكرر الأمر نفسه في التدخل العسكري الروسي في سوريا عام 2015، حيث استغلت اسرائيل ذلك لبناء تفاهمات عسكرية وسياسية معها. وتعتبر إسرائيل أن التدخل الروسي الفاعل في المنطقة هو مؤشر لصعودها كقوة دولية مؤثِّرة على البيئة الإقليمية، وربما يفوق التأثير الأميركي، خاصة بعد توترعلاقة الأخيرة مع حلفائها التقليديين في المنطقة فترة إدارة أوباما. وصرَّح مسؤولون اسرائيليون أكثر من مرة، وخاصة وزير الدفاع السابق يوغي يعلون، بأن الولايات المتحدة تركت فراغاً كبيراً في الشرق الأوسط، مما حدا بروسيا لاستغلاله ودخولها للمنطقة عبره. وكان يعلون مثابراً في انتقاد الولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة، واعتبر أن سياسة "الجلوس على الجدار" التي تتبعها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تدل على ضعفها أمام التدخل الروسي.[2]

---

[1]- إبراهيم عبد الكريم، اسرائيل والتدخل الروسي العسكري في سوريا، مركز الإمارت للدارسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 15 تشرين الاول2015، ص1.
https://www.ecssr.ae/reports_analysis/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-/%D8%B3%D9%88%D8%B1

[2]- مهند مصطفى، العلاقات الاسرائيلية-الروسية في سياق الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 15 شباط 2017، ص2.

إن الردع الاسرائيلي سواءً في مداه أو في قدرته على التأثير، عرضة للتأثر بالتصور السائد بشأن ضعف الولايات المتحدة الواضح في الشرق الأوسط، وتقضي مقاربة الرئيس أوباما مثلما تجلّت في سياسة الادارة الأميركية تجاه الملف النووي الإيراني، وفي طريقة معالجة حادثة استخدام الاسلحة الكيميائية في سوريا، باجتناب استخدام القوة قدر الامكان، فهاتان الحالتان تعززان القناعة الاقليمية بأنّه في ساعة الامتحان لن تقف الولايات المتحدة الي جانب حلفائها بسهولة كما فعلت في الماضي.[1]

وهذا الامر شكل قلقاً لإسرائيل، فإن واحدة من أهم القضايا التي شغلت مراكز الأبحاث الإسرائيلية في أعقاب الثورات العربية تمثلت في محاولة رصد تأثير هذه الثورات على دور الولايات المتحدة في المنطقة وانعكاسات التحول في مكانتها على اسرائيل. فلا خلاف بين الباحثين الاسرائيليين على أن العلاقة مع الولايات المتحدة في المنطقة، تعد أهم ركائز الأمن القومي الاسرائيلي، وبالتالي فكلما تراجعت مكانة الولايات المتحدة تضرر الأمن القومي الاسرائيلي كثيراً. ويجمع الباحثون الاسرائيليون على أن الثورات العربية قد أدت بالفعل الى إحداث تأكل كبير في مكانة الولايات المتحدة، في حين يحمّل معظمهم سياسات إدارة أوباما المسؤولية عن التدهور في مكانة الولايات المتحدة وبالتالي في مكانة اسرائيل.[2]

أجمع الباحثيين الاسرائيليين على تراجع مكانة الولايات المتحدة في أعقاب تفجر ثورات الربيع العربي، وتهاوي مكانة اسرائيل الإقليمية قد دفع بعضهم للدعوة صراحة إلى ملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة بمحاولة البحث عن حليف قوي آخر يتناسب مع المرحلة. فحسب رأي يسرائيل زيف، الذي شغل في الماضي منصب رئيس قسم التخطيط في الجيش الاسرائيلي، يرى أن الحل يكمن في الاقتراب بقوة من روسيا، ويرى أن عودة فلاديمير بوتين للرئاسة الروسية يحمل في طياته فرصة سانحة لمحاولة بناء علاقات استراتيجية مع الكرملين.[3]

وكانت اسرائيل قد أوضحت لروسيا مصالحها الثلاث في سوريا، والتي تتمثل في:

---

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/02/170215085531398.html

[1]- أحمد خليفة، العقيدة الأمنية الاسرائيلية وحروب اسرائيل في العقد الاخير، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2015، ص68.

[2]- صالح النعماني، العقل الاسترلتيجي الاسرائيلي قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها، الدارالعربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص75.

[3]- المرجع نفسه، 107.

1. منع نقل أسلحة من سوريا إلى حزب الله.
2. منع انتقال الحرب إلى الحدود الاسرائيلية.
3. حق اسرائيل في الدفاع عن نفسها أو توجيه ضربات استباقية لعمليات موجهة ضد اسرائيل من المناطق السورية.

وبالفعل شنَّت اسرائيل للمرة الأولى، بعد زيارة نتنياهو لروسيا، هجومًا على مواقع للجيش السوري في مركز هضبة الجولان، في تشرين الأول 2015، في أعقاب سقوط قذائف بالخطأ في شمال الهضبة. وكان قد سبق هذا الأخير هجوم آخر عشية دخول القوات الروسية لسوريا، وذلك في نهاية أيلول، لنفس السبب. كما اغتالت اسرائيل القيادي في حزب الله سمير القنطار في دمشق في 20 كانون الأول 2015 رغم الوجود الروسي في سوريا، وهو ما يدل على حرص روسيا على عدم المساس بالمصالح الاسرائيلية التي حددتها الأخيرة لنفسها قبل التدخل الروسي.[1]

وكثمرة التنسيق بين الطرفين، غضّت روسيا الطرف عن الهجمات الاسرائيلية المتكررة على المواقع الإيرانية وامتنعت عن تسخير دفاعاتها الجوية للتصدي لها، وأبقت روسيا تواجد قواتها العسكرية بعيدة نسبياً عن أماكن تجمع القوات الإيرانية، وذلك حتى تتجنب تضارب المصالح والأخطاء مع إسرائيل وحتى توفر للأخيرة حرية أوسع في التعامل مع الأهداف الإيرانية.[2]

يضاف إلى القلق الاسرائيلي نشر روسيا أنظمة الدفاع الجوي المتقدمة في سوريا ، إذ يبلغ قطر فاعلية صواريخ إس400 حوالى 250 ميلاً وهي قادرة على استهداف 36 طائرة في الآن ذاته. فهذه الصواريخ قد تسهم في قلب قواعد اللعبة في المنطقة. وذهب الأمر بأحد المسؤولين الاسرائيليين الكبار الى القول: إن هذا الأمر بمثابة الكابوس في حال تردّي العلاقات الروسية الاسرائيلية جدياً. هذه الصواريخ قد تعقّد الأمر بوجه اسرائيل بصورة ملموسة في مساعيها للتصدي لشحنات الأسلحة الايرانية إلى حزب الله. ولهذا تحديداً تريد اسرائيل من روسيا ضمانات مؤكدة بأن هذه الصواريخ لن تعيق حرية الطائرات الاسرائيلية في المجال الجوي السوري.[3]

[1]- مهند مصطفى، العلاقات الاسرائيلية الروسية في سياق الأزمة...، مرجع سابق، ص3.
[2]- باسم جلال قاسم، الاستراتيجية الاسرائيلية...، مرجع سابق، ص44.
[3]- سمير رمان، العلاقات الروسية الاسرائيلية، مرجع سابق، ص14.

مع بدء الضربات الروسية في أيلول 2015، أعرب ضباط في سلاح الجو وسلاح البحر الاسرائليين عبر موقع القناة الثانية الاسرائيلية، عن مخاوفهم من تعاظم الوجود الروسي في الشرق الأوسط. مما قد يؤثر على حرية سلاح البحر وسلاح الجو، في مهامهم سواءً في الطلعات لجمع المعلومات، أم الهجمات على قوافل ومخازن الأسلحة في سوريا، وهم يعترفون في المؤسسة الأمنية الاسرائيلية أن الروس على علم بأية حركة لطائرة أو زورق اسرائيلي في المنطقة، وأنه لا سبيل للتملص من الرادارات الروسية. أما بخصوص صواريخ إس 400 وإس 300، فقد أعلن المتحدث باسم وازرة الدفاع الروسية إيغور كوناشنكوف بشكل واضح عن نشر هذه الصواريخ، وحذّر أن الروس سيعترضون أي شي غير مشخص من قبلهم، فوجدت اسرائيل نفسها في وضع أن جزءاً كبيراً من المنطقة مغطى بهذه الصواريخ، وعلى ما يبدو سيستمر هذا الوضع للسنوات القادمة. ما يزيد أكثر من أي وقت مضى فرص المواجهة، في السماء أو البحر، بين القطع الاسرائيلية والروسية، ولعل هذا ما جعلها تطلب تشكيل لجنة عسكرية مشتركة بين البلدين وقد تجاوبت موسكو معها، على أمل تحييد التدخل الاسرائيلي في سوريا، أو على الأقل تقييده، وترأس اللجنة نائب رئيس الأركان الروسي الجنرال فاليري غراسيموف، ونظيره الاسرائيلي الجنرال يائيرغولان، واجتمعت للمرة الأولى في تل أبيب في 6 تشرين أول 2015.[1]

ثم أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن القوات الجوية الروسية والاسرائيلية قد أطلقت برنامجاً للتدريبات العسكرية المشتركة بهدف تأمين الأمن العسكري لكلا الطرفين في الأجواء السورية. وانطلقت المرحلة الأولى من التدريبات في 12 تشرين الأول 2015، تم خلالها تبادل المعلومات عن تحركات الطيران الحربي في الأجواء السورية.

كل هذا التنسيق والتعاون الذي جرى بين الطرفين، لم يحل دون قيام حوادث أثرت على العلاقات بينهما، فقد دخلت العلاقات منعطفاً خطراً بعد حادثة اسقاط الطائرة الروسية إليوشن إل-20 ومقتل 15 عسكرياً روسياً كانوا على متنها، وذلك بعد استهدافها عن طريق الخطأ من قبل الدفاعات الجوية السورية، خلال تصديها للطائرات الاسرائيلية التي كانت تنفذ غارات على مواقع عسكرية إيرانية في مدينة اللاذقية في 17 ايلول 2018، وقد أحدثت هذه الحادثة شرخاً في العلاقة بين البلدين وباتت آلية عدم الاشتباك التي تم الاتفاق عليها عام 2015 مهددة، وولدّت شروطاً وإجراءات جديدة من قبل

[1]- إبراهيم عبد الكريم، اسرائيل والتدخل الروسي...، مرجع سابق، ص1.

الروس، وقد حدّت بصورة جدية من حرية العمليات العسكرية الاسرائيلية فوق مناطق جديدة على الاراضي السورية. وعلى الرغم من إعلان قائد سلاح الجو الاسرائيلي عميكام نوركين أنّه نجح خلال زيارته إلى روسيا في 20 أيلول 2018 بتقليص حجم الأزمة، وبإعادة التنسيق الأمني رفيع المستوى بين قيادتي الجيشين حول نشاطهما في سوريا، إلا أن الرد الروسي على التقرير الذي قدمه نوركين حول ملاباسات حادثة الطائرة، تمثل في إتهام الناطق بأسم وزارة الدفاع الروسية اللواء إيغور كوناشينكوف اسرائيل بأنها ضللت موسكو بشأن منطقة غارات مقاتلاتها واصفاً السلوك الاسرائيلي ب"الجاحد" لما عملته روسيا لاسرائيل.[1]

أعلنت موسكو عزمها باتخاذ خطوات رادعة لوقف نشاط الطيران الاسرائيلي فوق سوريا رداً على الحادثة، فأتخذت خطوات أعلنها وزير الدفاع سيرغي شويغو في 24 أيلول 2018 وصفت بأنها تهدف إلى تعزيز القدرات الأمنية في سوريا وحماية المنشآت ومنع أي هجوم عسكري خارجي محتمل، وقال إن المؤسسة العسكرية تلقت أوامر من الرئيس بوتين بصفته القائد الأعلى للجيش بالقيام بإطلاق تقنيات التشويش المغناطيسي في مناطق البحر المتوسط المحاذية للسواحل السورية لمنع عمل رادرات واتصالات الأقمار الاصطناعية والطائرات في أثناء أي هجوم مستقبلي على سوريا. كما أعلن قرار موسكو تزويد الجيش السوري بمنظومات إس300 الصاروخية للدفاع الجوي. وبعد أسبوعين من هذا القرار أكد شويغو في 2 تشرين الاول 2018 أن 49 قطعة من المعدات وصلت الى سوريا بما في ذلك أربع منصات إطلاق ومركبات مراقبة، وهو ما شكل تحدياً جدياً لحرية العمل لسلاح الجو الاسرائيلي فوق الأجواء السورية.[2]

قوبل ذلك بغضب اسرائيلي وتعهدت اسرائيل بتدمر المنظومة كما قال وزير الدفاع المستقيل ليبرمان أن اسرائيل لا يمكن أن تتخلى عن خوض عمليات عسكرية في سوريا بعد توريد منظومات "إس-300" الصاروخية الروسية لدمشق. وأضاف أن اسرائيل مهتمة بإعادة "علاقات التنسيق" مع روسيا إلى مجراها الطبيعي، لكنها مستعدة لتدمير صواريخ "إس-300" في حال استخدامها من قبل دمشق ضد الطائرات الاسرائيلية. وعلى الرغم من هذه التصريحات إلا أنّه كان هناك بعض الخطوات الدبلوماسية والسياسية من الجانبين أفضت بطبيعة الحال إلى تسليم روسيا المنظومة الدفاعية لدمشق ولكن دون اعتراض أي طائرات أو صواريخ اسرائيلية تدخل المجال السوري، ففي كانون الثاني

[1]- باسم جلال قاسم، الاستراتيجية الاسرائيلية...، مرجع سابق، ص47.
[2]- المرجع نفسه، ص48.

2019 أغارت اسرائيل على بعض المواقع الإيرانية في دمشق، أي بعد تسليم المنظومة منظومة الدفاع إس- 300 ودون أي اعتراض منها لهذه الصواريخ، بل تصدت لها منظومات الدفاع السورية وهذا يوضح مدى الضمانات التي أعطتها موسكو لاسرائيل بعدم توجيه هذه المنظومة تجاه اسرائيل وهذا لتهدئة الوضع واحتوائه، الا أن ذلك يوضح أن قرار إطلاق النار من المنظومة الدفاعية يتخذ من موسكو وليس من دمشق لأن في حال استخدامها من قبل دمشق سيكون لها تداعيات على العلاقات بين موسكو وإسرائيل.[1]

اعتبرت خطوة تسليم دمشق منظومة أس300، تهديد لحركة الطيران الاسرائيلي، وأكثر من ذلك فأنها تهدد العلاقات الروسية الاسرائيلية وقد تؤدي إلى انهيارها. فعلى الرغم من إعلان شويغو أن طواقم سورية تدربت على تشغيل المنظومة إلا أن تسليمها إدارة هذه المنظومة قد يستغرق عدة أشهر وبالتالي فأن القوات الروسية هي من ستقوم بتشغيلها في البداية، فهذا الأمر يجعل القرار الإسرائيلي أكثر تعقيداً، فاي استهداف للمنظومة سيعتبر إستهدافاً مباشراً لروسيا، كذلك فأن أي استهداف من قبل المنظومة للطائرات الاسرائيلية سيعني أنّه تم بأيدٍ روسية، وهذا ما لا تقبله طبيعة ومتطلبات التنسيق بين الطرفين. وما استمرار الطائرات الإسرائيلية دون معوقات حقيقية فوق سوريا سوى ترجمة لهذه المعادلة، وعلى الرغم مما قيل حول المقيدات الروسية تجاه أنشطة وعمليات سلاح الجو الاسرائيلي فوق الأراضي السورية بعد هذه الحادثة الا أن درجة التنسيق بين الطرفين يبدو أنها عادت الى سابق عهدها، مع ترتيبات محددة من ضمنها تجنب اسرائيل استهداف لأماكن ينشط فيها الوجود الروسي، وهو ما ترجمته عودة الاتصالات بين الجانبين، وسلسلة الغارات التي نفذها سلاح الجو الاسرائيلي فوق الأراضي السورية خلال الفترة من 29 تشرين الأول 2018 الى 22 كانون الثاني 2019 والتي بدت وكأنها تأخذ نمطاً تصاعدياً وهو ما أثار حفيظة وانتقاد الجانب الإيراني بشكل علني لهذا التنسيق.[2]

من أهم الأحداث التى أدت التغير فى الموقف الاسرئيلي هو التدخل العسكر الروسي فى سوريا وما ترتب عليه من إعادة النظام سيطرته على مناطق قريبة من مدن حلب وإدلب بدعم من روسيا التي شن طيرانها الحربي غارات شديدة ضد المعارضة، على الرغم أن التغير فى موقفها ليس علناً، من أجل عدم إثارة غضب الولايات المتحدة الأمريكية التى طالما انتقدتها اسرائيل بسبب سياستها المترددة. ولدى الجانب الاسرائيلي تخوف من انتصار نظام بشار الأسد وزيادة قدرته على البقاء بعد التدخل

[1]- محمد البنداري، العلاقات الروسية الاسرائيلية...، مرجع سابق، ص6.
[2]- باسم جلال قاسم، الاستراتيجية الاسرائيلية...، مرجع سابق، ص50.

الروسى وذلك لا يصب فى المصلحة الإسرئيلية لانه يعنى انتصار إيران وحزب الله، و على الرغم من أن إسرائيل تعى جيدا أن الحرب فى سوريا لم تحسم بعد، لأنه على الرغم من الغارات الروسية فإن المعارضة السورية، ورغم الخلافات فيما بينها، ما زالت بعيدة عن الاستسلام إلا أن الأمر جعل الطرف الاسرئيلي يعيد ترتيب أوراقه و النظر فى الأزمة السورية مرة أخرى لتخوفه من تداعيات ذلك التدخل وخاصة أن أي انتصار سوف يحققه النظام من شأنه أن يدفعه إلى توجيه قواته نحو الجولان من أجل ضرب قوات التنظيمات التي تحاربه. فالمشكلة بالنسبة لاسرائيل في هذا السيناريو أنه ستأتي مع قوات النظام إلى الحدود مع اسرائيل عناصر من حزب الله وإيران، فعلى اسرائيل التغلب على تلك المخاوف مع المحافظة على العلاقات الجيدة مع روسيا خاصة أنها أصبحت صاحبة نفوذ ووجود فى كبير في منطقة الشرق الأوسط. فاسرائيل لا تهتم لا لمصلحة النظام أو المعارضة كل ما فى الأمر أنها تريد أن تستمر الحرب الطاحنة فى سوريا حتى تستنزف جميع الأطراف قوتها و يصبح من المستحيل قيام دولة سورية قوية أو حكومة تستطيع المطالبة بعودة هضبة الجولان.[1]

من وجهة النظر الاسرائيلية، إعتُبر أن التدخل الروسي حمل بعض جوانب الايجابية[2] :

-أسهم بشكل حاسم في ضرب قوى الثورة السورية خصوصاً في المناطق السنية العربية، وأنهى تواجدها لصالح النظام مما أدى الى زيادة إمكانية التواصل الى تسوية مستقبلية لا تتجاوز الخطوط الحمراء الإسرائيلية.

-أظهر التنسيق مع روسيا مكانة اسرائيل كجهة موثوق بها ومستقرة في المنطقة.

- إن التفاهمات التكتيكية مع روسيا هي منطلق جيد لإقامة منظومة علاقات على المستوى الاستراتيجي بين الدولتين.

بعد الانسحاب الروسي استمر التنسيق بين الدولتين، وزادت الزيارات الاسرائيلية الى روسيا، وكان هدفها الدائم هو ضمان المصالح الاسرائيلية عند وضع تسوية سياسية في سوريا. وكان عام 2016 أكثر عام شهد زيارات إلى موسكو، فزارها نتنياهو أربع مرات، واختلفت الأهداف المعلنة لكل زيارة

[1]- مي ياسر حمام، العلاقات الروسية الاسرائيلية في عهد بوتين...، مرجع سابق، ص31.
[2]- أحمد خليفة، الرؤية الاسرائيلية للصراعات في الشرق الاوسط وانعكاساتها على أمن اسرائيل، دراسات لجنرالات وباحثيين اسرائيلين كبار، سلسلة قضايا استراتيجية 4، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2017، ص137-138.

إلا أنها لا تنفصل عن الساحة السورية وتطوراتها وسعي اسرائيل لتحقيق مصالحها فيها، وقد تلقى نتنياهو تطمينات من بوتين حول أمن الحدود الاسرائيلية.

يعلم بوتين أن إدارة الأزمة في سوريا والفوز بالسلم تتطلب إيجاد أرضية مشتركة، ليس فقط بين السوريين بل أيضاً بين الفاعلين الإقليمين الذين يلعبون دوراً مهماً في الأزمة السورية ، فعلى النسق نفسه التي اعتمدته روسيا بالتعاطي مع اسرائيل لتبديد مخاوفها، حيث لم تعارض تدخلها العسكري بل اعتبرته جزءاً من دفاع اسرائيل عن أمنها القومي واعتبرت أن هذه الأعمال والعمليات لا تؤثر على العمليات والأهداف الاستراتيجية التي تقوم بها روسيا مع الجيش السوري وحلفائه، كذلك اعتمدت الطريقة نفسها مع التدخل التركي المحدود في شمال سوريا في آب 2016 حيث التزمت الصمت تجاه ذلك فاعتبر ذلك موافقة ضمنية من قبلها على هذا التدخل، وكان الهدف منه منع قيام جيب كردي على طول الحدود التركية السورية. في كلا الحالتين لم تجد روسيا ضرورة للرد على التدخلات الاسرائيلية والتركية واعتبرت أن هناك أولويات أهم من ذلك تتمثل باستعادة المناطق المهمة كحلب ودير الزور وتأمين الحدود من ناحية لبنان والعراق .

كذلك بالنسبة لاسرائيل فإن تطورات الأزمة السورية ولدت حاجة لتسوية الخلافات مع تركيا والتي نتجت عن حادثة سفينة مرمرة التركية عام 2010 التي كانت متجهة للتضامن مع غزة، فأهمية التنسيق أيضاً مع تركيا فوق الأراضي السورية، يكمن في التنسيق بين سلاحي الجو التركي والاسرائيلي فيما يتصل بمسألة تجنب اعتراض الطائرات الاسرائيلية خلال عملياتها في سوريا، وبالنسبة لتركيا فإن استئناف العلاقات لإبعاد كل ما قد يؤدي إلى توتر العلاقات مع الولايات المتحدة من أجل التفرد بالملف السوري والكردي بشكل خاص. ونتيجة لاستئناف العلاقات لم تبد القيادات الاسرائيلية أي ردود فعل تجاه العمليات العسكرية التي شنها الجيش التركي في سوريا.

في الجهة المقابلة، بلغ التنسيق الروسي مع المحور الآخر المعادي لاسرائيل ذروته. فقد أطلقت السفن الروسية 26 صاروخ "كاليبر" من بحر قزوين مستهدفة أهدافا في سوريا بعد مرورها بالفضائين الإيراني والعراقي مما يدل على التنسيق مع هذه الدول. كما نشأ تعاون أمني واستخبارتي بين العراق وروسيا وإيران وسوريا في العاصمة بغداد للقضاء على تنظيم داعش. هذا التحالف الرباعي الذي لم

يصل إلى مستوى التحالف العسكري وإنما اتفاق أمني استخباراتي قام في نهاية أيلول2015 بين وزارات دفاع هذه الدول، ومقره بغداد وله مكاتب في روسيا وإيران وسوريا.[1]

شكلت سوريا ساحة للتنسيق الروسي الإيراني، حيث تبادلا المعلومات الاستخباراتية في عدد من جبهات القتال فضلاً عن التخطيط الميداني المشترك رغم الاختلاف في الدوافع والأهداف التي قادت كل منهما للتدخل في الأزمة السورية. فبلغ التنسيق ذروته بما حققه الطرفان من انتصار في معركة حلب ليس عسكرياً فقط بل سياسياً حيث جرت المعركة في التوقيت الذي تجري فيه مفاوضات جنيف مما دل على فشل الولايات المتحدة في التصدي للتأثير الروسي على مجريات الأمور في سوريا.

إستطاعت روسيا من خلال الدور التي لعبته أن تثبت أنها اللعب الأقوى والأكثر نفوذاً على الساحة السورية، حيث لا يستطيع أحد تخطيها في أي قرار، فالمعركة مستمرة حتى تغيير ميزان القوى على الأرض ما سيفرض على كل الفرقاء في نهاية الصراع على الأخذ بوجهة النظر الروسية والجلوس على طاولة الحوار بشروط روسيا والأهم من كل ذلك، من يريد الحديث حول سوريا عليه أولاً أن يتحدث مع روسيا كما هو واضح حتى الآن وكما هو المسار المنطقي للأمور.[2]

جاء الصراع السوري ليشكل إمكانية أكبر للتقارب بين روسيا واسرائيل ومحاولة لتوثيق العلاقات بينهما. وذلك بناء على مصالح الدولتين، فبالنسبة لروسيا وجدت في تدخلها فرصة لكسر الآحادية القطبية السائدة في العالم، والانتقال الى التعددية القطبية حيث تقاطعت مصالحا في سوريا مع الصين وعدد من الدول الآخرى، الأمر الذي أعادها كقوة فاعلة في الأزمات الدولية، وأصبحت اللاعب الاكثر تأثيراً ونفوذاً في الأزمة السورية. أما اسرائيل فقد استطاعت رغم الحلف بين روسيا وأعدائها على الساحة السورية، أن تبني تفاهمات مع روسيا حول مصالحها الأمنية، ومما سهَّل التوصل إلى هذه التفاهمات التأكيد الاسرائيلي للجانب الروسي على أنها محايِدة في الصراع في سوريا ولا تدعم طرفًا ضد الآخر وأنها لا ترى نفسها شريكاً في تحديد مستقبل سوريا، الأمر الذي دفع روسيا إلى الأخذ بعين الاعتبار المصالح الاسرائيلية ذات الطابع الأمني. وهنالك خلاف في اسرائيل بين من يعتقد أن هذه التفاهمات قد تؤدي إلى علاقات استراتيجية بين البلدين، ومن يعتقد أنها ستبقى تفاهمات

[1]- وسيم قلعجية، روسيا الأوراسية...، مرجع سابق، ص339.
[2]- المرجع نفسه، ص338.

تقنية ذات صلة بالوضع الأمني القائم في سوريا فقط، ولا شك في أن العلاقة الاسرائيلية والأميركية تؤثر على هذه التفاهمات وقد تأخذها إلى اتجاهات أخرى.[1]

شكل التدخل العسكري الروسي النقطة الفصل في العلاقات، حيث كان الاعتقاد أن الولايات المتحدة وحدها الى جانب اسرائيل وتعمل على حماية مصالحها من تداعيات الملف السوري لكن اتضح أن روسيا تقوم بالدور نفسه أيضاً إن لم يكن بشكل أكبر، فما قدمته روسيا لاسرائيل كان أكبر وأهم مما قدمته الولايات المتحدة لها في مرحلة الأزمة السورية.

[1]- مهند مصطفى، العلاقات الروسية الاسرائيلية في سياق الأزمة...، مرجع سابق، ص4.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكن القول: إن الأزمة السورية تعد شديدة التعقيد، مقارنةً بغيرها من الأزمات التي حدثت في إطار الربيع العربي، ويعود ذلك إلى الأهمية الجيوبولتيكية لموقع سوريا الجغرافي فضلاً عن تأثيرها على الملفات الساخنة في المنطقة (فلسطين، العراق، لبنان) باعتبارها جزءاً أساسياً من محور الممانعة وشريكاً إستراتيجياً لإيران وحركات المقاومة في المنطقة. فشكلت الأزمة حالة استقطاب وتنافس إقليمي واصطفاف دولي غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة، لتصبح سوريا بذلك ساحة للتنافس والصراع الإقليمي والدولي، ولتشهد تحدياً مفصلياً بات يتوقف عليه مستقبل توازنات القوى الإقليمية والتحالفات الدولية في المنطقة. كل ذلك أدى إلى طول أمد الأزمة وتعقيد سبل تسويتها وحلها، فتحولت إلى معضلة دولية بين عدة قوى مختلفة الأهداف والتوجهات مثل روسيا، الولايات المتحدة، الاتحاد الاوروبي، إيران، تركيا، اسرائيل، وبعض الدول العربية. فلا يمكن تحقيق التوافق بين الجميع في المدى المنظور نتيجة التباعد في الرؤى والأهداف، الأمر الذي يدفع ضريبته الشعب السوري في الارواح والممتلكات والبنى التحتية.

وبرز في الأزمة السورية العديد من الأدوار التي قامت بها بعض الدول، كان أبرزها الدور الروسي الذي شكل أساساُ في تغيير مسارها والتحكم بأحداثها، فأثبت قدرته على موازنة الدور الاميركي وباقي الدول في المنطقة، كما أثبت قدرات روسيا على الحد من تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الامن. فالموقف الذي اعتمدته روسيا لحماية مصالحها في المنطقة وإبراز مكانتها الاقليمية والدولية وفرض قوتها، برز من خلال الدعم العسكري والاقتصادي وكذلك الدبلوماسي للنظام السوري. فالنهج الذي اعتمدته روسيا في ظل الرئيس فلاديمير بوتين منذ العام 2000 يقوم على حماية المصالح القومية الروسية بعيداً عن الإيديولوجيات، وكان من ضمن هذا النهج أولوية أساسية وهي العودة الى الشرق الأوسط من مختلف أبوابه، فأقامت علاقات متنوعة مع مختلف دوله على الرغم من الصراعات والتناقضات القائمة فيما بينها، واستطاعت إقامة علاقات قوية وفعالة مع اسرائيل وفي الوقت نفسه لديها علاقات عميقة ومتعددة الأبعاد مع الدول المعادية لاسرائيل كسوريا وإيران، إضافة إلى علاقات مع الحركات المقاومة لاسرائيل كحزب الله وحركة حماس. إعتُبر هذا النهج محفوفاً بالمخاطر والمغامرة، فلكي تربح صفقة أو اتفاقية مع طرف قد تخسر علاقة مع الطرف الآخر تماماً، فكان على روسيا التوازن بين هذه العلاقات المتناقضة من أجل هدف أساسي هو المحافظة على المصالح والمكانة الروسية على الصعيد الإقليمي والدولي.

عملت روسيا من خلال الدور التي اعتمدته في إدارة الأزمة السورية على عدم معاداة أي طرف من الدول المتداخلة، وحاولت قدر الإمكان تطمين الجميع على مصالحه طالما أنها بعيدة ولا تضر بالمصالح الروسية في سوريا. فبعض الدول مثل تركيا واسرائيل اعتبرت الأزمة السورية خطراً على أمنها القومي، فلم تبدِ روسيا أي اعتراض على التدخل التركي المحدود في شمال سوريا في آب 2016 حيث التزمت الصمت تجاه، فاعتُبر ذلك موافقة ضمنية من قبلها على هذا التدخل، وهو نوع من الاقرارالروسي بحق أنقرة في الدفاع عن مصالحها وأمنها القومي. أما بالنسبة لاسرائيل التي وجدت نفسها مع قيام الربيع العربي أمام واقع وبيئة إقليمية مستجدة مليئة بالأحداث والمتغيرات السياسية والعسكرية والأمنية، فاعتبرت الأزمة تهديداً كبيراً لها ووجدت نفسها أمام تحديات فرضت عليها تسخير الوسائل كافة للحد من تأثيرها على أمنها القومي وخاصة فيما يتعلق بالتواجد الإيراني وحزب الله على الأراضي السورية. فكان هناك تفهّم روسي للمخاوف الاسرائيلية، على الرغم من النظرة المختلفة لكلا الدولتين تجاه الأزمة، لكن في ظل وجود كمٍ كبير من المصالح المشتركة بينهما، إضافة الى أهداف كل منهما في سوريا، والتي لا تصلح بمعزل عن التعاون مع الطرف الآخر. كان لا بد من التعاون والتنسيق حتى لا تصل الأمور إلى المواجهة المباشرة بينهما، وحتى لا تخسر روسيا صداقة دولة مهمة على الصعيد الإقليمي كاسرائيل وفي الوقت نفسه دون أن يؤثر ذلك سلباً على مصالحها، فاتخذت العلاقة أثناء الأزمة طابعاً مميزاً محفوفاً بالمخاطرة، شكل ذلك تحدياً حقيقياً لروسيا التي تدير اللعبة بين أطراف أعداء هي الصديق المشترك بينهم.

بناءً على ما تقدم فقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

معرفة أسباب الأزمة السورية التي كانت أساساً في قيام الاحتجاجات على النظام، فبالاضافة الى الدافع الرئيسي وهو التأثر بموجة الربيع العربي، كان هناك أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية تجمعت على مدى سنين لتشكل دوافع أساسية للقيام بالاحتجاجات التي اشعلت الأزمة المستمرة منذ تسع سنوات. كما تم معرفة أطراف النزاع ومبادرات الحل التي أُقيمت لتسويتها، إضافة الى معرفة التداعيات التي لحقت بالمجتمع السوري من مختلف جوانبه، وكيف ساهم تدخل الأطراف الاقليمية والدولية في تحول إنتفاضة داخلية ضد نظام حاكم الى أزمة دولية ومكان للتصارع بين العديد من القوى الإقليمية والدولية. فإحدى أكثر التحديات التي واجهت سوريا هي خروج القضية من يد السوريين، فلا النظام يملك مصيره ولا المعارضة، مما أدى إلى تشتت قدرات الطرفين، وذلك بسبب الداعميين الإقلميين والدوليين وتناقض مصالحهم وتشابك التدخلات الدولية، أسهم ذلك في تشابك

الأزمة وإطالة أمدها وتعقّد حلها، فلم تؤدِ كل مبادرات الحل التي طُرحت إلى تسويتها، وأظهرت محدودية دور جامعة الدول العربية في إدارها والعمل على تسويتها نظراً لخضوعها لتأثير قوى إقليمية تسعى لتحقيق مصالحها من خلال تأييدها للمعارضة من أجل إسقاط النظام، بينما تسعى قوى آخرى في الوقت ذاته للتضامن مع النظام. كما نجد أن فشل المعارضة السورية في توحيد وتنظيم جهودها وإيجاد برنامج مشترك وتشتت قواها وتلقيها الدعم الخارجي جعل كل طرف منها يعمل وفق رغبة الجهة الداعمة له، مما ساهم في تعقد الأزمة وإطالة أمدها. أما على الصعيد الإنساني فقد أحدثت الأزمة اختلالاً ديمغرافياً بسبب انتشار التطرف والعنف والمعارك التي اتخذ بعضها طابعاً طائفياً، كل ذلك أدى إلى تفريغ بعض المناطق من سكانها وإزدياد حركة النزوح داخل سوريا، كما أدى الى زيادة اللجوء إلى الدول المجاورة حيث شكل ذلك آثاراً باللغة على الاقتصاد الوطني في بعض البلدان المضيفة للآجئيين.

كذلك أحدثت الأزمة السورية تغيّراً في توازن القوى الدولية والإقليمية، حيث أسهمت في حدوث تغير في أدوار الفاعلين على الساحة الإقليمية والدولية، فلم تعد الولايات المتحدة القوة الوحيدة على الصعيد الدولي، فقد برزت قوى جديدة كروسيا والصين من خلال الدور الذي لعبوه في مجلس الأمن عبر استخدام الفيتو المشترك عدة مرات ضد قرارت تتعلق بالأزمة السورية، ليثبتوا أن القرار الدولي يصدر من داخله ولا يمكن اتخاذ قرارت من دون موافقتهم، فكانت الأزمة مرحلة استعادت فيها روسيا دورها على الساحة الدولية، وتاريخ بدء لمرحلة تتعدد فيها الأقطاب التي تتحكم بالقرار الدولي. كما ظهرت قوى جديد على الساحة الإقليمية استغلت الفراع الذي خلّفته الأزمة، للبحث عن دور ومكانة في النظام العربي والاقليمي .

كذلك خلص البحث إلى تاريخ العلاقات الروسية الاسرائيلية منذ إعلان قيام دولة اسرائيل، حيث لم تكن العلاقات مع الاتحاد السوفياتي على ما يرام فمرت بفترات كثيرة من القطيعة تخطى أطولها العشرين عاماً لتعود مع انهيار الاتحاد وانتهاء الحرب الباردة وتبدأ بالتحسن تدريجياً حتى وصلت الى عصرها الذهبي في عهد بوتين، فقد سعت روسيا بعد توليه االسلطة الى تأمين وحماية مصالحها الحيوية وتوطيد العلاقات مع عدة دول على راسها اسرائيل لكونها قوة إقليمية كبيرة ويمكن أن تساعد في تحقيق المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط التي تسعى روسيا إلى عودة نفوذها فيها. كما تطرق البحث إلى أبرز نقاط التعاون بين روسيا واسرائيل، حيث برزت العديد من المصالح التجارية والاستثمارية المشتركة بين الطرفين في مختلف المجالات، هذا إلى جانب الدور الذي لعبه وما زال

اليهود بين روسا واسرائيل، نظراً للوجود اليهودي في روسيا ودورهم الفاعل فيها ومكانتهم الاقتصادية، وأيضا الوجود الروسي في إسرائيل عبر اليهود الذين هاجروا من روسيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق، حيث يوجد مليون يهودي من أصل روسي ، ويعتبر هذا الأمر من المحددات الاساسية للعلاقة بين الدولتين.

في المقابل تطرق البحث إلى أبرز نقاط الخلاف والتعارض بين اسرائيل وروسيا في ظل العديد من الازمات كالازمة الجورجية والملف النووي الإيراني والقضية الفلسطينية والأزمة الاوكرانية، حيث إختلفت نظرة وأهداف كل من الدولتين تجاه تلك الأزمات، لكن ذلك لم يؤدِ الى التصادم، ففي أي أزمة عندما كانت الظروف تدفعهم إلى المواجهة كان الأمر ينتهي بشكل دبلوماسي وودي ويُرضي الطرفين، يعود ذلك الى حجم المصالح المشتركة التي كانت تحول دوماً باتجاه التهدئة، وكان دائماً ما يجمعهم أكثر مما يفرقهم.

وتطرق البحث أيضاً إلى دور كل من الدولتين في الأزمة السورية، وإلى نقاط الخلاف في إدارة تلك الأزمة، فالرؤية الاسرائيلية بالنسبة لما يجري في سوريا بعيدة كل البعد عن النظرة الروسية، فالأولى ترى سوريا كدولة بنظامها عدواً لها وتُفضّل أن تراه ضعيفاً وترى سوريا دولة مقسمة، أما الثانية فترى في سوريا نظاماً حليفاً لها وتريد إبقائها دولة قوية وموحدة.

كما خلص البحث الى أن الأزمة السورية شكلت إمكانية للتقارب بين الدولتين في ظل المصالح المشتركة ومحاولتهما توثيق العلاقات فيما بينهم، وظهر هذا التنسيق بعد التدخل العسكري الروسي في الازمة السورية عام 2015 والذي شكل نقطة تحول في مسار الأزمة وغيّر مجرى الأحداث على الأرض لصالح النظام السوري فاستعاد السيطرة على عدة مناطق، فاعتبرت اسرائيل أن ذلك لا يصب في مصلحتها لأنه قد يدفع مستقبلا لتوجيه هذه القوات السورية بتجاه الجولان من أجل ضرب قوات التنظيمات التي تحارب النظام، والمشكلة بالنسبة لاسرائيل أن ذلك سيؤدي إلى تقرّب القوات الإيرانية وحزب الله التي تحارب إلى جانب النظام من الجولان، فكان عليها التغلب على مخاوفها والحفاظ على العلاقات الجيدة مع روسيا التي تصب في مصلحتها.

فبدأ التقارب والتنسيق بعد التدخل من خلال زيارة نتنياهو لروسيا في أيلول 2015، وجاءت تصريحات بوتين في أعقاب تلك الزيارة لتطمئن اسرائيل بأن روسيا تتفهم خوفها، تلك التصريحات تؤكد حرص بوتين على العلاقات الروسية الاسرائيلية، وعلى أمن اسرائيل وظهر ذلك تباعاً من خلال

الحرية التي اعتمدتها اسرائيل من خلال التحرك في الأجواء السورية لضرب أهدافها، فكان هناك تنسيق مع روسيا حول الطلعات الجوية حتى لا يحدث تصادماً وحوادث بين الطرفين.

وحتى بعد وقوع حوادث بينهما كإسقاط الطائرة الروسية عام 2018، استطاعت الدبلوماسية بين البلدين تمرير الحادث دون تطوره إلى حد التصادم والخلاف. كما ظهر حجم التعاون والتنسيق بعد تسليم روسيا منظومة صواريخ إس300 الى سوريا فلم تستطع اسرائيل منع ذلك لكنها حصلت على تطمينات روسية بعدم استخدام المنظومة ضد أهداف اسرائيلية، ولعل استمرار الضربات الجوية الاسرائيلية بحرية في سوريا وعدم استخدام هذه المنظومة ولو لمرة واحدة من قبل الجيش السوري ضد الطائرات الاسرائيلية أكبر دليل على هذه التطمينات.

رأت اسرائيل أن الوجود الروسي في سوريا عاملاً مستجداً يؤثر على سلوك الأطراف الآخرى كلها ويساهم في ضبطها وانتشارها، وأظهرت الزيارات المتتالية للمسؤولين الاسرائيليين الى روسيا الحرص الاسرائيلي على العلاقة بين البلدين وأكدت على أهمية التعاون والتنسيق في الأزمة السورية.

استطاعت اسرائيل أن تبني تفاهمات مع روسيا حول مصالحها الأمنية في سوريا وتتمثل هذه المصالح في منع نقل الأسلحة الى لبنان ومنع اقتراب الحرب من الحدود الاسرائيلية، وحق اسرائيل في الدفاع عن نفسها والقيام بضربات استباقية ضد أهداف تهدد أمنها في المناطق السورية. وقد حققت اسرائيل أهدافاً تتعلق بأمنها القومي مثل تدمير السلاح الكيميائي السوري عام 2013.

انعكس التنسيق في الأزمة السورية على أزمات في مناطق آخرى كالأزمة الأوكرانية، فكان انسحاب مندوب اسرائيل من جلسة مجلس الأمن المخصصة للتصويت على قرار يدين التدخل الروسي في أوكرانيا، فاعتُبر هذا الامر كأنه تصويت ضد إدانة روسيا، وهو دليل على ثمار التعاون بين الطرفين.

أما بالنسبة لقضايا التسليح الروسي لأعداء سرائيل في المنطقة، فبيع الأسلحة يمثل ذراعاً للنفوذ الروسي في المنطقة، كما مثلت هذه الأسلحة العمود الفقري لترسانة الأسلحة المعادية لاسرائيل. نجد أن اسرائيل لم تنجح في إيقاف هذه الصفقات، وظهرت القدرة المحدودة لها في التأثير على روسيا لمنع بيع الأسلحة في المنطقة التي بطبيعتها تقوم على أسلحة دفاعية وليس هجومية.

أظهرت الأزمة السورية حجم التنسيق والتعاون بين البلدين والحاجة المتبادلة للتعاون في سوريا، ظهر ذلك من خلال التفهم لمصالح بعضهما، والعمل على حل أي أمر ممكن أن يؤثر على مصالح

أي طرف منهما، مع الحرص على استمرار التعاون والتنسيق والحفاظ على العلاقات الودية بينهما، وبالتالي لم تؤثر الأزمة سلباً على العلاقات الروسية الاسرائيلية بل كان تأثيرها إيجابياً وأظهر قوة ترابط وثيق في العلاقة بينها.

أمام هذه المعطيات والتي تصب في المسار نفسه ، يمكن أن نثبت الفرضيات التي انطلق منها البحث ألا وهي :

-تغيّر في نمط العلاقات بين البلدين في الأزمة السورية.

-التنسيق بين البلدين لعدم الوصول للمواجهة، ومن أجل الحفاظ على مصالح كل منهما.

-استغلال روسيا تراجع الدور الأميركي في المنطقة.

-تقارب اسرائيل من روسيا لضمان دور لها في تسوية الأزمة السورية بما يحافظ على أمنها ومصالحها الحيوية.

-توثيق روسيا العلاقات مع اسرائيل بإعتبارها قوة مهمة في الشرق الاوسط.

وفقاً لذلك نقترح عدداً من التوصيات هي :

-عدم النظر الى الأزمة السورية على أنها صراع طائفي، أو صراع بين النظام والجماعات الإرهابية، وبالتالي يجب النظر والالتفات إلى الأسباب التي ساهمت في قيامها وخاصة على المستوى الداخلي السوري، والقيام بإصلاحات حقيقية تراعي مصالح الشعب السوري بشكل أساسي.

-اعتماد الحوار وتفعيل مبادرات الحلّ، وإشراك جميع الأطراف الداخلية الفاعلة في الأزمة في عملية الحلّ، حيث يتم الاتفاق على مرحلة انتقالية، يتم ادارتها من خلال مشاركة الجميع في صنع القرار، وذلك من أجل إنهاء المعاناة السورية الممتدة منذ عام 2011.

-العمل على تقارب أطراف المعارضة وتوحيد أهدافها من خلال برنامج يوضح رؤيتها لمستقبل سوريا، مما قد يسهّل عليها التفاوض مع النظام.

-على النظام والمعارضة التحرر من التبعية للأطراف الخارجية، وتغليب مصلحة الشعب السوري على مصالح هذه الأطراف في أي مفاوضات بينهما، وجعل الوضع الإنساني الذي يعانيه الشعب السوري كأولوية للتفاوض وتسريع الحلّ.

-التعاون بين جميع القوى على الأرض السورية لمحاربة الجماعات الإرهابية والتمييز بينها وبين قوى المعارضة المسلحة.

-بناء العلاقات بين سوريا وبقية الدول على أساس احترام سيادتها، وليس على أساس تبعيتها لهذه الدول.

-إعادة تفعيّل الدور العربي في عملية الحلّ من خلال الجامعة العربية، والعمل على عدم اصطفافها مع أي طرف سواء النظام أم المعارضة، ولعب دور المحايد الساعي الى إنهاء الصراع، كذلك العمل على إعادة سوريا إلى الحضن العربي وعدم تركها تغرق بين صراعات ومصالح القوى الإقليمية والدولية.

-تفعيّل دور الأمم المتحدة والعمل أكثر على مساعي حلّ الأزمة، وعدم ترك دورها يقتصر على العمل الإنساني والتنسيق بين أطراف النزاع، فقد أخفقت الأمم المتحدة في القيام بدورها في الأزمة السورية على عدة أصعدة، فأثبتت الأزمة عجز المجتمع الدولي في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

-على الأمم المتحدة دعوة جميع الأطراف الخارجية الى إيقاف تدخلها في الشأن السوري، والتعامل مع سوريا كدولة ذات سيادة.

-لعب روسيا دوراً أكثر فاعلية وجدّية في إنهاء الصراع السوري بإعتبارها تملك النفوذ الأكبر على الارض بين بقية الأطراف.

-على اسرائيل احترام المواثيق الدولية، واحترام سيادة سوريا وعدم القيام بأي عمل عدائي تجاهها.

-اتباع دول المنطقة الحياد في صراع النفوذ القائم بين القوى الكبرى، وخاصة بين روسيا والولايات المتحدة، والعمل على عدم جعل أراضيها ساحة للصراع بين هذه القوى.

-على الدول الكبرى العمل على إنهاء الصراع السوري، لأن مواقفها تُعتبر من أهم الاسباب التي تحول دون الوصول إلى بلورة اتفاق لحلّ الأزمة السورية.

بالمحصلة نجد أن أهداف روسيا من العلاقات مع اسرائيل، تقوم على اعتبارها قوة إقليمية مهمة ولاعباً أساسياً مهماً ومؤثراً في ميزان قوى المنطقة، وتشكل طرف مهم للتعاون معه في سعيها إلى الإمساك بالشرق الأوسط بوصفه جزء من استراتيجيتها العالمية. كما تقوم بتثبيت العلاقات مع اسرائيل لاستغلال الانسحاب التي قامت به إدارة أوباما، والذي اتبع سياسة المهادنة مع الروس على عكس باقي الرؤساء من المحافظين، وقد نجحت روسيا في تحسين دبلوماسية مرنة وجعلت نفسها اللاعب الوحيد الذي بمقدوره التواصل مع اللاعبين كافة في المنطقة. أما بالنسبة لاسرائيل فقد رأت في الوجود الروسي عاملاً لضبط الأطراف الموجودة على الساحة السورية وخاصة المعادية لها، كما تسعى من خلال روسيا إلى تأمين دور في التسوية السورية المستقبلية يضمن لها حماية مصالحها وأمنها القومي. كذلك فهي بحاجة لروسيا في المنطقة بعد التراجع الأميركي، وليس من مصلحتها إبداء أي عداء تجاهها خاصة بعد توثيق علاقاتها بدول الشرق الأوسط، فجاء الصراع ليشكل إمكانية للتقارب، وهناك اهتمام من الطرفين في المحافظة على مظهر الصداقة والفائدة المتبادلة التي يجنياها من الارتباط بينهما. من خلال ما تقدم يتضح أن الولايات المتحدة تشكل عاملاً مهماً ومؤثراً إلى حد ما في شكل العلاقات بين البلدين، وهنا يطرح النقاش حول مدى تأثير التوتر في العلاقات الأمريكية الروسية أو الأمريكية الاسرائيلية على العلاقات الروسية الاسرائيلية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

-الكتب:

1) اسكندر (مروان)، الدب ينقلب نمراً روسيا: الولادة الجديدة، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2011.

2) الإمارة (لمى مضر)، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

3) بشارة (عزمي)، سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

4) بيومي (علاء)، صعود باراك أوباما ومستقبل السياسة الخارجية الأميركية، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008.

5) الحسن (سمير)، الحرب السورية القوى الاستراتيجيات الخطط المفاهيم العسكرية الجديدة، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2017.

6) الخطيب (معتز) وآخرون، تنظيم الدولة الاسلامية النشأة التأثيرالمستقبل، الدار العربية للعلوم والنشر، الدوحة، 2016.

7) خليفة (أحمد)، استراتيجيا الجيش الاسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة، دراسات لجنرالات وباحثين اسرائيليين كبار، سلسلة قضايا استراتيجية 5، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2018.

8) خليفة (أحمد)، الرؤية الاسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن اسرائيل، دراسات لجنرالات وباحثيين اسرائيلين كبار، سلسلة قضايا استراتيجية 4، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2017.

9) خليفة (أحمد)، العقيدة الأمنية الاسرائيلية وحروب اسرائيل في العقد الأخير، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2015.

10) خليفة (محمد)، السلام الفتاك أشد هولاً من الحرب، مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر، القاهرة، 1995.

11) ديب (كمال)، أزمة في سورية انفجار الداخل وعودة الصراع الدولي 2011-2013، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 2013.

12) سري الدين (عايدة العلي)، البوابة السورية والعودة الروسية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016.

13) عبد الكريم (علاء عبد الحميد)، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2018.

14) العطار(نجاح) وآخرون، سوريا في مواجهة الحرب الكونية حقائق ووثائق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2017.

15) علي (آزاد) وآخرون، خلفيات الثورة دراسات سورية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013.

16) عوض (مخائيل)، سورية صناعة النصر جيوش وحروب القرن الواحد والعشرين، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2017.

17) الغبرا (شفيق ناظم)، الثورات العربية وأعداؤها، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2018.

18) غليون (برهان)، عطب الذات وقائع ثورة لم تكتمل سورية 2011-2012، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،بيروت، 2019.

19) قلعجية (وسيم خليل)، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016.

20) كليب (سامي)، الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج الحرب السورية بالوثائق السرية ، ط1، دار الفرابي، بيروت، 2018.

21) محفوض (عقيل)، سوريا وتركيا والوضع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019.

22) محمود (خالد وليد)، آفاق الأمن الاسرائيلي: الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.

23) مطر (منى)، الانتفاضة السورية من الألف إلى الياء مواكبة توثيقية لأحداث الانتفاضة السورية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

24) نافع (بشير)، طلال عتريسي، إيران..الدولة والأزمة، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008.

25) نصر(ربيع) وآخرون، الأزمة السورية والآثار الاقتصادية والاجتماعية الجذور التنموية للأزمة، المركز السوري لبحوث السياسات، بيروت،2013.

26) النعماني (صالح)، العقل الاستراتيجي الاسرائيلي قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها، الدارالعربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

27) واكيم (جمال)، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيو-سياسية، ط4، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2018.

-الكتب المترجمة:

1) ارليخ (ريز)، داخل سورية قصة الحرب الأهلية ومساعي العالم أن يتوقع، ترجمة رامي طوقان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.

2) بيرتس (فولكر)، الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، ترجمة عبد الكريم محفوظ، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، بيروت، 2012.

3) ترنين (ديمتري)، أهداف موسكو في الشرق الأوسط، ترجمة فوزي زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018.

4) ستيفن هايدمان، التسلطية في سورية صراع المجتمع والدولة، ترجمة عباس عباس، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2011.

5) غولينيشيفا (ماريا خودينسكايا)، الجانب الصحيح من التاريخ الأزمة السورية، ترجمة عياد عيد، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2016.

6) فان دام (نيقولا)، تدمير وطن الحرب الأهلية السورية، ترجمة لمى بوادي أحمد بشارة وآخرون، جنى تامر للدراسات والنشر، بيروت، 2018.

7) لوزيانين (س.غ)، عودة روسيا إلى الشرق الكبير، ترجمة د.هاشم حمادي، دارالمدى للثقافة والنشر، بيروت، 2012.

-الدراسات والمقالات والدوريات:

1) أبو الروس (كريم)، تطورات الموقف العربي من النظام السوري، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات، رام الله، 26 شباط 2019، ص3.

2) أبو رشيد (أسامة)، التدخل العسكري التركي في سوريا:حصار الفشل الأميركي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الاول 2016، ص4.

3) أولريكسن (كريستيان كوتس)، قطر والربيع العربي الدوافع السياسية والمضاعفات الاقليمية، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 24 أيلول 2014، ص5.

4) باكير (علي حسين)، مسار أستانة الدول الضامنة ومسارات التسوية السورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 1 آب 2018، ص1.

5) البنداري (محمد)، العلاقات الروسية الاسرائيلية في ضوء الربيع العربي والأزمة السورية، المركز العربي للبحوث والدراسات، الدوحة، 6 آيار 2019، ص4.

6) بوبوش (محمد)، قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الاميركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 31 أب 2017، ص1.

7) حمام (مي ياسر)، العلاقات الروسية الاسرئيلية فى عهد بوتين فى الفترة من "2000 – 2016"، المركز الديمقراطي العربي، 2 آب 2017، ص11.

8) الحمد (جواد)، اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية-العربية 2005-2010، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، كانون الثاني 2005، ص6.

9) رمان (سمير)، العلاقات الروسية الاسرائيلية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 1 نيسان 2017، ص4.

10) سلمي (جلال)، السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011-2017، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 23 حزيران 2017، ص28.

11) شحرور (عزت)، الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 11 حزيران 2012، ص3.

12) شحرور (عزت)، مبادرة الحزم والطريق رؤية نقدية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 11 أيار 2017، ص1.

13) الشربجي (نور) و منصور (علاء)، الدور التركي في الأزمة السورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2017، ص10.

14) شقير (شفيق)، بعد الفيتوالقيادة الصينية الجديدة ودبلوماسية التفسير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 10 نيسان 2013، ص2.

15) شقير (شفيق)، موقف الأردن من الأزمة السورية: غموض بنّاء أم تناقض؟، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 10 شباط 2014، ص2.

16) عبد الحي (وليد)، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 3 نيسان 2012، ص4.

17) عبد الكريم (إبراهيم)، اسرائيل والتدخل الروسي العسكري في سوريا، مركز الإمارت للدارسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 15 تشرين الأول 2015، ص1.

18) عطاالله (أماني هاني)، السياسة الاستراتيجية تجاه الصراع السوري 2011-2013، دار الجندي للنشر والتوزيع القدس، 2016، ص167-168.

19) العلو (ساشا)، الدورالصيني في الملف السوري الأسباب والدوافع، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 18نيسان2016، ص2.

20) عنان (عماد)، أول من اعترفوا بالدولة اليهودية عن مظاهر الدعم الروسي المطلق لـ"إسرائيل"، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، عمان، 13 أذار 2020، ص2.

21) قاسم (باسم جلال)، الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه الأزمة السورية 2011-2018، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2018، ص43.

22) قبلان (مروان)، المسألة السورية واستقطاباتها الأقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع في سوريا، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، 2015، ص16.

23) قبلان (مروان)، المعارضة المسلحة السوريّة: وضوح الهدف وغياب الرؤية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد2، أيار 2013.

24) مصطفى (مهند)، العلاقات الإسرائيلية-الروسية في سياق الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 15 شباط 2017، ص2.

25) ميكائيل (براء)، موقف أوروبا من الأزمة السورية غياب الفعالية وافتقاد التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 5 نيسان 2012، ص1-2.

26) ويري (فردريك)، الحسابات الخليجية في الصراع السوري، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 12 حزيران 2014، ص2.

27) يحّي (مهى)، اللاّجئون وصناعة الفوضى الإقليمية والعربية، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 9 تشرين الثاني 2015.

28) يورشفسكايا (آنا)، نضوج العلاقات الاسرائيلية الروسية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الدنى، واشنطن، 2016، ص1.

-الصحف والمجلات:

1) أبو عامود (محمد سعيد)، الصين تقتحم الأزمة السورية، صحيفة الخليج، الشارقة، 7 نيسان 2016.

2) ادريس (محمد السعيد)، خيارات اسرائيل الجديدة بعد الاتفاق النووي إيران أخيراً دولة نووية سلمية، مجلة معلومات، دار السفير، بيروت، العدد142، أيلول 2015، ص48.

3) بدير (محمد)، حكاية المفاوضات الاسرائيلية والسورية، جريدة الأخبار، بيروت، 23 آيار 2008.

4) البني (أكرم)، تدهور الاقتصاد السوري... أسباب ونتائج، جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد 14967، 29 تشرين الثاني 2019.

5) جبريل (أمجد)، السياسة الاسرائيلية تجاه الثورات العربية سوريا نموذجاً، مجلة شؤون عربية، 2013 ، العدد154، ص127.

6) الحسن (سمير)، إدارة الأزمة السورية: الجيش بيضة القبان، جريدة الأخبار، بيروت، العدد 164، 20 أذار 2012.

7) حسين (خليل)، الأزمة السورية والعلاقات الروسية الاميركية، صحيفة الخليج، الشارقة، 22 آب 2013.

8) حسين (خليل)، ماذا في مؤتمر مدريد 2 للسلام، جريد الأخبار، بيروت ، 8 كانون الثاني 2007.

9) الدخيل (خالد)، الخلاف السعودي السوري كيف نشأ ولماذا، جريدة الاتحاد، الإمارات العربية المتحدة، 12 أذار 2008.

10) عبد الحميد (علاء)، الدور الاسرائيلي في الأزمة السورية، جريدة السياسة الكويتية، الكويت، 30 اكتوبر 2018.

11) عبد الرازق (علاء)، العلاقات السورية السعودية: الماضي والحاضر والمآل، مجلة أراء خليجية، جدة، العدد 91، 1 نيسان 2012.

12) عبد القادر (نزار)، روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو-استراتيجية وتعقيدات مع الغرب، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، بيروت، العدد84، نيسان 2013.

13) العتوم (حسام)، الموقف الروسي من صفقة القرن، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، 6 شباط 2020.

14) العربي (غسان علي)، عودة روسيا إلى الشرق الأوسط دخول اسرائيل على خط العلاقات العربية الروسية، مجلة شؤون مشرقية، بغداد، العدد1، ٢٠٠٨ ، ص2.

15) كاخيا (إبراهيم)، روسيا لاعب إقليمي أم تخبط وعجز، مجلة الدفاع العربي، بيروت، العدد الخامس، السنة 32، 2008، ص30-31.

16) لبوس (أمين)، الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط التغيير في الأولويات، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، العدد 111، كانون الثاني 2020.

17) محمد (وليد حسن)، العلاقات الروسية-الاسرائيلية بعد مؤتمر مدريد للسلام، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد 43، 31 أذار 2011، ص153.

18) محمود (فارس تركي)، السياسة الأميركية تجاه سورية 1991-2005، مجلة دراسات إقليمية، الموصل، العدد128، 2008، ص279.

-المواقع الإلكترونية:

1) أبو عامر (عدنان)،العلاقات الروسية الاسرائيلية المصالح المشتركة والتحالف الاستراتيجي، موقع عدنان أبو عامر الإلكتروني، 15 كانون الثاني 2015، ص1.

https://adnanabuamer.com/post/111/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A

2) أبو نبوت (منتصر)، مواقف أبرز الدول المعنية بالملف السوري منذ انطلاق الثورة، الجزيرة نت، 14 أذار 2020.

https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/14/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%81

3) جعفر (خديجة)، لم أنهت المملكة دعمها للفصائل السورية؟، الجزيرة نت، 26 حزيران 2017.

https://www.aljazeera.net/blogs/2017/6/29/%D9%84%D9%85-%D8%A3%D9%86%D9%87%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%87%D8%A7-%D9%84%D9%84%D9%81%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

4) خضور (أحمد)، سوريا في قلب العالم! أهمية جيوسياسية واقتصادية في المعادلة الدولية، موقع خاتون الالكتروني، 26 ايلول 2016.

https://www.geopolitica.ru/ar/article/swry-fy-qlb-llm-hmy-jywsysy-wqtsdy-fy-lmdl-ldwly

5) عامر (إيهاب)، العلاقات الروسية الاسرائيلية من حلم الصهيونية الاشتراكية الى الحرب السورية، رصيف 22، 1 تشرين الاول 2018، ص5.

https://raseef22.net/article/164077-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%84%D9%85

6) غامبا (فيرجينيا)، نبذة عن الأزمة السورية، موقع أخبار الأمم المتحدة الالكتروني، 27 تموز 2018.**https://news.un.org/ar/focus/syria**

7) محارب (محمود)، دور مشهود لروسيا في نكبة فلسطين، العربي الجديد، لندن، 23 تشرين الأول 2016.

https://english.alaraby.co.uk/opinion/2016/10/22/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B4%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D9%83%D8%A8%D8%A9-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-1

8) المرهون(عبد الجليل زيد)، الصين والمسألة السورية، الجزيرة نت، 19 كانون الاول 2015.

https://www.aljazeera.net/opinions/2015/1/19/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

9) المرهون (عبد الجليل زيد)، أوروبا والمسألة السورية، موقع الجزيرة نت، 26 شباط 2015.

https://www.aljazeera.net/opinions/2015/2/26/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

10) الموصللي (صادق)، ازدواجية المعايير الغربية بين أوكرانيا وسوريا، الجزيرة نت، 5 أذار 2014.

https://www.aljazeera.net/opinions/2014/3/5/%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86

11) بالأرقام.. تكلفة الحرب الاقتصادية بسوريا،الجزيرة نت، 16 أذار 2020.

https://www.aljazeera.net/videos/2020/03/16/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

12) توتر أميركي روسي بعد اسقاط طائرة سورية بالرقة، الجزيرة نت، 20 حزيران 2017.

https://www.aljazeera.net/news/international/2017/6/20/%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A5%D8%B3%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

ثانياً- المراجع باللغة الفرنسية:

-الكتب:

1) Estival (Jean pierre), La tragédie syrienne révolte populaire ou complot international?, Le Harmattan, Paris, Mars 2013.

2) Raimbaud (Michel), Tempête sur le Grand Moyen-Orient, Ellipse, Paris, février 2015.

3) Rucker (Laurent), Israël, l'union soviétique et la Russie, groupes d'auteurs, L'Etat d'Israël, librairie Arthème Fayard, paris, 2008.

-الدراسات والمقالات والدوريات:

1) Delanoë (Igor), Russie-Israël: les défis d'une relation ambivalente, revue de Politique étrangère, Printemps 2013, p.119 à 130.

2) Hayek (Caroline), Quel premier rôle pour la Russie au MoyenOrient?, L'orient-le jour, 12 Octobre 2016.

3) Stoikovitch (Salomé), Relations Israël - Russie: alliance ou défiance?, Diploweb, 16 décembre 2012.

الفهرس

المقدمة..... 1

القسم الأول: الأزمة السورية وامتدادها الإقليمي والدولي 9

الفصل الأول: الأزمة السورية وتداعياتها.....10

الفقرة الأولى: أسباب الأزمة وأطرافها 10

الفقرة الثانية: تداعيات الأزمة ومبادرات الحلّ 22

الفصل الثاني: التدخلات الخارجية، البعد الإقليمي والدولي.....34

الفقرة الأولى: البعد الاقليمي للأزمة السورية.....34

الفقرة الثانية: البعد الدولي للأزمة السورية.....48

القسم الثاني: العلاقات الروسية-الاسرائيلية 66

الفصل الأول: تاريخ العلاقات الروسية-الاسرائيلية والمصالح المشتركة.....68

الفقرة الأولى: لمحة تاريخية عن العلاقات الروسية-الاسرائيلية 68

الفقرة الثانية: المصالح الروسية والاسرائيلية المشتركة.....82

الفصل الثاني: العلاقات في ظل الأزمة السورية.....93

الفقرة الأولى: الدور الروسي والاسرائيلي في الأزمة السورية.....93

الفقرة الثانية: تطورالعلاقات مع الازمة السورية.....106

الخاتمة.....120

قائمة المصادر والمراجع 128

الفهرس..... 141